معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
(ماس)

المراقب

الاقتصادي والاجتماعي

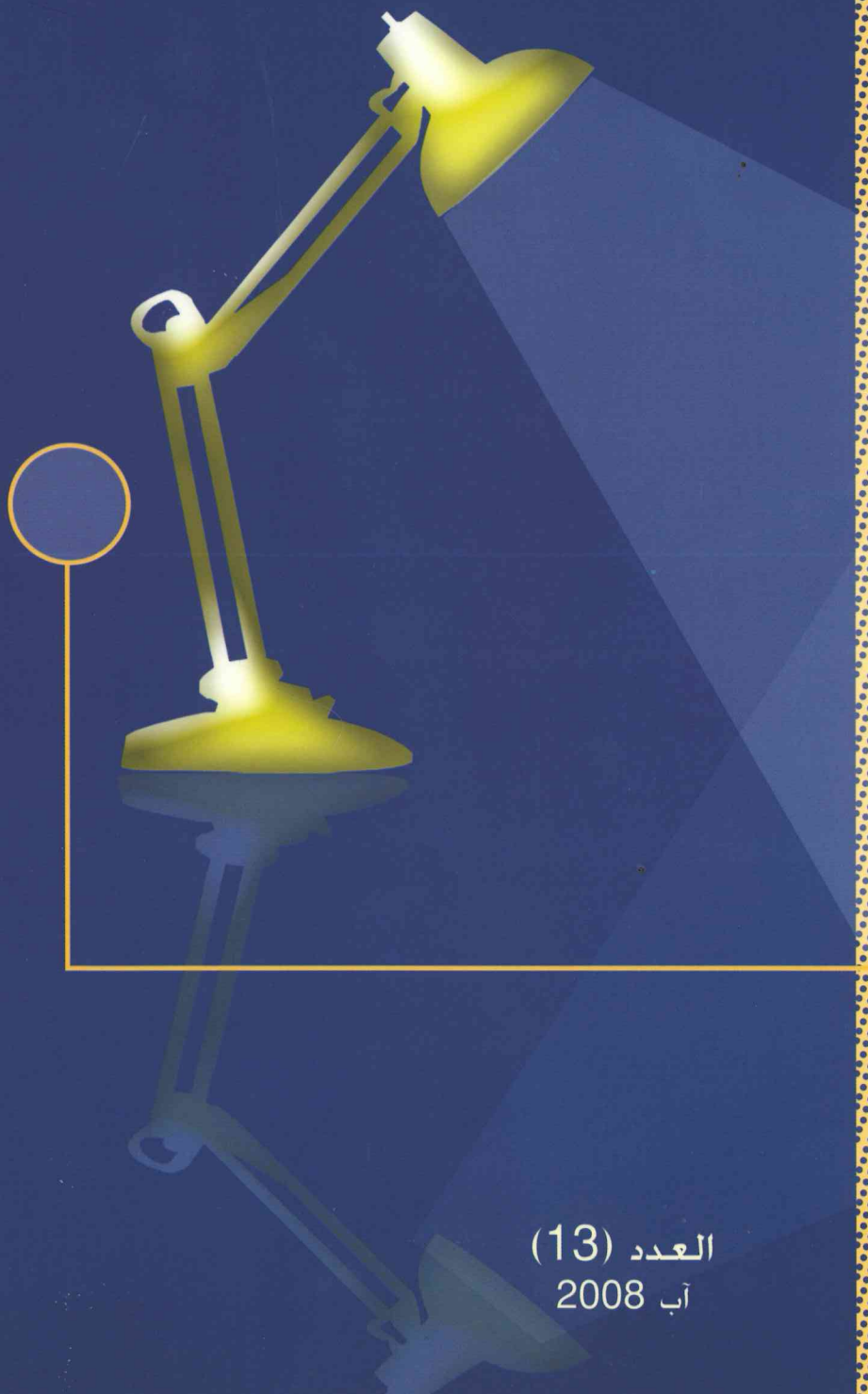

العدد (13)
آب 2008

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر)
مهند حامـــد (المنسق العام)

فريق البحث:
من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):
مهند حامد (منسق)

حسن لدادوة	إبراهيم الشقاقي	أسرار زهران
رياض الهليس	وجيه عامـــر	عبيدة صلاح

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
أمينة خصيب (منسق)

اشرف سمارة	أحمد عمر	فتحي فراسين
سعدي المصري		

ومن سلطة النقد الفلسطينية:
محمد عطاالله (منسق)
معتصم أبو دقـــة

حقوق الطبع
© 2008 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

© 2008 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2406340
فاكس: +972-2-2406343
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

© 2008 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير التمويل الأساسي لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وزارة التعاون الدولي الألماني (BMZ) بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (CFG)

آب، 2008

تقديـــــــم

يعرض هذا العدد من المراقب مجمل تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل أساسي، في الربع الأول من العام 2008. وفي سياق هذا العرض تبرز الآثار السلبية الكبيرة للانقسام الحاصل في الساحة الفلسطينية، منذ منتصف العام الماضي، بين حكومة تصريف الأعمال في رام الله وحكومة "حماس" المقالة في قطاع غزة، ويوضح أن استمرار ذلك الانقسام يعني، بكل بساطة، تحطيم المشروع الوطني الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وتدهور الوضع الاقتصادي إلى مأزق كارثي. وقد بدت علامات ذلك المأزق تظهر بشكل واضح وجلي في قطاع غزة، فالحصار الإسرائيلي قد قلص من النشاط الاقتصادي لمستويات غير مسبوقة، ما تسبب في تفشي البطالة وانتشار الفقر لحدود تهدد تماسك النسيج الاجتماعي.

وتمت في هذا العدد متابعة الأسلوب الذي بدأناه في العدد الماضي، الذي تمثل في تقديم بعض المواضيع ذات الأهمية المحلية أو الإقليمية أو العالمية وقت صدور العدد، ضمن صناديق مستقلة عن النص. وفي هذا العدد، تم تقديم ثلاثة صناديق مستقلة: الأول يخص مرور 60 عاماً على نكبة فلسطين العام 1948، حيث تم فيه تحديد الأوضاع التي كان لها سمة الثبات طوال العقود الستة الماضية، من الصراع العربي- الإسرائيلي، ومقاومة الشعب الفلسطيني للمشروع الصهيوني. ويعرض الثاني وصفاً كمياً للأسرى الفلسطينيين داخل المعتقلات الإسرائيلية. أما الثالث، فإنه يخص التعديل الذي أجرته السلطة الوطنية على قانون ضريبة الدخل والآثار المتوقعة لذلك التعديل على النشاط الاقتصادي في الأمدين القصير والطويل.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالسعي المستمر للتواصل مع القراء والاسترشاد بآرائهم، من أجل تطوير تحرير المراقب بشكل يلبي رغباتهم واحتياجاتهم. كما نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث الذي أشرف على إعداد المراقب وتحريره.

محمد نصر	**لـــؤي شبانـــة**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- رؤية المراقب **1**

2- النشاط الاقتصادي **6**

3- سوق العمل **12**
3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 13
3-2 البطالة 15
3-3 الأجر وساعات العمل 18
3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة 19

4- تطورات المالية العامة **21**
4-1 تطور أوضاع المالية العامة 21
4-2 خطة الإنعاش السريع 22

5- التطورات المصرفية في الأراضي الفلسطينية **27**
5-1 موجودات المصارف العاملة في فلسطين 28
5-2 مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين 29
5-3 رأس المال 29
5-4 التحليل 29
5-5 نشاط غرف المقاصة 30

6- سوق فلسطين للأوراق المالية **32**

7- الأسعار والقوة الشرائية **34**
7-1 الأسعار 35
7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية 37
7-3 أسعار العملات 38
7-4 القوة الشرائية 39

8- السياحة **41**
8-1 النشاط الفندقي خلال الربع الأول 2008 42

9- تسجيل الشركات **44**

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية **46**
10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام 46
10-2 الإنتاج 46
10-3 التشغيل 47
10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل من خلال الاقتراض 47
10-5 المبيعات والمنافسة 47

11- القسم الاجتماعي **47**
11-1 الفلسطينيون بعد 60 عاماً من النكبة 47
11-2 التعليم 53
11-3 مستويات المعيشة 54
11-4 المساعدات الاجتماعية 56
11-5 حصار غزة: كارثة إنسانية 57

قائمة الجـــــداول

جدول 1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من دخله سنة 1999 6
جدول 2: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة 7
جدول 3: النمو الاقتصادي والعمالة 8
جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزه 8
جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%) 9
جدول 6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2006–2008 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%) 11
جدول 7: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999–2007 12
جدول 8: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999–2008 13
جدول 9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999–2008 14
جدول 10: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999–2008 15
جدول 11: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999–2008 15
جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999–2008 16
جدول 13: عدد العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة: 1999–2007 16
جدول 14: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999–2008 17
جدول 15: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 1999–2008 17
جدول 16: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل (1999–2008) 18
جدول 17: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية (الربع الرابع 2007، الربع الأول 2008) 20
جدول 18: إعلانات الوظائف الشاغرة في قطاع غزة للربع الأول من الأعوام 2006، و2007، و2008 20
جدول 19: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الأول 2008 21
جدول 20: تطور الإيرادات العامة للربع الأول 2008 (مليون دولار) 23
جدول 21: تطور النفقات العامة للربع الأول 2008 (مليون دولار) 24
جدول 22: أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف (نسبة مئوية) 31
جدول 23: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية (مليون دولار) 31
جدول 24: توزيع ودائع العملاء 32
جدول 25: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسب الشيكات المعادة منها 32

جدول 26: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الأول من العام 2008 34
جدول 27: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100) 35
جدول 28: متوسط ارتفاع الأسعار على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية 2008 36
جدول 29: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الأول 2008 مقارنة بالربع الرابع 2007 37
جدول 30: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع حسب الربع للعامين 2007 و2008 38
جدول 31: متوسط أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي حسب الشهر 39
جدول 32: متوسط أسعار صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي حسب الشهر 39
جدول 33: تغير القوة الشرائية للدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير 2007 والربع الأول 2008 حسب الشهر 40
جدول 34: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الأول 2008، مقارنة مع الربع الرابع 2007 والربع الأول 2007 43
جدول 35: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأرباع 44
جدول 36: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في الضفة الغربية حسب الهيئة القانونية 46
جدول 37: بعض المؤشرات الديموغرافية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا حسب أماكن تواجدهم، منتصف العام 2007 49
جدول 38: العطاءات الصادرة للبناء في مستوطنات القدس الشرقية، كانون الأول 2007–شباط 2008 50

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1:	تطور الإيرادات العامة للربع الأول للعام 2008	23
شكل 2:	تطور النفقات العامة للربع الأول للعام 2008	24
شكل 3:	تطور إجمالي موجودات المصارف	28
شكل 4:	اتجاهات قيمة الشيكات المقدمة للتقاص للعامين 2006 و2007	30
شكل 5:	مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربع الأول من العام 2008	33
شكل 6:	أداء مؤشرات القطاعات خلال الربع الأول 2008 مقارنة مع الربع الرابع 2007	34
شكل 7:	معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع للعامين 2007 و2008	36
شكل 8:	تطور التغير في القوة الشرائية للدولار في الأراضي الفلسطينية حسب الأشهر (%)	41
شكل 9:	تطور التغير في القوة الشرائية للدينار في الأراضي الفلسطينية حسب الأشهر (%)	41
شكل 10:	عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الأول، 2005–2008	42
شكل 11:	نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الأول للأعوام (2005– 2008)	43
شكل 12:	قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية بالدينار الأردني حسب الربع	45
شكل 13:	توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2008 (%)	45
شكل 14:	توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، نهاية العام 2007	48

التعاريف والمصطلحات

باقي الضفة الغربية: الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلال عام 1967، وجاء التعريف على هذا النحو لأغراض التقديرات الإحصائية، ولصعوبة جمع البيانات المتعلقة بذلك الجزء من القدس بسبب القيود والحواجز الإسرائيلية.

الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة.

الدخل القومي الإجمالي: يقيس هذا المتغير القيمة الكلية للدخل الأولي المتحقق للمقيمين.

الدخل القومي الإجمالي المتاح: الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية أو للادخار. ويساوي الدخل القومي الإجمالي مضافا إليه صافي التحويلات الخارجية الجارية.

القوة البشرية: جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: الأفراد الذين يعملون من داخل القوة العاملة، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، والعاملين لحسابهم، بالإضافة إلى العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه.

القوة العاملة: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك: هي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتراه من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى.

متوسط الأجور: تعويضات العاملين / عدد العاملين بأجر.

كثافة المسكن: عدد الأفراد في الغرفة.

معدلات الالتحاق: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الملتحقين فعلا في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة على مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانونية للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل التسرب: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة خلال العام الدراسي على مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

العمر الوسيط: هو العمر الذي يقسم المجتمع المبحوث إلى قسمين متساويين، أي أن نصف النساء اللواتي تزوجن في العام 2004 كانت أعمارهن مساوية للعمر الوسيط أو أقل منه، والنصف الآخر كانت أعمارهن مساوية للعمر الوسيط أو تزيد عنه.

الأسرة: تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

إنفاق الأسرة: يشمل إنفاق الأسرة النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والنقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم، والضرائب والزكاة، والصدقات، والهدايا، والتبرعات، والفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة: ويتكون من مجموع النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل، والسلع التي يتم استهلاكها من إنتاج الأسرة الذاتي والقيمة التقديرية لبدل الإيجار للمسكن الملك.

معدل الإعالة: عدد المعالين (وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15–64 سنة).

معدل الزواج الخام: عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

معدل الطلاق الخام: عدد حالات الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

تمهيـــــد

مر الربع الأول من العام 2008 والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال يعاني من استفحال الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الخطير في الصف الوطني.

لقد شهد الربع الأول من العام تصعيداً في عمليات القتل والتدمير والحصار التي أصبحت ممارسات يومية لجيش الاحتلال الإسرائيلي تتم تحت سمع العالم وبصره، الذي تتسابق دوله العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، في إعلان تأييدها الكامل لإسرائيل والتزامها بأمنها وتفوقها العسكري.

كذلك شهد الربع الأول من العام فشل كل الجهود الفلسطينية والعربية لرأب الصدع بين حركتي "فتح" و"حماس"، مما كرس وجود حكومتين فلسطينيتين، واحدة في الضفة وأخرى في القطاع، مختلفتين في كل شيء، وتشتركان في كونهما دون أي سلطة حقيقية في ظل الاحتلال.

وشهد الربع الأول من العام أيضاً استمرار الجهد المضني الذي يبذله المواطن الفلسطيني من أجل إطعام أطفاله وكسوتهم وتعليمهم، في ظروف بالغة الصعوبة والقسوة والتعقيد. ولا يمل ذلك المواطن من مناشدة قيادات حركتي "فتح" و"حماس" بضرورة العودة إلى طاولة الحوار، وبذل الجهد المطلوب للتغلب على أوضاع التفكك والتشرذم واستعادة الوحدة الوطنية الحقيقية التي تنبثق عنها قيادة موحدة قادرة على صياغة مشروع وطني لمقاومة الاحتلال، ودعم تلك المقاومة وتعزيزها بخطة وطنية للنمو الاقتصادي الشامل.

الملخص التنفيذي

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بنسبة 2.1% في الربع الأول من العام 2008 عما كان عليه في الربع الأخير من العام 2007، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج بنسبة 7.4% لنفس الفترة. وبتقدير الناتج المحلي الإجمالي للعام 2008، فإنه يشكل فقط 70% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1999.

سوق العمل: انخفضت نسبة المشاركة لتصل إلى 40.6% في الربع الأول من العام 2008 مقارنة بالربع الأخير للعام 2007، في المقابل ارتفعت نسبة البطالة إلى 22.6% في نفس الفترة، أما معدل الأجرة اليومية فقد ارتفع بنسبة 7.3%. من جهة أخرى ارتفعت عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها بنسبة 26%.

المالية العامة: بلغ إجمالي الإيرادات حوالي 372 مليون دولار في الربع الأول من العام 2008، 28.1% منها إيرادات محلية. أما النفقات الجارية فقد بلغت حوالي 705 مليون دولار، 67.6% منها أجور ورواتب، وبذلك تكون النفقات الجارية قد ارتفعت بنسبة 29% عن إجمالي النفقات الجارية المقرة في موازنة العام.

التطورات المصرفية: شكلت التوظيفات الخارجية للبنوك نسبة 42.9% من إجمالي موجودات المصارف، حيث ارتفعت الموجودات بنسبة 6.7% في الربع الأول من العام 2008 مقارنة بالربع الذي سبقه لتصل إلى 7471.9 مليون، أما التسهيلات الائتمانية فقد شكلت 23.7% من إجمالي الموجودات، كما شكلت ودائع القطاع الخاص المقيم 63.9% من إجمالي المطلوبات.

سوق فلسطين للأوراق المالية: ارتفاع مؤشر القدس في شهر آذار بنسبة 9.26% عن الشهر الذي سبقه، وذلك بارتفاع مؤشرات كل من البنوك والتأمين والخدمات. وقد تم تداول 105 مليون سهم خلال الربع الأول من العام 2008، وبحجم تداول وصل إلى 346 مليون دولار. كما ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 7.4% مقارنة بالربع الرابع 2007.

الأسعار والقوة الشرائية: حدث ارتفاع في الرقم القياسي للأسعار وبنسبة 2.72% عند مقارنة متوسط الربع الأول من العام 2008 بمتوسط الربع الأخير من العام 2007، وبمقارنته مع متوسط الربع المناظر من العام 2007 نجد انه ارتفع بنسبة 10.3%. وقد كانت حدة الارتفاع اكبر في قطاع غزة وبنسبة 4.01%. وقد كانت أسعار السلع الغذائية هي المحرك الأساسي في الارتفاع. من جهة أخرى فقد انخفضت أسعار صرف الدولار بنسبة 9.9% خلال الربع الأول من العام 2008، وبالتالي فقد انخفضت القوة الشرائية للدولار 13.4% وليس الدينار ببعيد عن ذلك (13.6%).

السياحة: بلغ عدد الفنادق العاملة 82 فندقا خلال الربع الأول من العام 2008، كما بلغ عدد النزلاء 86,684 نزيلا، تركزوا في فنادق القدس حيث شكلوا 43.6% من إجمالي النزلاء. وقد انخفض عدد العاملين في المجال الفندقي بنسبة 2.9% خلال الربع نفسه مقارنة بالربع السابق.

تسجيل الشركات: انخفض عدد الشركات المسجلة في الربع الأول من العام 2008 بنسبة 5% لتصبح 247 شركة، ولم يتم تسجيل أي شركة في قطاع غزة خلال الربع. من جهة أخرى، استحوذ كل من قطاع التجارة والخدمات على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات المسجلة حيث وصلت حصتهما إلى 33.7% و31.3% على التوالي.

اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية: يرى 22.8% من أصحاب ومدراء الشركات أن الأداء العام لمنشآتهم قد تحسن خلال شهر شباط، كما توقع 58.4% منهم أن الأداء سيكون أفضل خلال الأشهر الستة اللاحقة. كما يرى 21.4% منهم أن الإنتاج تحسن خلال الشهر وأن مستوى التشغيل تحسن برأي 10.7% منهم.

الفلسطينيون بعد 60 عاما من النكبة: أشارت البيانات إلى أن نصف الفلسطينيين هم لاجئون. ومن جهة أخرى فإن هنالك أكثر من 144 مستوطنة في الضفة الغربية، التي التهم منها جدار الفصل العنصري أكثر من 15% من مساحتها، وقد تضرر نتيجة هذا الجدار 180 تجمعا سكانيا حتى شهر أيار 2008.

قطاع التعليم: يجلس حوالي 30% من فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة على مقاعد الدراسة بما فيهم أطفال الروضات، وقد وصلت نسبة الالتحاق الإجمالية للذكور في المرحلة الأساسية حوالي 89%، بينما بلغت لدى الإناث 90%.

مستويات المعيشة: بلغت نسبة الفقراء في قطاع غزة 80% حسب التقديرات و47% في الضفة الغربية، وبالتالي فإن أكثر من 36% من أهالي قطاع غزة يعتمدون على المساعدات بشكل كبير و50% يعتمدون على المساعدات إلى حد ما.

حصار غزة: يعيش في سجن غزة الكبير حوالي 1.5 مليون نسمة، توقفت مشاريعهم الإنشائية العمرانية والتطويرية وغيرها، حيث توقف 95% من المنشآت الصناعية عن العمل. كما انخفض عدد أصناف السلع التي تدخل إلى القطاع إلى 20 صنفا فقط بينما كانت 9000 صنفا قبل الحصار.

1- رؤية المراقب

ابتدأت سنة 2008 مع موجة تفاؤل دولي أعقبت مؤتمر أنابوليس (27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007)، الذي تقرر فيه استئناف عملية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي المتوقفة منذ سبع سنوات. وتعززت تلك الموجة مع انعقاد مؤتمر باريس (كانون الأول/ديسمبر 2007)، الذي تعهدت فيه الدول المانحة تقديم مبلغ 7.4 مليار دولار كمساعدة من أجل إعمار الاقتصاد الفلسطيني وإصلاحه. ولكن هذه الموجة من التفاؤل لم تشمل الرأي العام الفلسطيني الذي نظر إليها بارتياب وشك وحذر، وذلك لأسباب عدة، من أهمها:

- ✧ فقدان الثقة التي أصبحت تعكس وجهة نظر الرأي العام الفلسطيني في كل ما يصدر عن رعاة عملية السلام الدوليين، وبخاصة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا)، وذلك بعد أن تكررت خيبات الأمل في جدية القائمين على تلك العملية مرات عديدة في السنوات الماضية. ومن الممكن القول إن غالبية الشعب الفلسطيني ترى أن باعث التحركات السياسية لدول الرباعية الدولية، فيما يخص الموضوع الفلسطيني، غالباً ما يكون ذا صلة بسياسات دول الرباعية في الشرق الأوسط، وبخاصة ما يخص العراق وإيران، أكثر مما يخص الوضع الفلسطيني بشكل مباشر.
- ✧ جنوح إسرائيل بشكلٍ غير مسبوق في عملية توسيع محموم للمستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية في محيط مدينة القدس، ضاربة عرض الحائط بمقررات مؤتمر أنابوليس. وقد قدر تقرير حركة "السلام الآن" الإسرائيلية أنه تم الترخيص لبناء 8000 وحدة سكنية جديدة للمستوطنين في محيط مدينة القدس في الأشهر الستة التي انقضت على انتهاء مؤتمر أنابوليس. وفي الوقت نفسه، اكتفت دول الرباعية الدولية بتوجيه الانتقاد الخافت الخجول لإسرائيل، مع التأكيد على أن تلك الممارسات لن توقف عملية المفاوضات الجارية بين السلطة الوطنية وإسرائيل.
- ✧ استمرار إسرائيل في ممارسة أعمال الإرهاب المنظم ضد السكان المدنين في الضفة الغربية وإحكام الحصار الشامل على قطاع غزة. وجاء في تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه في الأشهر الأربعة والنصف من بداية العام، قام الجيش الإسرائيلي بقتل 350 فلسطينياً، بينهم 56 طفلاً. وأنه منذ بدء العام وحتى منتصف حزيران 2008، أقدم الجيش الإسرائيلي على تنفيذ 827 عملية اجتياح عسكري لمناطق مختلفة في الضفة الغربية (بمعدل خمسة في اليوم الواحد)، واختطاف 1334 مواطناً وسجنهم. وذلك بالإضافة إلى هدم البيوت وإغلاق عشرات المؤسسات غير الحكومية. أما الحصار المفروض على قطاع غزة، فقد تسبب في نقص خطير في المحروقات والأدوية والأغذية الرئيسية، ويقدر عدد المرضى الذين توفوا لأن السلطات الإسرائيلية لم تسمح لهم بالسفر من أجل تلقي العلاج في الخارج بأكثر من 160 مريضاً.
- ✧ استمرار القطيعة بين حكومة السلطة الوطنية في رام الله وحكومة "حماس" المقالة في غزة، وما خلفته تلك القطيعة من أحساس عميق بخيبة الأمل والأسى والإحباط عند الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني.

وبعد انقضاء أكثر من نصف السنة على مؤتمر أنابوليس، اتضح أن التفاؤل الدولي به كان في غير محله، بينما تأكد صدق شعور الريبة والشك الذي قابله به الشعب الفلسطيني. فلقد تبين أن المؤتمر لم يغير أي شيء على أرض الواقع، بل على العكس أضاف خيبة أمل جديدة عند الشعب الفلسطيني في جدوى العملية السلمية.

ولم تتكرس هذه الخيبة الجديدة فقط على خلفية التراجع في النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة ومعدلات الفقر، التي بلغت معدلات خطيرة قبل انعقاد المؤتمر، بل تكرّست في بيئة بطالة وفقر، مضافاً إليها مشكلة الغلاء. إذ شهدت الشهور الأولى من العام استفحال مشكلة الغلاء العالمي، وبخاصة في أسعار المحروقات والمواد الغذائية، وعانت الأراضي الفلسطينية منه بشكل عام.

إن الارتفاع المستمر في معدل الأسعار (حوالي 7% في 2007)، في الوقت نفسه الذي يعاني فيه الاقتصاد من المشكلة المزمنة للبطالة عن العمل (21.5% متوسط 2007)، يعني بالتأكيد أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مصاعب المشكلة الاقتصادية المزدوجة التي تسمى بالركود التضخمي (Stagflation). ولا شك في أن لهذه المشكلة الصعبة نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة، إذ أنها إضافة إلى ما تخلقه من أوضاع اقتصادية بالغة القسوة بالنسبة للطبقات الفقيرة، فإنها تعمل على انزلاق الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى إلى أوضاع الفقر.

أمام هذه التحديات الهائلة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، أصبح من الضروري أن تتحمل القيادات السياسية المختلفة مسؤولياتها التاريخية، فتعمل، بأسرع ما يمكن، على إنهاء الانقسام السياسي، وتأليف حكومة وحدة وإنقاذ وطني، تضطلع بأعباء صياغة برنامج وطني للتنمية يحقق الأهداف الرئيسية التالية:

- ✧ تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على النمو عبر ربط أعمال الإغاثة في الأمد القصير مع مشاريع التنمية على الأمد البعيد.
- ✧ انتهاج سياسات الدخل (Income Policies) لمساعدة العائلات الفقيرة على مواجهة أزمة الغلاء.
- ✧ انتهاج سياسات صناعية (Industrial Policies) لمساعدة القطاع الصناعي على الخروج من المأزق الذي كرسته أوضاع عدم الاستقرار لمدة طويلة.

60 عاماً على النكبة .. الثابت والمتحول

في الواقع أن نكبة العرب في فلسطين لم تبدأ العام 1948، ولكنها ابتدأت مع احتلال الجيش البريطاني لفلسطين نهاية العام 1917، ثم صدور قرار عصبة الأمم العام 1922 بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، الذي استمر ثلاثين عاماً. وقد أوجد الاحتلال البريطاني الظروف الموضوعية لنجاح الحركة الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل العام 1948. فخلال سنوات الانتداب، عملت الحكومة البريطانية على مساعدة الحركة الصهيونية على تحقيق ما يلي:

- ✧ شجعت حكومة الانتداب البريطانية ودعمت هجرة اليهود من أوروبا إلى فلسطين؛ فبينما كان عدد اليهود في فلسطين العام 1918 لا يتجاوز 50 ألف نسمة، أصبح عددهم العام 1948 أكثر من 650 ألفاً؛ أي بينما كانوا يشكلون 7% فقط من السكان قبل الانتداب، أصبحوا عند انتهائه يشكلون 31.5%، وهذا يعني أن عددهم كان ينمو بمعدل 9% سنوياً وهي نسبة مرتفعة جداً.
- ✧ انتهجت حكومة الانتداب البريطانية سياسة اقتصادية تهدف إلى دعم الصناعة اليهودية وتضييق الخناق على النشاط الاقتصادي العربي؛ فبينما كان إنتاج الاقتصاد اليهودي في فلسطين في السنة الأولى من الانتداب يساوي 19%، أصبح في نهايته يساوي 53%.
- ✧ سمحت حكومة الانتداب البريطانية لليهود بتأسيس قوة عسكرية مقاتلة (الهاغاناة) أشرف على قيادتها وتدريب جنودها الضباط اليهود الذين حاربوا إلى جانب الحلفاء بالحرب، وضباط أوروبيون غير يهود متعاطفون مع الحركة الصهيونية، وقد أدى ذلك إلى تمكن الحركة الصهيونية من استخدام 60 ألف جندي في معارك العام 1948، بينما لم تتمكن الدول العربية مجتمعة من استخدام أكثر من 30–40 ألف جندي.

انتهت معارك العام 1948، وسيطر اليهود على 78% من أرض فلسطين التي أعلنوا عليها قيام دولة إسرائيل. وقد سيطرت تلك الدولة على 774 مدينة وقرية عربية، كما قامت بتدمير 531 قرية، وحوالي 125 ألف منزل. كما أجبرت 726 ألف فلسطيني على ترك بيوتهم وممتلكاتهم واللجوء إما إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وإما إلى البلدان العربية المجاورة. ولم يبقَ في الأراضي الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل من أهلها العرب إلا حوالي 150 ألفاً فقط؛ أي حوالي 10% من السكان العرب.

في العام 1964، تأسست منظمة التحرير الفلسطينية، بمباركة من الدول العربية، وجاء في ميثاقها أنها تعمل على تحرير التراب الفلسطيني كافة. وفي العام 1965، أعلنت حركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح" عن بدئها الكفاح المسلح لتحرير الأراضي الفلسطينية كافة، وإنهاء الكيان الصهيوني، وإقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها العرب واليهود بشكل متساوٍ في الحقوق والواجبات.

وفي حرب العام 1967، قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى سيناء المصرية، ومرتفعات الجولان السورية. وبذلك أصبحت كل فلسطين التاريخية تحت السيطرة الإسرائيلية. وفي العام 1969 تسلمت حركة "فتح" قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي العام 1974، اعترف مؤتمر القمة العربية بمنظمة التحرير على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي العام 1987، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت شعار "الحرية والاستقلال". وفي العام 1988، تراجعت منظمة التحرير عن هدف تحرير كامل التراب الفلسطيني، وأعلنت من المؤتمر الوطني في الجزائر قيام دولة فلسطين في الضفة والقطاع، والاعتراف الضمني بدولة إسرائيل عبر الاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي (رقم 242)، الذي يضمن أمن إسرائيل واستقرارها، ويتعامل مع الفلسطينيين كلاجئين، ودون الاعتراف بحقوقهم القومية. وفي أيلول/سبتمبر العام 1993، عادت المنظمة وتراجعت عن إعلان الاستقلال الذي أعلنته في مؤتمر الجزائر العام 1988، إذ وقعت مع الحكومة الإسرائيلية اتفاق أوسلو، الذي قبلت بموجبه قيام سلطة وطنية فلسطينية تمارس حكماً ذاتياً محدوداً على قسم من الضفة والقطاع في خلال فترة انتقاليه مدتها خمس سنوات (1994–1999)، يتم فيها إجراء مفاوضات بين الجانبين من أجل التوصل إلى حل دائم للنزاع.

انتهت سنوات الفترة الانتقالية الخمس دون التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، وفي أيلول/سبتمبر من العام 2000، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)، التي مارس فيها الجيش الإسرائيلي أعنف أنواع الإرهاب الهمجي، حيث قامت طائراته الحربية بقصف بيوت المدنيين، فقتلت الأطفال والنساء، وهدمت البيوت، وأحرقت الشجر، وأبقت مدناً وقرى ومخيمات في حالة منع تجول لأسابيع وأشهر، وحظيت كل تلك الممارسات القمعية التعسفية الوحشية بتأييد الإدارة الأمريكية للرئيس جورج بوش، الذي اعتبر أن تلك الممارسات تدخل في نطاق الحق المشروع لإسرائيل في الدفاع عن النفس.

وفي كانون الثاني من العام 2006، تمت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، ففازت حركة "حماس" بأغلبية الأصوات، وبعد تأليف الحكومة، قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل بمقاطعتها ومنع المؤسسات المالية العالمية من التعامل معها. وفي مطلع العام 2007، وفي محاولة للتخلص من المقاطعة الدولية، تم تأليف حكومة وحدة وطنية اشتركت فيها معظم الفصائل الفلسطينية، ولكن تلك الحكومة لم تعش سوى بضعة أشهر، ففي حزيران من العام نفسه حدثت صدامات مسلحة بين حركتي "فتح" و"حماس"، انتهت باستلام "حماس" للسلطة في قطاع غزة، ولكن السلطة الوطنية تعاملت مع الذي حدث في غزة على أنه انقلاب على الشرعية، وقامت بتأليف حكومة تصريف أعمال في رام الله.

وهكذا جاءت الذكرى الستون للنكبة ولا تزال فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، مع وجود حكومتين فلسطينيتين متنافرتين ومتخاصمتين، تحت الاحتلال، واحدة في الضفة والأخرى في غزة. وفيما يلي نعرض بعض ملامح المشهد الفلسطيني بعد مرور 60 عاماً على النكبة.

الوضع الديموغرافي واللاجئون

بعد العام 1967، أصبح الحديث عن الشعب الفلسطيني يتناول ثلاثة تجمعات رئيسية: أولاً، فلسطينيو الداخل وهم الفلسطينيون الذين بقوا في فلسطين تحت حكم إسرائيل العام 1948، ويقدر عددهم في نهاية العام 2007 بنحو 1.2 مليون نسمة، ويعيشون في إسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية، لا يتمتعون بالحقوق كافة التي يتمتع بها المواطن اليهودي. وثانياً، هناك سكان الضفة والقطاع الذين يقدر عددهم بحوالي 3.76 مليون نسمة، منهم 2.34 مليون في الضفة و1.42 مليون في القطاع. وثالثاً، اللاجئون خارج أرض فلسطين التاريخية، الذين تشير سجلات وكالة الغوث الدولية إلى أن

عددهم يصل في نهاية العام 2007 إلى حوالي 4.6 مليون نسمة، ويعيش ثلثهم في 59 مخيماً تتوزع على: الأردن (10)، والضفة الغربية (19)، وقطاع غزة (8)، ولبنان (12)، وسوريا (10). ويقدر عدد الفلسطينيين في العالم مع نهاية العام 2007 بأنه 10.5 مليون، وهذا يعني أن متوسط الزيادة السنوية في عدد الفلسطينيين خلال السنوات الستين الماضية كان 3.3%.

بناء المستعمرات اليهودية

لم يتوقف المشروع الصهيوني عن بناء المستعمرات اليهودية على الأراضي العربية منذ أن بدأت ببناء أول مستعمرة يهودية العام 1882. فلقد استمر التوسع بشكل بطيء حتى سقطت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، وتسارع بشكل متزايد بدعم من حكومة الانتداب وتأييدها. وبعد قيام دولة إسرائيل، وفي الفترة الممتدة من 1948 حتى 1967، كان التوسع يهدف إلى تهويد منطقة الجليل ذات الكثافة السكانية العربية. وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، أخذ النشاط الاستيطاني الاستعماري يركز على الضفة الغربية، ومرتفعات الجولان، وقطاع غزة، وصحراء سيناء. وقد شهد النشاط الاستعماري الاستيطاني نشاطاً محموماً في الضفة الغربية في ثلاث فترات؛ الأولى ابتدأت العام 1979 بعد تفكيك مستعمرات سيناء، إثر توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والثانية ابتدأت مباشرة بعد توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير العام 1993، والثالثة ابتدأت منذ العام 2007 بعد تفكيك مستعمرات قطاع غزة إثر إعادة الانتشار الذي قام به الجيش الإسرائيلي في القطاع. وفي منتصف العام 2008، قدِّر عدد المستعمرات في الضفة الغربية بأكثر من 190 مستعمرة، تضم حوالي نصف مليون مستوطن، معظمهم يقيمون في مستعمرات في محيط مدينة القدس.

بناء الجدار العازل

شرعت إسرائيل منذ حزيران 2002 ببناء جدار عازل بينها وبين الضفة الغربية؛ بحجة منع الفلسطينيين من القيام بأعمال فدائية ضدها. وهذا الجدار هو حائط إسمنتي بارتفاع 8 أمتار، عليه أسلاك شائكة وأبراج مراقبة وأجهزة إنذار إلكترونية. ولقد اتضح سريعاً أن للجدار أهدافاً أخرى، وهي عزل محافظات الضفة الغربية عن بعضها البعض، وجعلها كانتونات متناثرة، وفي الوقت نفسه تضييق الخناق على الفلسطينيين بقطع الصلة بينهم وبين أراضيهم الزراعية، وبين الكثير منهم وأماكن عملهم. وبناءً على التقديرات التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية في 30 إبريل/نيسان 2006، فإن الجدار سيكون بطول 703 كم، ويمتد 15% منه فقط على حدود الخط الأخضر بين إسرائيل والضفة الغربية، بينما يمتد معظمه داخل أراضي الضفة الغربية، حيث يدخل فيها إلى عمق 22 كم في مناطق مأهولة بالسكان ومناطق زراعية.

وبالنسبة للضفة الغربية، فقد تضرر نتيجة بناء الجدار منذ البدء بإنشائه حتى الآن (2002–2008)، ثماني محافظات تشمل 180 تجمعاً سكنياً، ومعظم هذه التجمعات موجودة في المناطق التي اكتمل فيها بناء الجدار في شمال الضفة الغربية وفي محافظة القدس. وقد فصل الجدار مناطق فيها تجمعات سكنية كبيرة عن القدس مثل مخيم شعفاط، وسميراميس، وكفر عقب، ويوجد في هذه التجمعات ما يقارب 30 ألف فلسطيني من حملة الهوية المقدسية.

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي، في 9 تموز العام 2004، رأياً استشاريا بعدم شرعية بناء الجدار. وفي 20 تموز من العام نفسه، صوتت 150 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد قرار المحكمة الدولية، بينما عارضته ست دول منها الولايات المتحدة، واستراليا، وإسرائيل، وامتنعت 10 دول عن التصويت.

ضحايا الإرهاب الإسرائيلي في السنوات القليلة الماضية

تشير الإحصائيات إلى أنه في الفترة الممتدة من 29 أيلول 2000 وحتى 31 آذار 2008، بلغ عدد الشهداء بسبب الإرهاب الإسرائيلي 5,368 شهيداً، 94% منهم من الذكور، و6% من الإناث. كما سقط 59.6% منهم في قطاع غزة، و39.7% في الضفة الغربية، و0.7% من فلسطينيي الداخل. وبلغ عدد الشهداء الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة 969 شهيداً؛ أي ما يساوي 18.1% من إجمالي عدد الشهداء. وفي الفترة نفسها، وصل عدد الجرحى إلى 23,700 جريح. وتشير بيانات وزارة الأسرى إلى أن الجيش الإسرائيلي قام في الفترة نفسها باعتقال أو اختطاف أكثر من 60 ألف مواطن فلسطيني، وأن

ما يزيد على 11 ألفاً ما زالوا رهن الاعتقال. ومن بين المعتقلين 355 طفلاً، و98 امرأة، ومئات المرضى. وهناك 237 سجيناً كانوا قد اعتقلوا قبل توقيع اتفاقية أوسلو (1993)؛ أي أنه مضى على اعتقالهم أكثر من 15 عاماً.

وتشير التقارير الفلسطينية إلى أنه منذ بدء انتفاضة الأقصى وحتى نهاية العام 2007 بلغ عدد أشجار البستنة التي دمرها الجيش الإسرائيلي حوالي 1.6 مليون شجرة. كما بلغت مساحة الدفيئات المجرفة حوالي 2851 دونماً، كذلك فقد تم تجريف ما يساوي 13147 دونماً من الأرض المزروعة بالخضار، و14076 دونماً من أرض المحاصيل الحقلية، كما تم هدم 930 من المخازن الزراعية، و1,862 من الحظائر والبركسات.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية، فتشير التقارير إلى تضرر 15,508 رؤوس من الأغنام والماعز، و1,350 رأساً من البقر، و1,310 آلاف طير من الدواجن، كما تم إتلاف 18,508 خلايا نحل. أما بالنسبة لمصادر المياه، فقد تم هدم 455 بئراً، وتجريف 37,929 من البرك وخزانات المياه. أما بالنسبة للمباني، فتشير بيانات وزارة الأشغال العامة إلى أن عدد المباني المتضررة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى بداية الشهر الرابع من العام 2007، قد بلغ 77,433 مبنى، منها 69,330 مبنى تضرر بشكل جزئي، و8,103 مبانٍ تهدمت بشكل كبير.

الأوضاع المعيشية في الضفة والقطاع

ساءت في السنوات الثماني الماضية الأوضاع المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بسبب الأوضاع المضطربة؛ سواء على صعيد الإرهاب الإسرائيلي المتواصل أم على صعيد الانقسام السياسي في الصف الفلسطيني. ويكفي أن ندرك أن متوسط حصة الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع العام 2008 يعادل حوالي 70% عما كان عليه في العام 1999. وتشير آخر التقارير الاقتصادية إلى أن نسبة البطالة بلغت في نهاية العام 2007 ما يعادل 21.6% من اليد العاملة (18.6% في الضفة الغربية، و29.7% في قطاع غزة). وتشير التقديرات إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية للعام 2007، وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية قد بلغ 31.5% (20.4% في الضفة، و51.4% في قطاع غزة).

ويمكن إجمال الأسباب الرئيسية لسوء أوضاع المشهد الفلسطيني في الذكرى الستين لنكبة العام 1948، في:

- التأييد شبه الدولي لإسرائيل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخلافات الداخلية التي قادت إلى الانقسام في الصف الوطني بين أنصار حركة "فتح" والسلطة الوطنية في رام الله من جهة، وأنصار حركة "حماس" في قطاع غزة من جهة أخرى.
- العجز العربي والخلاف المستمر بين ما يسمى بمحور الدول العربية المعتدلة، وما يسمى بمحور الممانعة والتطرف.

لا يستطيع المراقب المنصف إلا أن يقر بأنه على الرغم من كل الكوارث التي حلت بالشعب الفلسطيني في الستين سنة الماضية، فإنها لم تنل من إرادة المقاومة عند هذا الشعب. وعلى العكس، فإن على أي مراقب منصف الاعتراف بأن قدرة ذلك الشعب على المواجهة والتضحية هي قدرة خارقة غير عادية، وليس من قبيل المبالغة وصفها بأنها من **نسج الأساطير**.

2- النشاط الاقتصادي

شهدت السنوات الثماني الماضية تدهوراً غير مسبوق في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وجاء ذلك كنتيجة طبيعية للممارسات الإسرائيلية القمعية التعسفية مقرونة بالمقاطعة الدولية والانقسام السياسي الفلسطيني، وتدهور الأوضاع الأمنية. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التراجع الذي استمر ثماني سنوات إلى انخفاض كبير وغير مسبوق في مستوى معيشة الفرد الفلسطيني. ويكفي أن ندرك أن التقديرات الأولية للنشاط الاقتصادي في الربع الأول من سنة 2008 تظهر أن متوسط دخل الفرد الفلسطيني في العام 2008 قد يتدنى إلى 70% عما كان عليه العام 1999 (انظر جدول 1)

جدول 1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني
من دخله سنة 1999*

السنة	النسبة(%)
2000	92
2001	82
2002	73
2003	80
2004	82
2005	85
2006	79
2007	74
2008**	70

المصدر: كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلـــي الإجمـــالي العام 1999 يعادل 1589 دولاراً.

** تم تقدير متوسط دخل الفرد للعام 2008 على أساس التقـــدير الأولي للربع الأول من السنة.

عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني في السنوات الثماني الماضية مع متوسطه سنة 1999، نجد أنه قد خسر أكثر من ربعه مع نهاية العام 2002، وأنه بدأ يستعيد جزءاً من تلك الخسارة في العام 2003، حتى وصلت الخسارة مع نهاية العام 2005 إلى 15%، ولكن التراجع عاد في مطلع العام 2006 ليصل في نهاية العام 2007 إلى ما كان عليه تقريباً في العام 2002 (أقل من 75% مما كان عليه سنة 1999). وتشير التقديرات الأولية إلى إمكانية استمرار التراجع في العام 2008. وتبدو حدة تراجع الدخل الفلسطيني في السنوات الماضية عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني مع متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة، فإذا أخذنا بمتوسط الدخل المحسوب على أساس الدولار الدولي،[1] نرى من خلال جدول 2 أنه في العام 2000 كان المتوسط في فلسطين أقل من المتوسط في بلدين فقط هما لبنان وإسرائيل، وأعلى من المتوسط في البلدان الثلاثة الأخرى (مصر، والأردن، وسوريا). أما في العام 2006، فقد أصبح أقل من المتوسط في البلدان الخمسة، وبلغت معدلات الانخفاض مستويات كبيرة جداً. ويكفي أن نلاحظ أنه بينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني سنة 2000 أعلى من متوسط دخل الفرد في الأردن، بمرة ونصف، تراجع في العام 2006 ليصل إلى 77% من متوسط ذلك الدخل.

[1] الدولار الدولي هو المقياس المستعمل لحساب الدخل القومي بطريقة Purchasing Power Parity (PPP) التي يتم على أساسها تحييد الفروقات في دخول البلدان المختلفة الناشئة عن الفروقات بالأسعار، أو الفروقات الناشئة عن تغير أسعار صرف العملات بالنسبة للدولار الأمريكي.

جدول 2: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من
متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة

الدولة	2000	2005	2006
مصر	1.32	0.86	0.75
الأردن	1.50	0.88	0.77
سوريا	1.57	1.02	0.91
لبنان	0.66	0.43	0.39
إسرائيل	0.26	0.18	0.16

المصدر: هذه النسب محسوبة من: World Development Indicators, April 2008.

يأتي هذا التراجع الكبير في الدخل الفلسطيني كعبء جديد يضاف إلى أعباء السلطة الوطنية، فمن المعروف أن السلطة تأسست العام 1994 وهي تحمل أعباء ثقيلة خلفها الإرث الاقتصادي للاحتلال، حيث كان اقتصاداً يعتمد بصورة رئيسية على الموارد الخارجية للدخل (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، ويعاني من تشوهات خطيرة تمثلت في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والماء)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد، وتدني مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية. ولفهم طبيعة هذا العبء الجديد لا بد من مراجعة التطورات السياسية–الاقتصادية التي توالت على المشهد الفلسطيني منذ بدأت السلطة الوطنية تتعامل مع إرث الاحتلال الاقتصادي العام 1994.

كانت الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي المحدود (1994–2000) على طريق تفكيك إرث اقتصاد الاحتلال جزئيةً وضعيفة، لأسباب تتعلق بإسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، ولأسباب أخرى تتعلق ببنية السلطة، وعدم قدرتها على تأسيس بيروقراطية عقلانية بعيدة عن الفساد، قادرة على صياغة برنامج وطني شامل لإعادة الإعمار والتنمية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن إنجازات السلطة الجزئية قد أسهمت في ترميم بعض المرافق المهمة للبنى التحتية، وتوسيع مجالات الخدمات الاجتماعية، وتشجيع رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج على الاستثمار في الداخل، وبخاصة في قطاعات الاتصالات، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات.

ولكن تلك الإنجازات لم تستمر، بل توقفت بالكامل بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية التي رافقت انتفاضة الأقصى التي اندلعت أواخر أيلول من العام 2000، وقد شهد العامان 2001 و2002 تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، بسبب ممارسات الجيش الإسرائيلي من اجتياحات، وإغلاقات، وأعمال قتل، وهدم بيوت وممتلكات، ومنع التجول الذي كان أحياناً يستمر في مدن الضفة الغربية أسابيع طويلة.

مع نهاية العام 2003، توقف هذا التراجع بعض الشيء، وحصل في العامين 2004 و2005 نمو مطّرد (انظر جدول 3)، وكان من المتوقع استمرار ذلك النمو بشكل يستعيد فيه النشاط الاقتصادي عافيته التي كان عليها في العام 1999، ولكن الذي حصل أن العام 2006 شهد تراجعاً حاداً بسبب توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات المقاصة (الإيرادات الضريبية والجمركية التي تجبيها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة)، ما أدى إلى حرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم الشهرية لشهور عدة، إضافة إلى المقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية. وكان التراجع حاداً بشكل انخفض فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.4% عما كان عليه العام 2005، وبذلك يكون قد تدنى إلى 79% من مستواه قبل الانتفاضة (1999). كما استمر ذلك التراجع في العام 2007 حتى وصل إلى 74% من مستواه قبل الانتفاضة.

جدول 3: النمو الاقتصادي والعمالة*

المؤشر	2004	2005	2006	2007	الربع 1 2007	الربع 2 2007	الربع 3 2007	الربع 4 2007	الربع الأول 2008
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4,196.7	4,478.8	4,266.2	4,133.4	974.0	1,062.4	1,048.0	1,049.0	1,027.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	1,300.4	1,349.2	1,249.5	1,177.4	274.5	301.5	299.5	301.9	279.5
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج	(2.1)	3.8	(7.4)	(5.8)	5.4	9.8	(0.7)	0.8	(7.4)
معدل البطالة (%)	26.8	23.5	23.6	21.5	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، ومسح القوى العاملة، رام الله–فلسطين.

* بيانات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدل نمو نصيب الفرد للفترة 2006 ولغاية الربع الأول من العام 2008 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

– الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

ومن الطبيعي أن يعكس هذا التراجع الهائل في النشاط الاقتصادي، الصفات المميزة لاقتصاد البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة، ومن أهم هذه الصفات:

- ✧ معدلات بطالة وفقر عالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي. وفي النصف الثاني من العام 2007، حدث ارتفاع كبير في معدل أسعار المواد الاستهلاكية، استمر في الربع الأول من العام 2008، ما شكل انزلاقاً بالاقتصاد الفلسطيني إلى المشكلة الاقتصادية المزدوجة المعروفة باسم الركود التضخمي (Stagflation).
- ✧ تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، تتجسد في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، وحدوث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.
- ✧ انتقال أعداد كبيرة من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.
- ✧ انتقال منشآت إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج.
- ✧ استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك لصالح الأغنياء، وازدياد عمليات التهميش والإقصاء.

جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزه

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الربع الأول 2008
الناتج المحلي الإجمالي– بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4,511.7	3,264.1	3,749.6	4,196.7	4,478.8	4,266.2	4,133.4	1,027.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي– بالأسعار الثابتة (دولار)	1,612.3	1,070.0	1,195.0	1,300.4	1,349.2	1,249.5	1,177.4	279.5
الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار)	5,327.8	4,748.6	5,194.2	5,683.3	5,557.2	**5,121.8**	6,811.0	–
الاستثمار الكلي (مليون دولار)	2,081.2	954.1	1,204.0	1,148.5	1,231.5	**1,235.3**	816.0	–
الإنفاق الحكومي (مليون دولار)	1,010.6	947.9	903.1	1,068.7	861.2	872.9	1,480.0	–
صافي الميزان التجاري السلعي (مليون دولار)	(2636.0)	(2082.0)	(2382.4)	(2399.2)	(2068.2)	**(1532.0)**	(2833)	–
إجمالي الواردات السلعية (مليون دولار)	3,271.4	2,423.8	2,776.8	2,842.1	2,562.4	1,966.7	3615	–
إجمالي الصادرات السلعية (مليون دولار)	635.4	341.8	394.4	442.9	494.2	434.7	366	–
عدد العاملين (ألف شخص)	588	477	564	578	633	666	722	-

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الربع الأول 2008
العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص)	452	428	509	527	569	603	656	–
العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص)	136	49	55	51	64	63	66	-
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	41.6	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	40.6
معدل البطالة (%) – حسب تعريف منظمة العمل الدولية*	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	22.6
معدل التضخم (%)– مقاساً بالشيكل الإسرائيلي **	5.54	5.71	4.41	3.0	3.48	3.76	1.86	8.51
نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)	21	60	67.6	53.7	51.5	56.8	60.1	–
الإيرادات العامة (مليون دولار) (إيرادات محلية)	942.0	295.0	763.0	1050.0	1370.0	721.0	1616.0	–
النفقات العامة (مليون دولار)	1411	1251.0	1651.0	1528.0	2281.0	1707.0	2877.0	–
الفائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم (مليون دولار)	(469.0)	(956.0)	(888.0)	(478.0)	(911.0)	(986.0)	(1261.0)	–
الفائض (العجز) في الموازنة بعد الدعم (مليون دولار)	28.0	(259.0)	(268.0)	(125.0)	(275.0)	33.0	61.0	–
المساعدات الخارجة الفعلية المقدمة (مليون دولار)	497.0	697.0	620.0	353.0	636.0	1019.0	1322.0	–
الدين العام (مليون دولار)	391.50	1089.0	1235.76	1421.75	1602.18	1493.83	1439.37	–
ودائع العملاء لدى المصارف (مليون دولار)	2،875.1	3،432.1	3،624.5	3،946.2	4,190.1	4,202.6	5,099.9	–
التسهيلات الائتمانية (مليون دولار)	1،005.5	953.7	1،071.2	1،422.6	1،791.4	1,903.3	1,758.5	–

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* بيانات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدل نمو نصيب الفرد للفترة 2006 ولغاية الربع الأول من العام 2008 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

** حسب معدل التضخم بناءا على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1999–2006 كانت 1996 (1996=100)، سنة الأساس للأعوام 2007 وما بعدها هي 2004 (2004=100). حسب معدل التضخم للربع الأول للعام 2008 بمقارنة الربع الأول من العام 2008 مع الربع المناظر للعام السابق.

يظهر جدول 5 التشوه الحاصل في البنية الهيكلية للاقتصاد، وهو، كما ذكرنا أعلاه، يتجلى في تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والإنشاءات، وتقدم القطاعات المختصة بالخدمات، وبخاصة الخدمات التجارية وخدمات الإدارة العامة.

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%)

النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006	2007*
الزراعة وصيد الأسماك	**7.9**	**8.1**	**6.5**	**5.7**	**8.2**
التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**17.0**	**16.9**	**14.8**	**17.1**	**12.7**
التعدين واستغلال المحاجر	0.6	0.9	0.6	0.5	0.5
الصناعة التحويلية	12.6	12.7	11.1	13.7	10.5
إمدادات المياه والكهرباء	3.8	3.3	3.1	2.9	1.7
الإنشـــاءات	**5.0**	**6.9**	**7.7**	**6.3**	**2.5**

النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006	2007*
تجارة الجملة والتجزئة	**9.8**	**9.1**	**8.7**	**9.2**	**10**
النقل والتخزين والاتصالات	**4.6**	**4.3**	**3.8**	**6.1**	**11.6**
الوساطة المالية	**4.1**	**3.8**	**4.8**	**4.4**	**4.7**
الخدمـــات	**22.8**	**21.1**	**21.3**	**18.3**	**21.9**
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	10.3	9.5	9.1	5.7	8.3
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.2	1.2	1.4	1.1	1.1
المطاعم والفنادق	0.4	0.4	0.4	0.9	1.6
التـــعليـــم	7.6	7.0	7.6	7.8	7.6
الصـــحة والعمل الاجتمـــاعي	3.3	3.0	2.8	2.8	3.3
الإدارة العامة والدفاع	**16.9**	**16.5**	**16.8**	**16.3**	**13.8**
الخدمات المنزلية	**0.2**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.2**
الشركات المملوكة للقطاع العام	4.5	4.0	5.0	4.6	-
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة بصورة غير مباشرة	-3.0	-2.8	-2.7	-3.0	-3.4
زائد: الرسوم الجمركية	4.4	4.1	5.1	6.6	6.9
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	5.8	7.9	8.1	8.3	10.9
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100.0**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**3,749.6**	**4,196.7**	**4,478.8**	**4,266.2**	**4,133.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.

* بيانات الأعوام 2003–2007 هي أولية، وعرضة للتنقيح والتعديل، وهي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 1997.
- تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام في الفترة 2004–2007 على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والايجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

كما حدث فرق بين مساهمات القطاعات المختلفة بين العامين 2006 و2007 وبين الربع الرابع من العام 2007 والربع الأول من العام 2008 (انظر جدول 6). وقد يظهر بعض التحسن في أداء قطاع الزراعة في الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2007 مقارنة بمثيلاتها من سنة 2006. كما ظهر بعض التراجع في الربع الأول من العام 2008 مقارنة بالربع الأخير من السنة السابقة. أما الصناعة التحويلية، فلقد سجلت مساهمتها خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2006 ارتفاعاً ما لبث أن تراجعَ في الربعين الأولين من العام 2007، ويلاحظ وجود بعض التحسن في نهاية العام 2007. كما أن قطاع الخدمات أبدى تحسناً في نهاية العام 2007 وبداية العام 2008، بعد أن كان قد انخفض في نهاية العام 2006 وبداية العام 2007.

وعلى صعيد آخر، قامت السلطة الوطنية برعاية "مؤتمر فلسطين للاستثمار" الذي عقد في بيت لحم ما بين 21 و23 أيار بهدف تعريف المستثمرين العرب والأجانب بمختلف مجالات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية. وقد نجح المؤتمر على مستوى الحضور، إذ حضر المؤتمر حوالي 1500 من رجال الأعمال العرب والأجانب، مع أنه كان من المتوقع أن لا يزيد العدد على 500. وأشارت التقارير الصحافية إلى أنه تم إبرام عقود استثمار بما قيمته 1.4 مليار دولار، توزعت بعضها بشكل مباشر على القطاعات التالية: 130 مليون دولار في قطاع العقارات والإسكان، و112 مليون دولار في القطاع الصناعي، و65 مليون دولار في قطاع المعلومات والتكنولوجيا، و20 مليون دولار في قطاع التأمين.

جدول 6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2006-2008 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%)

النشاط الاقتصادي	2006				2007				2008
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الثاني*	الربع الثالث*	الربع الرابع**	الربع الأول***
الزراعة وصيد الأسماك	**5.9**	**7.3**	**7.0**	**12.7**	**7.9**	**9.1**	**8.2**	**7.8**	**6.6**
التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**11.1**	**12.3**	**14.0**	**14.5**	**13.6**	**12.4**	**12.5**	**12.7**	**12.7**
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.4
الصناعة التحويلية	9.3	10.3	11.7	12.1	11.3	10.3	10.3	10.4	10.6
إمدادات المياه والكهرباء	1.4	1.6	1.8	1.9	1.8	1.6	1.7	1.6	1.7
الإنشاءات	**2.6**	**2.6**	**2.6**	**2.4**	**2.7**	**2.9**	**2.4**	**2.0**	**1.6**
تجارة الجملة والتجزئة	**8.7**	**8.8**	**10.1**	**9.7**	**10.1**	**9.8**	**9.9**	**10**	**11.1**
النقل والتخزين والاتصالات	**11.4**	**10.7**	**11.4**	**12.0**	**11.6**	**10.6**	**12.1**	**12.1**	**9.0**
الوساطة المالية	**4.4**	**4.3**	**4.6**	**4.9**	**4.7**	**4.5**	**4.6**	**4.9**	**4.0**
الخدمات	**24.2**	**24.3**	**22.6**	**20.2**	**17.1**	**21.7**	**24.1**	**24.5**	**24.2**
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	10.2	10.1	11.9	11.5	5.7	8.4	9.4	9.5	9.3
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.0	1.0	1.0	1.2	1.1	1.0	1.0	1.2	1.3
المطاعم والفنادق	1.6	2.1	1.4	1.4	1.0	1.5	2.2	1.9	2.5
التـــعليـــم	7.6	7.4	5.6	4.0	6.3	7.6	8.1	8.4	8.3
الصحة والعمل الاجتماعي	3.8	3.7	2.7	2.1	3.0	3.2	3.4	3.5	2.8
الإدارة العامة والدفاع	**15.6**	**14.2**	**13.6**	**10.2**	**14.8**	**13.8**	**12.6**	**14.1**	**13.5**
الخدمات المنزلية	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة بصورة غير مباشرة	-3.2	-3.2	-3.5	-3.7	-3.4	-3.2	-3.3	-3.5	-2.6
زائد: الرسوم الجمركية	5.9	6.5	7.5	8.0	6.5	6.4	7.2	7.3	6.2
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	13.2	12.0	9.9	8.9	14.2	12.0	9.5	8.1	13.5
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,060.6**	**1,071.8**	**1,016.0**	**958.6**	**974.0**	**1,062.4**	**1,048.0**	**1,049.0**	**1,027.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008- رام الله- فلسطين.

البيانات هي أولية، وعرضة للتنقيح والتعديل، وهي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 1997.

تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

*** تقديرات أولية (الإصدار الأول).

** التنقيح الأول.

* التنقيح الثاني

3- سوق العمل

من المعروف أن مشكلة سوق العمل الفلسطينية هي من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، كما أنها في الوقت نفسه تشكل تعبيراً حقيقياً عن الأزمة التي يعاني منها ذلك الاقتصاد منذ مطلع التسعينيات. فمنذ ذلك الوقت، والاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع يعاني من أزمة بطالة عن العمل، تشمل بشكل أو بآخر، ما يقارب ثلث اليد العاملة. وتعود هذه الأزمة – كما هو معروف– إلى السياسات الاقتصادية التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء الاحتلال. إذ كرست تلك السياسات انفصاماً كبيراً بين الدخل والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي، كرست في سوق العمل وضع عدم التوازن بين العرض والطلب بشكل مستمر. ويتضح ذلك عندما نلاحظ أن السياسات الإسرائيلية كانت تعمل وفق آليتين متناقضتين. فمن ناحية، كان سماحها للعمال الفلسطينيين بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي بأجور مرتفعة، بالنسبة لمعدل الأجور في الاقتصاد الفلسطيني، يعمل على رفع مستوى المعيشة، وبالتالي يعمل على رفع مستوى الطلب العام في الاقتصاد، ومن ناحية أخرى كان للقيود التي فرضتها تلك السياسات على الاستثمار والتجارة في فلسطين ما منع من زيادة الإنتاج الضروري لإشباع الزيادة في الطلب. وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن حل الاستيراد محل الإنتاج في سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، كما حل العمل في إسرائيل وفي بلدان الخليج العربي في سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

ومع حرب الخليج الثانية العام 1991، تغير الوضع بشكل جذري، حيث ترك معظم الفلسطينيين الكويت، وعاد قسم كبير منهم إلى الضفة والقطاع، كما أن إسرائيل أخذت في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين كانت تسمح لهم بالعمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر بدواعٍ أمنية، وأخذت تستعيض عنهم بإحضار عمال أجانب من آسيا وشرق أوروبا.

مع قيام الحكم الذاتي المحدود وتأسيس السلطة الوطنية في العام 1994 وحتى العام 2000، جرت عملية تكييف محدودة في سوق العمل، حيث أخذ القطاع العام يتوسع ويستوعب جزءاً من العمالة، كما أن مشاريع إعادة الإعمار قد شجعت القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بشكل زاد من قدرته على توظيف العمالة. يضاف إلى ذلك، أن إسرائيل سمحت في بعض السنوات (1998، و1999، و2000) لمزيد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، توقفت عملية التكييف المحدودة في سوق العمل، وتفاقمت مشكلة عدم التوازن، بسبب التقليص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي، نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي في القتل والدمار والحصار والإغلاق وبناء جدار العزل العنصري، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع وبين بلداتها وقراها.

جدول 7: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999-2007[2]

(الأعداد بالآلاف)

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القوى البشرية (15 عاماً فأكثر)	1604	1822	1881	1954	2031	2111	-
القوى العاملة (العاملون والعاطلون)	667	694	750	790	827	872	-
عدد العاملين	588	477	564	578	633	666	722
✧ نسبة العاملين في القطاع الخاص (%)	%59	%66.1	%69.6	%68.8	%67.1	%66.7	%67.3
✧ نسبة العاملين في القطاع العام (%)	%18	%23.6	%20.7	%22.5	%23.0	%23.7	%23.3
✧ نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (%)	%23	%10.3	%9.7	%8.7	%9.9	%9.6	%9.4
نسبة البطالة (%)	%11.8	%31.3	%25.6	%26.8	%23.5	%23.6	%21.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007. عدد العاملين للعام 2007 مصدره سلطة النقد الفلسطينية.

[2] لا يوجد بيانات أعداد للعاملين للربع الرابع 2007 والربع الأول 2008 حتى الانتهاء من نتائج التعداد النهائية.

يظهر من جدول 7 أن السنوات السبع الماضية شهدت معدلاً لتزايد القوة البشرية أعلى من معدل تزايد القوة العاملة (3.9% و3.8%)، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة كانت في تناقص. كما أن معدل تزايد القوة العاملة كان أعلى من معدل تزايد العاملين (2.6%)، وهذا يدل على أن معدل البطالة كان في تزايد (7.5% متوسط تزايد معدل البطالة السنوي). كذلك نلاحظ أن معدل زيادة التوظيف في القطاع العام زاد بشكل طفيف عن مثيله في القطاع الخاص.

وفيما يلي سنعرض بشيء من التفصيل أوضاع سوق العمل، حيث نقارن ما كان عليه الوضع قبيل الانتفاضة (1999) مع سنة 2007، كما نقارن بين الربع الأول من العام 2008 والربع الرابع من العام 2007، وبذلك يتسنى لنا فحص اتجاه التغيرات الحاصلة في سوق العمل على الأمدين الطويل والقصير.

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

حققت نسبة القوى العاملة المشاركة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر) زيادة مهمة في مطلع التسعينيات، فبعد أن كان متوسطها في الثمانينيات 40%، وصلت في العام 1993 إلى 44%. ولكن عدم قدرة السوق المحلية على الاستيعاب أدى إلى انسحاب الكثيرين من سوق العمل، فتدنت نسبة المشاركة في أواخر التسعينيات، حتى وصلت إلى 41.6% العام 1999، ولكنها تراجعت في السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى، حيث وصلت إلى 38.1% العام 2002، ومن ثم ارتفعت قليلاً في سنوات 2003 – 2005. واستمر الارتفاع حتى وصل في العام 2007 إلى 41.9 وهو أعلى بقليل مما كان عليه العام 1999 (انظر جدول 8). وسجلت البيانات تراجعاً طفيفاً في الربع الأول من العام 2008 عما كان عليه الوضع في الربع الأخير من العام السابق. ومع ذلك، فإن عدد العاملين قد زاد خلال السنوات السبع الماضية، ليصبح 722 ألف عامل في نهاية العام 2007، مقارنة مع 588 ألفاً العام 1999، وذلك نتيجة زيادة حجم قوة العمل الناجمة عن تزايد السكان بشكل كبير خلال تلك الفترة.

جدول 8: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2008

المنطقة والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	1Q/ 2006	1Q/ 7200	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	1Q/ 8200
كلا الجنسين													
الضفة الغربية	43.4	40	41.8	42.5	42.9	44.1	44.1	42.5	42.7	44.8	44.8	44.0.	42.3
قطاع غزة	38	34.4	37.5	36.4	36.7	36.1	38.0	35.3	38.3	38	38.9	36.6	37.5
الأراضي الفلسطينية	41.6	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	40.0	41.2	42.4	42.7	41.4	40.6
ذكور													
الضفة الغربية	72.4	67.1	68.5	68.7	69.5	69.8	69.4	68.4	67.5	69.8	71.1	69.1	67.5
قطاع غزة	67.4	62.2	65.4	63.5	63.9	63.7	64.5	63.7	65.4	64.1	66	62.6	63.3
الأراضي الفلسطينية	70.7	65.4	67.5	66.9	67.6	67.7	67.7	66.8	66.7	67.8	69.3	66.8	66.0
إناث													
الضفة الغربية	14.1	12.4	14.7	15.9	15.8	17.9	18.3	16.0	17.5	19.4	17.9	18.4	16.5
قطاع غزة	8.8	6.5	9.2	9.1	9	8.1	11.0	6.5	10.8	11.5	11.5	10.2	11.3
الأراضي الفلسطينية	12.3	10.4	12.8	13.5	13.4	14.5	15.7	12.7	15.2	16.6	15.7	15.5	14.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2008.

وقد صاحب هذا التغيير الديناميات التكيفية التالية:

- ازدياد الفجوة في نسبة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في السنوات الأخيرة بعد أن عمدت إسرائيل إلى تشديد الحصار على القطاع.
- حدوث تغير مهم بالنسبة لجنس العاملين، فبينما نجد أن نسبة مشاركة الذكور في الوقت الحاضر أقل مما كانت عليه قبل الانتفاضة، فإن نسبة مشاركة الإناث قد زادت، حيث أن النساء أخذن بالدخول في سوق العمل لتعويض خسارة الدخل التي لحقت بذويهن من الرجال (انظر جدول 8).
- حدوث تغير آخر بالنسبة للحالة العملية للعامل، فمن الواضح في جدول 9 أن نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ولا يستخدمون أحداً بأجر قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وصاحب ذلك انخفاض في نسبة المستخدمين بأجر. وهذا يشير إلى أن نسبة ملحوظة من الذين قد فقدوا أعمالهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص عقب انتفاضة الأقصى، اتجهوا للعمل لحسابهم الخاص.
- حدوث تغير بالنسبة لتوزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فإذا قارنَّا بين مساهمات القطاعات قبل الانتفاضة والوقت الحاضر، نجد ارتفاعاً كبيراً في مساهمة قطاع الخدمات، يليه ارتفاع أقل في مساهمة قطاع الزراعة، بينما نجد أن مساهمة قطاع البناء والتشييد قد انخفضت تقريباً إلى نصف قيمتها قبل الانتفاضة. كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحولية (انظر جدول 10).

جدول 9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999-2008

(نسبة مئوية)

المنطقة والحالة العملية	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	1Q/ 2006	1Q/ 7200	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008
الضفة الغربية													
صاحب عمل	6.6	4.1	4.1	5	5	4.7	4.4	4.8	3.4	4.2	4.7	5	4.2
يعمل لحسابه	18.6	27.8	29.3	28.1	27.6	27	25.4	28.5	26.9	26.3	24.7	23.5	22.9
مستخدم بأجر	66.5	57.5	55.3	55.1	56.4	55.7	57.9	57.4	59.0	55.6	57.6	59.7	64.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.3	10.6	11.3	11.8	11	12.6	12.3	9.3	10.7	13.9	13	11.8	8.7
قطاع غزة													
صاحب عمل	2.8	2.6	2.2	1.9	2.6	4.2	3.2	2.5	4.1	3.4	3	2.4	2.9
يعمل لحسابه	19.1	24.3	24.5	22.2	22.4	19.4	21.2	21.5	19.9	21.5	20.5	22.7	27.3
مستخدم بأجر	71.1	63.6	61.7	66.5	67.1	69.6	64.4	71.0	65.8	64.3	64.8	62.5	58.5
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7	9.5	11.6	9.4	7.9	19.8	11.2	5.0	10.2	10.8	11.7	12.4	11.3
الأراضي الفلسطينية													
صاحب عمل	5.5	3.7	3.5	4.1	4.3	4.6	4.0	14.	3.6	4	4.2	4.3	3.8
يعمل لحسابه	18.7	26.8	27.8	26.5	26.1	25	24.2	26.6	24.9	25	23.5	23.3	24.3
مستخدم بأجر	67.8	59.2	57.2	58.3	59.5	59.3	59.8	61.1	61.0	58.1	59.6	60.5	62.5
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8	10.3	11.5	11.1	10.1	11.1	12.0	8.1	10.5	12.9	12.7	11.9	9.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2008.

جدول 10: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999-2008

(نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008
الأراضي الفلسطينية													
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	12.6	14.9	15.7	15.9	14.6	16.1	15.6	14.3	14.7	17.3	15.1	15.3	12.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	15.5	12.9	12.5	12.7	13	12.4	12.5	13.2	12.5	12.6	12.8	12.3	13.0
البناء والتشييد	22.1	10.9	13.1	11.7	12.9	11.1	11.0	13.6	10.7	11.1	11.6	10.4	9.4
الخدمات والفروع الأخرى	28.1	35.7	32.8	34.9	34.4	35.5	35.8	30.8	36.7	34.8	35.3	36.4	38.5
الضفة الغربية													
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	11.5	14.1	14.9	16.9	15.7	17.8	16.6	10.1	15.3	19.2	16.1	15.9	13.0
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.5	14.5	14	14	14.8	14.6	14.9	7.3	14.8	14.5	15.4	15	16.2
البناء والتشييد	23.9	12.7	14.3	13	14.4	12.9	13.6	8.3	12.8	13.1	14.8	13.9	12.7
الخدمات والفروع الأخرى	24.7	31.1	29.4	29.5	28.5	29	29.8	51.8	30.9	29.1	28.6	30.2	32.8
قطاع غزة													
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	15.2	16.6	17.4	13.4	11.7	11.1	13.1	13.2	13.3	12.7	12.7	13.9	12.5
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.1	8.9	9.2	9.1	8.3	6.3	6.6	11.6	7.1	8	5.8	5.5	5.5
البناء والتشييد	17.8	6.3	10.4	8.2	9.3	6	4.3	12.2	5.6	6.2	3.7	1.5	1.6
الخدمات والفروع الأخرى	36.5	47.6	40.9	49.1	49.4	53.7	50.9	36.5	50.5	48.9	52.2	52.2	52.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2007. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2008.

من الطبيعي أن يكون أهم هذه التغييرات التكيفية هو ما حصل من استيعاب للعمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل في مجالات السوق المحلية. وكما هو معروف، كان ذلك الاستيعاب جزئياً، ولهذا، نرى في جدول 11 أن حصة الضفة الغربية من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية قد ازداد بين الربع الثالث من العام 2000 (آخر ربع قبل الانتفاضة) والربع الرابع من العام 2007 بنسبة 13% تقريباً، بينما كانت الزيادة في قطاع غزة حوالي 17.7%. كما أن الزيادة في المنطقتين لم تكن كافية للتعويض عن التراجع الكبير في حصة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (من22.1% إلى 10%)، ولذلك ارتفع معدل البطالة عن العمل في كليهما كما سنرى لاحقاً.

جدول 11: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999-2008

(نسبة مئوية)

مكان العمل	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/	Q2/	Q3/	Q4/	Q1/
الضفة الغربية	52.9	62.7	60.9	64.1	61.7	64.4	62.1	61.2	62.8	62.6	61.6	59.0
قطاع غزة	24.2	27.0	29.4	27.2	28.4	26.0	28.5	29.0	28.7	28.1	28.4	29.8
إسرائيل والمستوطنات	22.9	10.3	9.7	8.7	9.9	9.6	9.4	9.8	8.5	9.3	10.0	11.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2008.

3-2 البطالة

ليست مشكلة البطالة حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغت 24% العام 1996، ثم انخفضت تدريجياً إلى أن وصلت 11.8% العام 1999، ولكنها استفحلت في سنوات انتفاضة الأقصى، ووصلت إلى 31.3% العام 2002، قبل أن تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003، حتى وصلت إلى 19.2% في الربع الثاني من العام 2007، ثم 22.2% في الربع الرابع من العام نفسه. وعندما نقارن نسبة البطالة الآن مع ما كانت عليه قبيل الانتفاضة (الربع الثالث

من العام 2000)، نجد أنها الآن أكبر من ضعف ما كانت عليه (انظر جدول 12). وفي السنة الماضية، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة نتيجة للحصار الإسرائيلي، حتى أن تقريراً صدر عن إدارة الإغاثة وإعادة التأهيل في الأمم المتحدة يؤكد أن نسبة البطالة في حزيران 2008 قد بلغت في قطاع غزة 45%، وهي أعلى نسبة في العالم.[3]

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2008

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008
الأراضي الفلسطينية													
ذكور	11.6	33.5	26.9	28.1	23.7	24.2	22.1	25.6	22.2	19.4	23.4	23.4	22.7
إناث	13	17	18.5	20.1	22.3	20.5	19.0	23.5	18.9	18	22.1	17	21.7
المجموع	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	25.3	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6
الضفة الغربية													
ذكور	9.2	30.9	25.5	24.3	20.8	18.9	18.3	21.5	17.8	16.3	18.6	20.5	19.9
إناث	11.1	14	15.8	16.6	18.3	17.6	15.5	21.0	15.2	14	18.6	14.2	15.0
المجموع	9.5	28.2	23.8	22.9	20.3	18.6	17.7	21.4	17.3	15.8	18.6	19.4	19.0
قطاع غزة													
ذكور	16.6	39.1	29.6	35.9	29.6	35.1	29.7	34.0	30.5	25.7	33.1	29.4	28.2
إناث	19.3	28.4	26.8	31.6	35.2	32.3	29.7	35.1	29.8	30.4	32.1	26.3	39.3
المجموع	16.9	38.1	29.2	35.4	30.3	34.8	29.7	34.1	30.4	26.4	32.9	29	29.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

ومن أهم صفات البطالة في الوقت الحاضر ما يلي:

- ✧ بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئات العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث (انظر جدول 14).
- ✧ بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل، فبينما كانت نسبة البطالة للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر هي الأعلى بين الإناث، كانت هذه النسبة هي الأقل بين الذكور. وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، ما يشير إلى أن نسبة المشاركة في العمل بين الإناث تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل (انظر جدول 15).

جدول 13: عدد العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة: 1999-2007[4]

المنطقة	1999	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2006	Q1/	Q2/	Q3/
الضفة الغربية	44,000	135292	122924	124418	115417	112735	122922	103,800	100,500	118,200
قطاع غزة	35,000	81757	70919	87155	78606	92837	87375	88,300	76,900	99,000
الأراضي الفلسطينية	79,000	217049	193843	211573	194023	205572	210297	192,100	177,400	217,200

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2007.

[3] انظر **جريدة هآرتس** عدد 28 تموز 2008.

[4] لا توجد بيانات أعداد للعاملين للربع الرابع للعام 2007 والربع الأول للعام 2008 حتى الانتهاء من نتائج التعداد النهائية.

جدول 14: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999-2008

(نسبة مئوية)

الفئات العمرية والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1 /2006	Q1 /2007	Q2 /2007	Q3 /2007	Q4 /2007	1Q 8/200
كلا الجنسين													
24-15	17.3	48.2	38.4	39.8	36.4	35.7	35.3	39.1	34.6	30.5	38.8	36.9	37.0
34-25	11.4	36.6	24.1	25.1	22.0	23.0	20.3	23.9	20.6	18.5	22.1	19.8	21.9
44-35	9.0	37.2	21.6	22.2	18.6	18.7	16.0	21.1	16.7	15.0	14.9	17.4	16.6
54-45	8.8	30.5	19.0	22.2	19.1	18.7	16.2	19.8	16.6	14.2	17.6	16.6	15.7
+55	5.9	27.7	13.2	15.1	12.1	11.6	10.7	11.9	10.3	8.3	11.5	13.0	11.1
المجموع	**11.8**	**38.0**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**21.5**	**25.3**	**21.6**	**19.2**	**23.2**	**22.2**	**22.6**
ذكور													
24-15	16.9	47.0	38.3	38.9	34.8	34.4	34.0	37.8	33.1	29.5	37.0	35.9	35.0
34-25	10.5	37.4	25.1	26.1	21.3	22.9	19.8	23.6	20.6	17.3	21.1	20.3	21.4
44-35	8.8	39.7	23.6	24.4	19.7	20.1	17.4	21.9	17.9	16.1	15.8	19.7	17.6
54-45	9.6	32.2	21.3	25.4	21.9	21.5	18.9	22.0	18.8	16.9	20.4	19.3	18.2
+55	6.9	30.0	15.5	17.8	14.3	13.8	13.6	13.9	18.5	10.6	14.6	15.7	13.4
المجموع	**11.6**	**39.0**	**26.9**	**28.1**	**23.7**	**24.2**	**22.1**	**25.6**	**22.2**	**19.4**	**23.4**	**23.4**	**22.7**
إناث													
24-15	20.6	59.7	39.1	44.8	46.1	43.2	42.5	47.9	43.4	35.4	49.6	42.6	47.3
34-25	16.1	28.9	19.4	20.6	25.5	23.1	22.1	25.0	20.9	23.1	26.7	17.8	24.1
44-35	9.8	14.1	10.8	11.5	13.2	12.2	10.3	16.8	11.6	11.1	10.8	7.5	11.2
54-45	5.2	10.9	6.5	5.0	4.2	5.2	4.5	7.5	6.7	2.6	4.0	4.9	3.9
+55	1.8	1.5	1.3	1.2	1.9	1.4	1.7	2.6	0.7	1.3	1.6	3.5	2.9
المجموع	**13.0**	**28.4**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**19.0**	**23.5**	**18.9**	**18.0**	**22.1**	**17.0**	**21.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

جدول 15: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 1999-2008

(نسبة مئوية)

عدد السنوات الدراسية والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	/1Q 2006	/1Q 7200	Q2 /2007	Q3 /2007	Q4 /2007	Q1 /2008
كلا الجنسين													
0	5.4	17.4	12.4	14.1	8	8.4	8.9	11.4	11.2	7.9	7.8	8.9	7.8
6-1	12.2	37.9	28.8	31.3	26.2	27.9	22.6	30.9	24.7	20	23	22.5	23.7
9-7	11.9	37.3	28.9	29.6	24.8	25.1	22.5	27.8	23.4	19.5	22.4	24.7	22.4
12-10	11.7	33.6	26.8	27.8	23.5	23.9	22.3	24.9	22.3	19.1	23.7	24.2	23.8
+13	12.5	18.9	19.9	21.3	21.8	20.8	20.3	21.6	18.3	19.5	24.4	18.6	21.9
المجموع	**11.8**	**31.3**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**21.5**	**25.3**	**21.6**	**19.2**	**23.2**	**22.2**	**22.6**
ذكور													
0	9.3	29.2	22.4	27.3	16.4	16.5	19.4	21.7	23.4	17.3	17.1	20.9	16.0
6-1	13.4	41.3	31.8	35	28.8	31	26.1	33.1	28.3	23.1	27	26.2	26.3

عدد السنوات الدراسية والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	1Q/ 2006	1Q/ 7200	Q2 /2007	Q3 /2007	Q4 /2007	Q1 /2008
9-7	12.4	38.9	30.6	31.2	26	26.8	24.4	28.7	25.2	21.5	24.2	26.7	23.8
12-10	11.7	34.9	28.1	29.4	24.1	25	23.9	25.7	23.4	20.3	25.3	26.4	25.4
+13	8.8	17.5	16.3	16.8	16.6	15.9	14.5	17.1	12.5	13.6	18.1	13.5	15.7
المجموع	**11.6**	**33.5**	**26.9**	**28.1**	**23.7**	**24.2**	**22.1**	**25.6**	**22.2**	**19.4**	**23.4**	**23.4**	**22.7**
إناث													
0	1.1	2.2	2.4	1.8	1.6	1.8	1.2	2.3	2.7	0.8	-	0.9	1.2
6-1	3.2	7.6	5.6	6.2	7.8	9.1	4.3	15.3	6.4	4.2	2.5	4.1	8.5
9-7	6.3	12.7	9.8	11.1	11.3	9.1	6.3	17.3	7.4	5.4	6.5	6	5.5
12-10	11.6	18.2	14.8	12.6	17.2	13.2	9.6	16.2	12.0	10.4	10.1	6	7.3
+13	21.9	22.5	28.3	30.8	32.5	31.3	32.4	31.2	30.6	32.1	38.1	28.8	33.8
المجموع	**13**	**17.1**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**19.0**	**23.5**	**18.9**	**18**	**22.1**	**17**	**21.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

3-3 الأجر وساعات العمل

يبين جدول 16 أن معدل الأجرة اليومي في قطاع غزة في الربع الأول من العام 2008 يساوي 75% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و42 % فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل، وهو ما يعكس ظروف الطلب على العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق الثلاثة. ومن المعروف أن الفجوة الكبيرة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

من ناحية أخرى، فقد سجل معدل الأجرة اليومية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ما بين الربعين الثالث والرابع من العام 2007، ارتفاعاً بمقدار 2.3% ليصل إلى 78.9 شيكل، في حين بقي المعدل على حاله في قطاع غزة (64.1 شيكل). من جهة أخرى، ارتفعت معدلات الأجور اليومية بالشيكل للمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات من 128.5 شيكلاً في الربع الأول من العام 2007 إلى 139.9 شيكل في الربع الأول من العام 2008 (انظر جدول 16).

جدول 16: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل (1999-2008)

(الأجرة بالشيكل)

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجرة اليومية	الأجر الوسيط اليومي
1999				
الضفة الغربية	44.6	23.5	66.2	60.0
قطاع غزة	43.2	24.0	51.4	46.2
إسرائيل والمستوطنات	44.4	20.3	105.8	100.0
المجموع	44.2	22.6	75.5	69.2
2006				
الضفة الغربية	42.2	23.1	77.9	69.2
قطاع غزة	39.9	24.0	68.9	65.4

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجرة اليومية	الأجر الوسيط اليومي
إسرائيل والمستوطنات	43.8	21.3	131.6	134.6
المجموع	**41.7**	**23.1**	**83.3**	**73.1**
الربع الأول/2006				
الضفة الغربية	41.6	23.2	77.9	70.0
قطاع غزة	40.4	23.5	70.1	65.4
إسرائيل والمستوطنات	43.2	20.7	130.1	134.6
المجموع	**41.4**	**22.9**	**83.4**	**73.1**
الربع الأول/2007				
الضفة الغربية	41.9	22.2	79.4	70.0
قطاع غزة	40.6	23.5	66.9	61.5
إسرائيل والمستوطنات	44.6	20.9	128.5	130.0
المجموع	**41.9**	**22.4**	**82.8**	**73.1**
الربع الرابع/2007				
الضفة الغربية	39.9	22.2	78.9	70.0
قطاع غزة	38.2	23.8	64.1	60.7
إسرائيل والمستوطنات	40.3	19.8	133.1	134.6
المجموع	**39.6**	**22.1**	**85.3**	**76.9**
الربع الأول/2008				
الضفة الغربية	41.2	22.1	84.8	76.9
قطاع غزة	40.2	24.7	63.6	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.0	20.4	139.9	134.6
المجموع	**41.4**	**22.3**	**91.5**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الأراضي الفلسطينية 870 إعلاناً خلال الربع الأول من العام 2008، بارتفاع نسبته 26% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2007. وقد كان ذلك واضحاً في القطاع الخاص، حيث كانت نسبة الارتفاع في وظائفه حوالي 55%. وبشكل معاكس انخفض عدد الإعلانات في القطاع العام مقارنة مع الربع الرابع بنسبة 59%. وفيما يتعلق بالمناطق، فقد شكلت حصة وسط الضفة الغربية من إعلانات الوظائف الشاغرة ما نسبته 60% من مجموع الإعلانات في الربع الأول من العام 2008، مرتفعة بنسبة 15% عن الربع الرابع من العام 2007. وفيما يتعلق بالدرجات العلمية، بلغت نسبة الإعلانات التي تتطلب البكالوريوس 64.4%، وللدراسات العليا 20.4%، والدبلوم 15.2% (انظر جدول 17). بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر المطلوبة 85 إعلاناً.

يعتبر الوضع الصعب الذي يعيشه قطاع غزة بسبب الحصار المفروض عليه حساساً جداً. ويمكن أن نستشف بعض الملاحظات من خلال النظر في إعلانات الوظائف الشاغرة، حيث يعرض جدول 18 مقارنة لعدد إعلانات الوظائف الشاغرة في قطاع غزة في الربع الأول لكل من الأعوام 2006، و2007، و2008. ونلاحظ كيف أن المجموع العام لعدد الإعلانات قد تراجع في كل ربع خلال السنوات الثلاث حتى أصبح عدد الإعلانات في الربع الأول من العام 2008 يساوي 65% مما كان علية في الربع الأول من العام 2006. وبالنسبة للقطاعات، نجد أن حصة المنظمات غير الحكومية قد تراجعت وأصبحت في الربع الأول من العام 2008 تساوي 45% مما كانت عليه في الربع الأول من العام 2006. وبالنسبة للقطاع الخاص، فكما هو ملاحظ، فقد تراجع في الربع الأول من العام 2007 ثم عاود للانتعاش في الربع الأول من العام 2008.

جدول 17: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية (الربع الرابع 2007، الربع الأول 2008)

	الربع الرابع 2007			المجموع	الربع الأول 2008			المجموع
	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول		كانون الأول	شباط	آذار	
القطاع الخاص	114	73	138	325	170	155	237	562
القطاع العام	7	12	54	73	7	2	21	30
المنظمات غير الحكومية	146	61	66	273	91	83	104	278
المجموع	**267**	**146**	**258**	**671**	**268**	**240**	**362**	**870**
شمال الضفة	26	7	26	59	62	28	90	180
وسط الضفة	166	118	165	449	159	139	223	521
جنوب الضفة	18	16	58	92	39	24	24	87
قطاع غزة	57	5	9	71	8	49	25	82
المجموع	**267**	**146**	**258**	**671**	**268**	**240**	**362**	**870**
ماجستير فأعلى	12	13	4	29	45	75	58	178
بكالوريوس	193	127	176	496	168	133	259	560
دبلوم	62	6	78	146	55	32	45	132
المجموع	**267**	**146**	**258**	**671**	**268**	**240**	**362**	**870**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

أما القطاع العام، فلم يكن لديه أي حصة في الوظائف المعلنة في الربع الأول من العام 2008 في قطاع غزة، وهذا يعكس الوضع المتأزم الذي يعيشه القطاع العام في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي.

جدول: 18 إعلانات الوظائف الشاغرة في قطاع غزة للربع الأول من الأعوام 2006، و2007، و2008

قطاع غزة	المنظمات غير الحكومية	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع
الربع الأول 2006	71	40	16	127
الربع الأول 2007	55	18	24	97
الربع الأول 2008	32	50	0	82

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

ويظهر جدول 19 العلاقة بين القطاعات والمؤهل العلمي، وتعتبر درجة البكالوريوس أكثر المؤهلات طلباً في جميع القطاعات، ولعل هذا يعود إلى أن طبيعة الوظائف التي يتم الإعلان عنها لا تتطلب أكثر من ذلك، وربما يكون ذلك لأن أصحاب المنشآت أو المؤسسات ليسوا مستعدين تماماً لصرف رواتب مرتفعة لذوي المؤهلات العليا بسبب الوضع الاقتصادي الذي تعيشه المناطق الفلسطينية، والذي يجبر أحياناً المؤسسات أن تطلب درجات علمية أقل على من الرغم من حاجة المنصب إلى درجات أعلى في بعض الحالات. غير أن الطلب على الدرجات العلمية العليا يتم في الأراضي الفلسطينية في معظم الإعلانات من قبل الجامعات وقليل منها للمناصب الإدارية العليا في القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية. كما أن بعض الإعلانات للقطاع الخاص باتت تتطلب الخبرة؛ سواء من الدورات أم خبرة عملية بغض النظر عن الدرجة العلمية، وبخاصة في الوظائف التقنية.

جدول 19: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الأول 2008

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
ماجستير فأعلى	1	163	14	178
بكالوريوس	29	284	247	560
دبلوم	0	115	17	132
المجموع	30	562	278	870

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

وفيما يتعلق بالتخصصات بلغت نسبة الطلب على تخصص الإدارة والمحاسبة 20%، وتخصص الطب والعلوم الاجتماعية 11.5%، والهندسة والتكنولوجيا 11%.

4- تطورات المالية العامة

4-1 تطور أوضاع المالية العامة

انعكست الأوضاع الاقتصادية والتطورات السياسية، مداً أو جزراً، على أوضاع المالية العامة منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994. ومن المعروف أن تلك السلطة وجدت أوضاع البنى التحتية والخدمات العامة في وضع بالغ السوء، وذلك لأن الحكومة الإسرائيلية كانت تحول معظم ما تجمعه من ضرائب من الفلسطينيين إلى الخزينة الإسرائيلية، وليس إلى المجالات التي يفترض أن يتم فيها إنفاق المال العام في الأراضي الفلسطينية.

ولم تتمكن السلطة الوطنية من القيام بمهمة إعادة تأهيل البنى التحتية وتحديث مرافق الخدمات العامة بالكامل، لأنها لم تتمكن من الحصول على الموارد الضرورية. فالأوضاع السياسية غير المستقرة أضعفت النشاط الاقتصادي، وبالتالي كانت قدرة السلطة على جمع الضرائب محدودة جداً، إضافة إلى أن الجزء الأكبر من الضرائب (الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على المستوردات الفلسطينية من إسرائيل وعبرها) كانت تقوم إسرائيل بتحصيلها، ثم إعادتها إلى السلطة (وهي إيرادات المقاصة، وقد بلغ متوسطها في أعوام 1994-2000 حوالي 60% من إيرادات السلطة الضريبية)، وقد استعملت إسرائيل هذه الضرائب كوسيلة للابتزاز السياسي، إذ توقفت عن تحويل أموال المقاصة مرات عدة، وأحياناً لمدة شهور عديدة. ولهذه الأسباب، اضطرت السلطة ومنذ قيامها إلى الاعتماد على مساعدات الدول المانحة. وقد مرت السلطة بظروف صعبة في العام 2006 عندما امتنعت الدول المانحة عن مساعدة السلطة بعد فوز حركة "حماس" بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيل الوزارة. كما امتنعت إسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة. ونتيجة لذلك، فإن السلطة لم تتمكن من دفع رواتب موظفي القطاع العام بشكل منتظم، وكل ما تمكنت من فعله هو دفع الرواتب على دفعات، وبشكل غطى حوالي 50 – 55% من إجمالي رواتب الموظفين للعام 2006. وقد استمر الوضع المالي الصعب للسلطة الوطنية في النصف الأول من العام 2007. وعندما تشكلت حكومة الطوارئ في حزيران 2007، قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل بفك الحصار المفروض على السلطة الوطنية في الضفة الغربية، وإبقائه مفروضاً على قطاع غزة. وفي الجزء اللاحق، نستعرض جهود حكومة الطوارئ في معالجة الوضع المالي بعد منتصف العام 2007.

4-2 خطة الإنعاش السريع

شرعت حكومة الطوارئ بعد تشكيلها في النصف الثاني من العام 2007 بتطبيق خطة الإنعاش السريع، التي كان من أهم أهدافها الأساسية توفير التمويل الكافي لتسديد رواتب الـموظفين، والنفقات التشغيلية للسلطة، وتسديد الديون المستحقة للقطاع الخاص والـموظفين، وقد تمكنت الحكومة بإعادة الانتظام في دفع الرواتب والأجور بعد انقطاع دام حوالي خمسة عشر شهراً.

واعتمدت الحكومة أيضاً خطة التنمية متوسطة المدى 2008 – 2010 للإصلاح والتنمية، التي تم طرحها في مؤتمر باريس للمانحين في منتصف كانون الأول. وأهم ما يميز هذه الخطة الربط بين الخطة التطويرية والموازنة العامة وفق إطار متوسط المدى، وبالتالي ربط عملية إعداد الخطة التنموية مع عملية إعداد الـموازنة، التي سوف تتم بشكل دوري في إطار زمني لثلاث سنوات.

وتم في الربع الأول من العام 2008، إجراء تعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004،[5] بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي ومعالجة بعض جوانب النقص وأوجه القصور التي كانت تعتري القانون الأصلي (انظر الصندوق الخاص بتفاصيل التعديلات التي تم إقرارها على قانون ضريبة الدخل).

وتم في الربع الأول من العام 2008 افتتاح موقع وزارة المالية الإلكتروني بعد توقف استمر عامين، ومـع افتتـاح الموقـع، تعهدت وزارة المالية بنشر تقارير مالية شهرية عن إيرادات السلطة الوطنية ونفقاتها، إضافة إلى تقارير عن مصادر التمويل، التي تتيح للمعنيين الاطلاع ومتابعة أوجه إنفاق المال العام ومصادر التمويل كافة. وجاءت هذه الخطـوة ضـمن مـساعي الوزارة الرامية إلى إرساء مزيد من قواعد الحكم السليم، والمصداقية والشفافية والمساءلة فـي إدارة المـال العـام، وهـي إصلاحات مهمة من المؤمل أن تساعد في تشجيع الاستثمار المحلي من ناحية، وجذب رؤوس الأمـوال والمـستثمرين مـن الخارج، بهدف إنعاش الاقتصاد من ناحية أخرى.

أما عن تطورات المالية العامة[6] التي شهدها الربع الأول من العام 2008، فقد بلغ إجمالي الإيرادات التـي حققتهـا الـسلطة الوطنية حوالي 372 مليون دولار، منها 28.1% إيرادات محلية، (وبقيمة 104.5 مليون دولار: 68.1 مليون دولار إيرادات ضريبية، و36.4 مليون دولار إيرادات غير ضريبية)، و71.9% إيرادات مقاصة، وبقيمـة 268 مليـون دولار. وشـكلت الإرجاعات الضريبية حوالي 10% من الإيرادات، وبقيمة 37.5 مليون دولار، ليبلغ إجمالي صافي الإيرادات في الربع الأول حوالي 334.7 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 90% من إجمالي الإيرادات المعتمدة لذلك الربع في مـشروع موازنـة العـام 2008، المقدرة بحوالي 1,486 مليون دولار وفق خطة التنمية متوسطة المدى 2008 – 2010 "خطة الإصـلاح والتنميـة" التي تنتهجها الحكومة الفلسطينية. وهذا يعني أن الربع الأول من العام قد سجل عجزاً في الميزانيـة بحـدود 36.8 مليـون دولار.

ومن المتوقع أن تزداد الإيرادات الضريبية في بقية هذا العام بعد أن قررت دائرة الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة تحسين الإدارة الضريبية، وذلك بتفعيل الإجراءات المتعلقة بتحسين الالتزام الضريبي من خلال فرض غرامات على المكلفين غير المسجلين لأغراض الجمارك وضريبة القيمة المضافة، والمستنكفين عن تقديم الكشوفات الدورية أو الذين يقومون بتقديم كشوفات غير صحيحة. كما أن التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل، والتي هدفت إلى زيادة الوعـاء الـضريبي، سوف تساهم في زيادة إيرادات ضريبة الدخل، ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات التي تجبيها السلطة.

---

[5] تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004، الصادرة بقرار رئاسي في آذار، 2008.

[6] حال عدم توفر بيانات رسمية ربع سنوية عن السنوات السابقة دون إجراء أية مقارنات تتعلق بتطورات الأداء.

شكل 1 تطور الإيرادات العامة للربع الأول للعام 2008

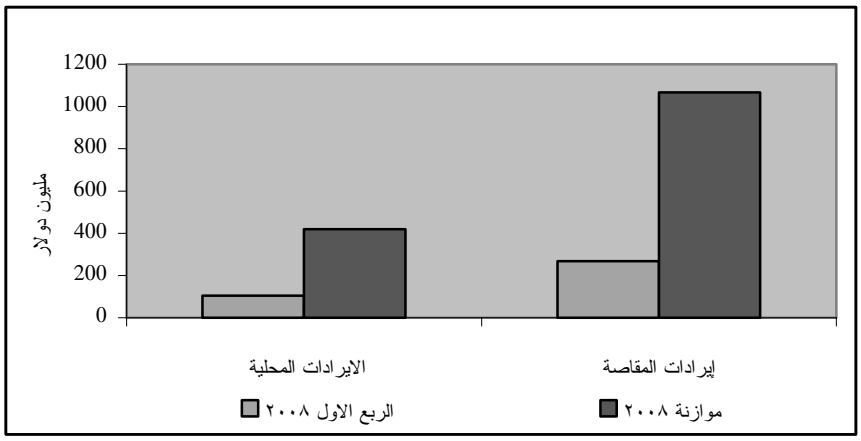

المصدر: وزارة المالية.

وضمن التزام المانحين بتعهدات مؤتمر باريس الذي عقد في كانون الأول من العام المنصرم، فقد تلقت السلطة الوطنية في الربع الأول حوالي 526 مليون دولار كمساعدات ومنح لدعم الموازنة. وقد ساهمت الدول العربية فيها بحوالي 154 مليون دولار، حيث كانت حصة الإمارات العربية المتحدة الحصة الأكبر التي بلغت حوالي 100 مليون دولار. في حين بلغت المنح الدولية حوالي 372 مليون دولار، ساهم الاتحاد الأوروبي فيها بحوالي 180 مليون دولار، وشكلت هذه المنح ما نسبته 32% من مجموع المنح والمساعدات المتوقعة ضمن موازنة العام 2008.

جدول 20: تطور الإيرادات العامة للربع الأول 2008 (مليون دولار)

الإيرادات	الربع الأول 2008	موازنة 2008	نسبة الربع الأول من موازنة 2008 (%)
الإيرادات المحلية	104.5	419	25
الإيرادات الضريبية	68.1		
الإيرادات غير الضريبية	36.4		
إيرادات المقاصة	267.7	1067	**25**
مجموع الإيرادات الجارية	**372.2**	**1486**	**25**
منح لدعم الموازنة	525.6	1634	**32**
منح لدعم المشاريع التطويرية		492	
المنح والمساعدات	**525.6**	**2126**	**25**
مجموع الإيرادات العامة والمنح	**897.8**	**3612**	**25**

المصدر: وزارة المالية.

وفي المقابل، بلغ إجمالي النفقات الجارية حوالي 705 مليون دولار، شكلت فاتورة الأجور والرواتب حوالي 67.6% منها، (وبقيمة 476.5 مليون دولار). في حين شكلت نفقات غير الأجور (التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية) حوالي 32.4% منها، وبقيمة 228.8 مليون دولار. أما بند صافي الإقراض الذي تحاول الحكومة جاهدة الحد من تزايده من أجل تخفيف أعباء الموازنة، وذلك من خلال التعاون مع السلطات المحلية من أجل تحسين جباية فواتير المنافع التي تقدمها هذه السلطات، فقد بلغت تكلفته حوالي 11% من النفقات الجارية، وبقيمة 77.5 مليون دولار. وبشكل عام، يلاحظ ارتفاع نسبة إجمالي النفقات الجارية في الربع الأول من إجمالي النفقات الجارية المقرة ضمن موازنة العام 2008، حيث بلغت حوالي 29%.

شكل 2: تطور النفقات العامة للربع الأول للعام 2008

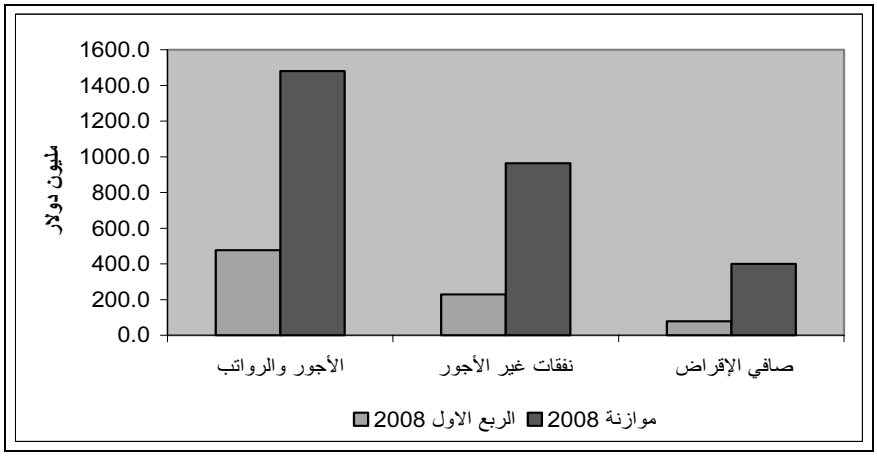

المصدر: وزارة المالية.

ونظرا لارتفاع بند النفقات (782.5 مليون دولار) وتجاوزه بند الإيرادات (334.7) فقد حقق الرصيد الجاري عجزاً بمقدار 447.8 مليون دولار، تم تمويله من خلال الدعم الخارجي الكبير الذي حصلت عليه السلطة من الدول المانحة، والذي فاق التوقعات، الأمر الذي أدى إلى تحقيق فائض في موازنة الربع الأول بمقدار 77.8 مليون دولار، تم تسديد معظمه لصالح متأخرات البنوك المحلية.

جدول 21: تطور النفقات العامة للربع الأول 2008 (مليون دولار)

	الربع الأول 2008	موازنة 2008	نسبة الربع الأول من موازنة 2008 (%)
الأجور والرواتب	476.5	1481	32
نفقات غير الأجور	228.8	964	24
صافي الإقراض	77.5	400	19

المصدر: وزارة المالية.

وفي إطار متابعات التقدم الذي أنجزته خطة التنمية متوسطة المدى 2008 – 2010 "خطة الإصلاح والتنمية" خلال الربع الأول،[7] واصلت الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار والاستدامة في مالية الحكومة، وذلك بشروعها بعدد من الخطوات القاضية بتخفيض عدد الموظفين، المدنيين والعسكريين،[8] وتجميد الزيادات على الرواتب. كما طالبت البلديات والسلطات المحلية بالقيام بواجباتها ومسؤولياتها في جمع فواتير المنافع التي تقدمها، الذي بدوره سيؤدي إلى تخفيض بند إجمالي صافي الإقراض. كما أخذ نظام الإدارة المالية يتجه بشكل جلي نحو الامتثال للمعايير الدولية في الشفافية والنزاهة، حيث تم تعديل قانون المالية الأساسي واستحداث مكتب للمحاسب العام في وزارة المالية.

وفي مجال المنح والمساعدات الخارجية، يلاحظ أن المساعدات والمعونات المقدمة للاستثمارات العامة قد تزايدت بوتيرة متسارعة مقارنة مع الفترات السابقة. وتزايد عدد المانحين الذين تعهدوا بتقديم مساعدات لدعم الموازنة، حيث أبدت الجهات المانحة اهتماماً كبيراً في دعم الحوكمة، ودعم برامج الإصلاح الأمني والاهتمام بالمشاريع الرامية إلى تحسين وتفعيل أداء

[7] تقرير عن تقدم تنفيذ خطة التنمية متوسطة المدى 2008 – 2010، 2 أيار 2008.

[8] من المفروض تخفيض عدد الموظفين بحوالي 40 ألف موظف خلال ثلاث سنوات. ومن المعروف أن كثيراً من الموظفين قد بلغ سن التقاعد ولكنهم ما زالوا يعملون كموظفين.

الحكومة، التي كانت تعاني من نقص التمويل في الفترات السابقة. إلا أن بعض المشاريع والبرامج التي حددت ضمن خطة الإصلاح والتنمية ما زالت تعاني من نقص التمويل، وبخاصة قطاع تطوير البنية التحتية وقطاع التنمية الاقتصادية، حيث أن أقل من 20% فقط من برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية قد حصل على التمويل اللازم المتعهد به.[9]

تعديلات مهمة على قانون ضريبة الدخل تدخل حيز التنفيذ منذ بداية العام 2008

احتل موضوع ضريبة الدخل حيزاً مهماً من اهتمام المهتمين بالشأن الاقتصادي الفلسطيني منذ قيام السلطة الوطنية العام 1994. فقانون ضريبة الدخل المفروض من الاحتلال الإسرائيلي كان قانوناً سيئاً يرهق كاهل المواطن الفلسطيني من جهة، ويعمل على تقييد النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص من جهة أخرى. ويكفي أن نلاحظ أن جدول ضريبة دخل الأفراد المعمول به في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان هو نفسه المعمول به في إسرائيل التي تتمتع بمتوسط دخل للفرد يفوق عشرة أضعاف متوسط الدخل الفلسطيني. وكذلك كانت ضريبة أرباح الشركات عالية ولا تتناسب مع واقع الشركات الفلسطينية العاملة تحت أقصى الظروف صعوبة.

بعد نقاش طويل رعاه المجلس التشريعي الفلسطيني اشتركت فيه معظم الفعاليات الاقتصادية للقطاعين الخاص والعام والمختصين في المجالات الأكاديمية والإعلامية، تم إقرار قانون ضريبة الدخل في العام 2004، الذي توخى تحقيق هدفين:

- ✧ تخفيف العبء الضريبي عن أصحاب الدخل المحدود.
- ✧ تشجيع الادخار والاستثمار.

ومن الممكن النظر إلى هذين الهدفين على أنهما يحققان بشكل جزئي هدفين من الأهداف التقليدية الثلاثة للضريبة، وهي: الريع، العدالة، الكفاءة. فتخفيف العبء الضريبي عن كاهل الفقراء يساهم في عدالة توزيع الدخل، ولو أنه لم يقترن بزيادة الضريبة على أصحاب الدخول العالية. كما أن تحفيز الادخار والاستثمار يساعد على تقليص الآثار السلبية للضريبة في مجالات الكفاءة الاقتصادية. أما هدف زيادة الريع من الضريبة، فلم يؤخذ به، وذلك مراعاة للظروف التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال.

كانت الرؤيا التي اعتمد عليها قانون 2004 تخص وضع الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل؛ أي الفترة اللازمة لتحقيق التحرر والسير في الاقتصاد على طريق التنمية والتقدم. ولكن السلطة الوطنية في بداية العام 2008، وجدت نفسها مضطرة لاستعمال ضريبة الدخل كوسيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي على المدى القصير، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي مرت على الاقتصاد الفلسطيني في العامين 2006 و2007، وما تعرض له من مقاطعة دولية وحصار ما زال مستمراً في قطاع غزة. وفي هذا السياق، صدر قرار بقانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004، على أن يبدأ العمل بموجبه اعتباراً من تاريخ 2008/1/1.

يهدف التعديل تحقيق هدفين؛ الأول تقليص نسبة ضريبة الدخل على الأفراد حتى يزداد حجم الدخل الصافي، وبالتالي يزداد حجم الاستهلاك والإنفاق العام، ما يساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، كما تم إجراء إعفاءات كثيرة بهدف تحفيز ادخار الأفراد حتى تتم زيادة حجم الادخار العام، وبالتالي الاستثمار العام. والثاني هو تقليص حجم الضريبة على أرباح الشركات والمستثمرين كتعويض عن ازدياد مناخ عدم الاستقرار وعدم اليقين، ما يساعد على عدم تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي.

[9] تقرير عن تقدم تنفيذ خطة التنمية متوسطة المدى 2008 – 2010، 2 أيار 2008.

وبالنسبة للهدف الأول، تم تعديل الشرائح الضريبية على النحو التالي:

- ✧ بالنسبة للدخل الخاضع للضريبة الذي يساوي 10000 دولار أمريكي فما دون سنوياً، أصبحت نسبة الضريبة 5% بدلاً من 8%.
- ✧ بالنسبة للدخل الخاضع للضريبة الذي يساوي ما بين 10001– 20000 دولار أمريكي (كان حتى 16000 دولار في القانون الأصلي) سنوياً، أصبحت نسبة الضريبة 10% بدلاً من 12%.
- ✧ بالنسبة للدخل الخاضع للضريبة الذي يزيد على 20000 دولار أمريكي سنوياً، أصبحت نسبة الضريبة 15% (بدلاً من 16% عن الدخل الذي يزيد على 16000).

ومن ناحية أخرى، تم إحداث تغييرات كبيرة في الإعفاءات الضريبية الخاصة بالأفراد، ومن أهمها:

- ✧ منح إعفاء للشخص المقيم بقيمة 7200 دولار أمريكي بدلاً من 3000 دولار أمريكي كما كان في القانون الأصلي. ويكون القانون بذلك قد أعفى من الضريبة الأفراد الذين يبلغ دخلهم 600 دولار شهرياً فما دون.
- ✧ إعفاء المبلغ الفعلي الذي يدفعه الموظف أو المستخدم في القطاع الخاص كمواصلات فعلية أو 10% من إجمالي الراتب أيهما أقل.
- ✧ إعفاء مساهمة الموظف أو المستخدم في صناديق الادخار أو التقاعد أو الضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي، وكذلك أي صناديق أخرى موافق عليها من وزير المالية.
- ✧ إعفاء أرباح وعوائد التوزيع وحصص الأرباح الموزعة للأفراد المستثمرين في الشركات الفلسطينية، التي استوفت الضريبة على دخلها.
- ✧ ترك المجال مفتوحاً أمام مجلس الوزراء لتعديل هذه الإعفاءات بتنسيب من وزير المالية كلياً أو جزئياً وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

فيما يتعلق بالإعفاء الخاص بشراء مسكن، فقد تم إعفاء مبلغ الفوائد الفعلي المدفوعة من قبل الشخص على قرض بنكي أو مؤسسة إقراض أو إسكان أنفقه هذا الشخص على شراء أو بناء مسكنه وبحد أقصى 2000 دولار سنوياً، مرفقاً بالثبوتيات، على أن تعطى هذه الإعفاءات لأحد الزوجين. ويمكن كذلك للشخص المشتري، أن يختار بدلاً من ذلك إعفاءه من 5000 دولار أمريكي لمرة واحدة فقط عند شرائه بيتاً، وتعطى للزوج أو للزوجة.

أما بالنسبة للهدف الثاني، فقد منح القرار إعفاءات ضريبية مهمة لتحفيز الاستثمار، حيث تم إعفاء أرباح وعوائد التوزيع وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشركة المقيمة في فلسطين. كما تم إعفاء الأرباح الرأسمالية للمحافظ الاستثمارية التي تحمل الأوراق المالية الفلسطينية.

كذلك، تم إقرار مجموعة من المحفزات لتشجيع الشركات على الاستثمار والتوظيف من أهمها:

- ✧ تشجيع الشركات على تدريب الموظفين والمستخدمين، حيث تمت زيادة سقف نفقات التدريب التي تخصم من الدخل الخاضع للضريبة إلى 100 ألف دولار بدلاً من 30 ألف دولار في القانون الأصلي، أو 1% من إجمالي الدخل أيهما أقل.
- ✧ تشجيع الشركات على البحث والتطوير والبحث العلمي، وذلك بإضافة بند جديد للإعفاءات وهو نفقات البحث العلمي والتطوير، وهذا الإعفاء يصل بحد أقصى إلى 100 ألف دولار أمريكي، أو 1% من إجمالي الدخل أيهما أقل.
- ✧ تشجيع الشركات على تبني المواصفات والمعايير الفلسطينية، والتطبيق الأمثل لإدارة المؤسسات، بما يشمل تطوير المحاسبة وتبني معايير المحاسبة الدولية، حيث تم إضافة بند جديد للإعفاءات على الدخل يختص بمصاريف تطوير المواصفات والمعايير والنظام المحاسبي للشركة، وجعل سقف هذا الإعفاء 100 ألف دولار أمريكي، أو 1% من إجمالي الدخل أيهما أقل.

- ✧ تشجيع الاستثمار في مجال العقارات، حيث تم تعديل ما يتعلق بتنزيل وتقاص ضريبة المسقفات المدفوعة على الأبنية والأراضي المؤجرة على النحو التالي: تنزيل ما نسبته (40%) من ضريبة المسقفات المدفوعة كمصروفات. إضافة إلى تقاص ما نسبته (60%) من قيمة ضريبة المسقفات المدفوعة من ضريبة الدخل المتحققة بموجب أحكام القانون.
- ✧ تشجيع شركات التأمين على الحياة: تم تعديل في حجم الدخل الخاضع للضريبة لشركات التأمين على الحياة، إذ أصبحت النسبة 10% من المجموع الكلي لأقساط التأمين على الحياة المستحقة للشركة بدلاً من 5% على الدخل المتحقق لشركات التأمين على الحياة. كما اعتبرت المبالغ المسحوبة من قبل أي شريك في الشركة كسلف أو قروض أو أمانات توزيعاً للربح.
- ✧ عمل القرار على مراعاة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، وما تواجهه الشركات من خسائر وتراجع في أرباحها، وذلك من خلال:

1. سمح بترحيل الخسائر عن سنوات سابقة إلى خمس سنوات قادمة بالتساوي، بشرط أن لا تكون تلك الخسائر ناجمة عن تقييم أو إعادة تقييم أصول.
2. رفع سقف نفقات الضيافة إلى خمسين ألف دولار بدلاً من خمسة عشر ألف دولار في القانون الأصلي.
3. تم تعديل ما يتعلق بالديون المعدومة فيما يخص عدم قدرة المدين على السداد لمدة ثلاث سنوات، إذ رفع نسبتها إلى 5% بدلاً من 2% في القانون الأصلي، ورفع قيمتها إلى 100 ألف دولار بدلاً من 30 ألف دولار لشركات المساهمة الخصوصية، ورفع سقفها إلى 300 ألف دولار بدلاً من 150 ألف دولار لشركات المساهمة العامة.
4. رفع حصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي إلى 100 ألف دولار بدلاً من 30 ألف دولار في القانون الأصلي.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون المعدل تضمن بنداً جديداً يقضي بأن تستعمل العملة الفلسطينية الجديدة، عند صدورها، محل الدولار الأمريكي في كل ما يتعلق بالضرائب.

5- التطورات المصرفية في الأراضي الفلسطينية[10]

بينما يعمل القطاع المصرفي بشكل حثيث على التوسع في مزاولة نشاطه وتوصيل الخدمات المصرفية إلى المستهلكين ورجال الأعمال في مختلف المناطق، فإن وضع عدم الاستقرار، الذي يفرض بيئة محفوفة بالمخاطر الناجمة عن درجة عالية من عدم اليقين، يشكل عائقاً كبيراً أمام تطور وظيفة القطاع الأساسية في لعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين. ولهذا، فإننا نلاحظ أنه في الوقت الذي تعزز فيه دور القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية، فإن المصارف، بشكل عام، تتبع سياسة تتسم بدرجة عالية من الحيطة والحذر ينتج عنها بقاء حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص لإغراض استثمارية أقل من المستوى المطلوب، كما يظل حجم التوظيفات الخارجية أعلى من المستوى المطلوب، وإن كان لا يتعدى السقف المحدد من سلطة النقد.

وعند التدقيق في حجوم المجودات والمطلوبات للمصارف خلال الربع الأول من العام 2008، فإننا نجد:

- ✧ الأرصدة لدى البنوك خارج فلسطين (التوظيفات الخارجية) تساوي ما نسبته 42.9% من إجمالي الموجودات.
- ✧ التسهيلات الائتمانية تساوي ما نسبته 23.7% من إجمالي الموجودات.
- ✧ شكلت ودائع المقيمين ما نسبته 71.1% من إجمالي المطلوبات.
- ✧ شكل رأس المال حوالي 10.2% من إجمالي المطلوبات.

[10] نظراً لاختلاف منهجية إعداد البيانات التي أخذت سلطة النقد تنتهجها حديثاً، تعذر إجراء مقارنات في البنود الرئيسة مع الفترات السابقة.

وفيما يلي استعراض مفصل للنشاط المصرفي خلال الربع الأول من العام 2008.

5-1 موجودات المصارف العاملة في فلسطين

سجلت موجودات المصارف العاملة في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2008 ارتفاعاً بنسبة 6.7% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2007، لتصل إلى حوالي 7471.9 مليون دولار (انظر شكل 3). وتعتبر الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين من أهم البنود في موجودات المصارف، وتستحوذ على ما يقارب نصف هذه الموجودات، تحديداً 42.9% من إجمالي الموجودات، وبقيمة 3,202.7 مليون دولار. وفي ظل هذه النسبة المرتفعة تصبح المخاطر القطرية (Country Risks) من أبرز المخاطر التي قد تواجهها المصارف في هذه التوظيفات، ومن الواضح أن توجه المصارف نحو هذا النوع من التوظيف عائد إلى التحفظ الذي تبديه في مجال الإقراض نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المواتية، وكونه يشكل ملاذاً آمناً (إلى حد ما) لهذه الأموال.

كما شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته 23.7% من إجمالي الموجودات، معظمها بالدولار الأمريكي، الذي استحوذ على 65.4% منها، والشيكل الإسرائيلي على 23.6%، والدينار 7.9%، والعملات الأخرى بنحو 1.2%. وسيطرت القروض والجاري مدين على معظم هذه التسهيلات، وبنسبة 59.9% للقروض، و39.5% للجاري مدين، التي تعود في غالبيتها للقطاع الخاص. ويمكن تفسير انخفاض نسبة الممنوح للقطاع العام إلى الظروف السياسية غير المواتية، وعدم استقرار الحوالات الخارجية (المساعدات) المتعلقة بتوفير رواتب موظفي القطاع العام بشكل شهري، ما يعرض المصارف لتحمل مخاطر التعثر من قبل القطاع الحكومي (أزمة الرواتب سنة 2006-2007). وفي المقابل، شكل التمويل التأجيري نسبة ضئيلة جداً من التسهيلات الائتمانية الممنوحة، على الرغم من أن هذا البند يمكن أن يشكل مصدراً لزيادة إنتاجية المصارف وتعزيزها.

شكل 3: تطور إجمالي موجودات المصارف

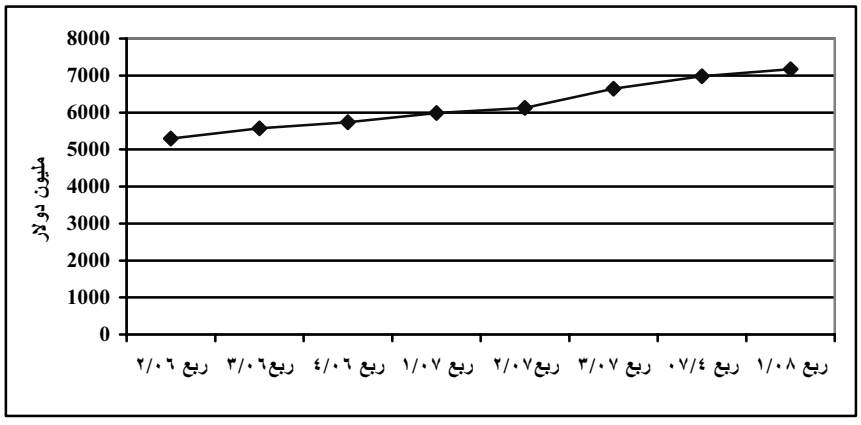

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات منشورة.

كما احتفظت المصارف بنحو 4.8% من مجموع أصولها على شكل نقد في الصندوق، وبقيمة 357.3 مليون دولار. وعلى الرغم من أن هذا البند لا يدر أي فوائد على المصارف، ولا يعتبر مصدر ربح لها، فإن وجوده ضروري لمواجهة احتمالات عمليات السحب غير المتوقعة. إضافة إلى احتفاظ المصارف بنحو 13.2% من أصولها لدى سلطة النقد، وبقيمة 983.7 مليون دولار، 47.6% منها لأغراض الاحتياطي الإلزامي، ونحو 52.4% لأغراض المقاصة وتسوية مدفوعاتها المختلفة.

5-2 مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين

تشكل ودائع القطاع الخاص المقيم النسبة الكبرى في جانب المطلوبات، وبنسبة وصلت إلى 63.9% من إجمالي المطلوبات، وبقيمة 4,776.8 مليون دولار (علماً بأن ودائع القطاع الخاص غير المقيم تشكل نسبة قليلة جداً إذا ما قورنت بودائع القطاع الخاص المقيم). وقد سيطر على الجزء الأكبر منها الودائع الآجلة وبنحو 39.4%، تليها الودائع الجارية بنسبة 35.2%، ثم ودائع التوفير ذات الأهمية النسبية الأقل، وبما يعادل 25.4%.

تعتبر عملة الدولار العملة الأساسية للودائع، وبما لا يقل عن 50% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم (28.1% من الودائع الجارية، 17.9% من ودائع التوفير، 54.1% في الودائع الآجلة)، تليها عملة الدينار بنسبة 26.5% (25.2% من الودائع الجارية، 44.1% من ودائع التوفير، 30.7% في الودائع الآجلة). يأتي بعد الدولار، الشيكل بنسبة 19.3% (63.3% من الودائع الجارية، 22.8% من ودائع التوفير، 13.9% في الودائع الآجلة)، وأخيراً العملات الأخرى بنحو 4.1% (53.1% من الودائع الجارية، 9.4% من ودائع التوفير، 37.6% في الودائع الآجلة) من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم.

وتشكل ودائع القطاع العام حوالي 7.1% من إجمالي المطلوبات، وبقيمة 532.7 مليون دولار، منها 72.8% ودائع السلطة الوطنية الفلسطينية، وبقيمة 388.1 مليون دولار، والباقي عبارة عن ودائع للسلطات المحلية ومؤسسات القطاع العام الأخرى غير المالية. وشكلت عملة الشيكل الإسرائيلي القسم الأكبر في ودائع السلطة الفلسطينية وبنحو 35.9% منها، تليها عملة الدولار بنحو 30.3%، ثم العملات الأخرى بنسبة 26.6%، وأخيراً الدينار بنحو 7.2%.

ومن الملاحظ وجود اختلاف في نوعية ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية، ففي الوقت الذي تركز فيه الأخيرة على الودائع الجارية بعملة الشيكل، والعملات الأخرى على وجه التحديد في ودائع لأجل، نظراً لارتباط هذا النوع من الودائع بالحوالات الخارجية والمساعدات التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي أكثر من أي بلد آخر، فإن ودائع القطاع الخاص، تركز على الدولار الأمريكي كعملة رئيسة.

5-3 رأس المال

يعد رأس المال ذا أهمية كبرى للمصارف، كونه الملاذ الذي يمكن أن يلجأ إليه المصرف لمواجهة أي طارئ غير متوقع. وباستخدام الأرباح المتحققة، كلها أو جزء منها، يمكن زيادة رأس المال وتعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف، وبخاصة أن قرار تحويل الأرباح يعود إلى الإستراتيجية التي يتبعها المصرف، إذا لم تكن هناك تعليمات من سلطة النقد تشير إلى خلاف ذلك. وقد بلغت الأهمية النسبية التي شكلها رأس المال حوالي 10.6% من إجمالي المطلوبات، علماً بأن تعليمات سلطة النقد الفلسطينية النافذة بهذا الخصوص، تقضي بأن لا تنخفض نسبة رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين عن 10% من المطلوبات كحد أدنى.

5-4 التحليل

من المعروف أن الوظيفة الاقتصادية الرئيسة للبنوك هي وظيفة الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وذلك من خلال اهتمام المصارف بعملية تحويل بعض البنود المدرجة في جانب المطلوبات (الودائع بجميع أنواعها)، إلى جانب الموجودات (قروض بجميع أنواعها). غير أن أي استحقاق غير ملائم بين هذين الجانبين قد يعرض المصرف إلى بعض الأخطار الناشئة عن

مشكلة عدم التناسق النقدي (Currency mismatch)،[11] كمخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، الأمر الذي قد يؤثر على ربحية المصرف المتوقعة. هذا بالإضافة إلى المخاطر التي تفرضها ظروف فلسطين الخاصة.

وأكثر حالات عدم التناسق المشار إليها قد تظهر في آجال استحقاق كل من الودائع والائتمان قصير وطويل الأجل،[12] وبخاصة إذا ما علمنا أن ما يزيد على 99% من إجمالي ودائع العملاء هي ودائع قصيرة الأجل، مقابل 60% من إجمالي الائتمان (قروض وجاري مدين) ولجميع القطاعات، بما فيها الحكومة هو ائتمان قصير الأجل، الأمر الذي قد يشير إلى احتمالية التعرض لبعض المخاطر المتعلقة بالتعثر، وعدم القدرة على السداد (السيولة). أما على المستوى القطاعي، ففي الوقت الذي نجد فيه أن ودائع القطاع الخاص تعادل حوالي خمسة أضعاف الائتمان الممنوح لهذا القطاع، فإن الوضع يختلف تماماً في حالة الحكومة، حيث أن الودائع الحكومية تغطي حوالي 81.2% من قيمة الائتمان الحكومي، علماً بأنه لا توجد أية تعليمات من قبل السلطة النقدية تلزم المصارف بعمل مخصصات للقروض الممنوحة للقطاع الحكومي.

ومن ناحية أخرى، فإن حوالي 40% من القروض، تتجاوز فترة استحقاقها السنة الواحدة، مقابل 0.3% فقط من الودائع تتجاوز فترة استحقاقها السنة الواحدة. وبالتالي فهناك احتمالية تعرض هذه المبالغ لمخاطر سعر الصرف، إضافة إلى مخاطر تغيير أسعار الفوائد، وبخاصة أن عملتي الدولار والشيكل هما العملتان السائدتان في الودائع والائتمان، وبنسبة لا تقل عن 48.9% للدولار، و20.4% للشيكل من إجمالي الودائع (ودائع السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص). كما يشكل الدولار ما لا تقل عن 65.4%، والشيكل حوالي 23.4% من إجمالي الائتمان. وقد تؤدي التطورات التي شهدها سعر صرف الدولار في الآونة الأخيرة وما يتعرض له من انخفاض في قيمته، إلى التعرض لمخاطر تقليل الربح المتوقع في نهاية السنة.

5-5 نشاط غرف المقاصة

شهدت غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد خلال الربع الأول من العام 2008، تراجعاً في عدد **الشيكات المقدمة للتقاص** بمختلف العملات المتداولة (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي، واليورو) بنسبة 5.8%، ليتخفض عددها إلى 603,281 شيكاً (بقيمة إجمالية 1,935.3 مليون دولار، وبارتفاع نسبته 13.5%)

شكل 4: اتجاهات قيمة الشيكات المقدمة للتقاص للعامين 2006 و2007

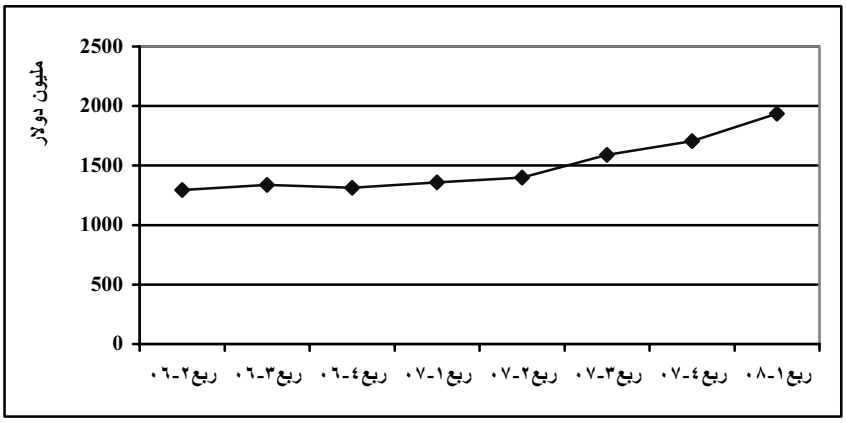

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

[11] المشكلة تنشأ لأنه من المعتاد أن تكون الودائع لأجل قصير والديون لأجل طويل. وإذا حدث أن كان كل واحد منهما بعملة مختلفة عن الآخر، فإن أي تغير في قيم العملتين يقود لأوضاع لم تكن في الحسبان عند إبرام عقد القروض.

[12] قصيرة الأجل التي لا تتجاوز فترة استحقاقها السنة الواحدة، وطويلة الأجل التي تزيد فترة استحقاقها على السنة الواحدة.

كما تزامن مع تراجع عدد الشيكات المقدمة للتقاص انخفاض في عدد **الشيكات المعادة** (المرتجعة) بالعملات المختلفة بنسبة 9.1%، لتصل إلى 75,649 شيكاً (بقيمة 136.4 مليون دولار، بارتفاع نسبته 9.4%). وبذلك تكون نسبة الشيكات المرتجعة قد انخفضت إلى 12.5% من إجمالي الشيكات المقدمة من حيث العدد، وإلى نحو 7.0% من حيث القيمة.

جدول 22: أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف (نسبة مئوية)

البيان	2006				2007				2008
	ربع1	ربع2	ربع3	ربع4	ربع1	ربع2	ربع3	ربع4	ربع1
نقد في الصندوق	3.9	3.9	3.9	3.0	3.9	3.8	4.5	4.9	4.8
أرصدة لدى سلطة النقد	9.7	9.5	9.0	9.0	8.8	8.8	8.8	10.0	13.2
أرصدة لدى المصارف في فلسطين	2.8	2.7	2.8	3.8	4.4	4.5	5.5	4.8	4.1
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	40.5	40.2	41.9	42.0	42.1	43.9	44.9	45.0	42.9
التسهيلات الائتمانية	33.6	35.2	33.9	33.1	32.1	30.1	27.5	24.3	23.7
موجودات أخرى	9.4	8.5	8.5	9.0	8.8	8.9	8.8	11.0	11.3
الموجودات = المطلوبات	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
ودائع العملاء	74.8	75.2	74.8	73.3	73.6	73.2	73.1	73.1	72.6
ودائع سلطة النقد	3.0	2.7	2.9	3.1	2.4	2.9	3.2	3.5	3.0
ودائع المصارف العاملة في فلسطين	2.8	2.2	2.7	3.3	4.5	4.4	4.9	4.6	4.2
ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين	1.6	1.4	1.4	1.6	1.0	0.6	0.4	0.5	1.7
حقوق الملكية	10.0	9.7	9.7	10.2	10.3	10.0	9.9	10.0	10.2
مطلوبات أخرى	7.8	8.8	8.5	8.5	8.2	8.9	8.5	8.3	8.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

جدول 23: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البيان	2006				2007				2008
	ربع1	ربع 2	ربع 3	ربع 4	ربع1	ربع2	ربع3	ربع 4	ربع1
حسب التوزيع الجغرافي									
الضفة الغربية	1257.2	1333.3	1371.3	1378.7	1441.5	1492.7	1485.7	1411.1	1510.8
قطاع غزة	569.8	532	519.7	524.6	474.2	406.0	343.6	294.0	263.0
حسب الجهة المقترضة									
قطاع عام	591	506.7	479.5	483.6	496.8	497.8	460.1	424.8	504.0
قطاع خاص مقيم	1165.4	1267.7	1320.8	1336	1336.1	1327.7	1302.2	1205.5	1187.8
قطاع خاص غير مقيم	70.5	90.9	90.6	83.7	82.8	73.2	67.0	74.9	81.9
حسب نوع التسهيلات									
قروض	1178.7	1184.9	1200.5	1191.1	1198.2	1203.6	1147.6	1077.3	1062.0
جاري مدين	637.9	667.7	679.8	701.8	704.9	680.9	667.1	616.8	700.9
تمويل تأجيري وسحوبات	10.4	12.7	10.6	10.4	12.6	14.5	14.6	11.0	11.0
حسب نوع العملة									
دولار أمريكي	1260.6	1309.3	1338.8	1346.7	1346.3	1337.4	1274.3	1167.0	1159.5
دينار أردني	220.4	236.2	226.5	209.2	213.8	218.6	209.3	186.2	173.5
شيكل إسرائيلي	335.45	308.5	309.8	332.8	341.0	327.4	330.5	336.6	419.4
عملات أخرى	10.7	11.3	15.7	14.7	14.6	15.3	15.2	15.4	21.4
المجموع	**1827.1**	**1865.32**	**1890.8**	**1903.3**	**1915.7**	**1898.6**	**1829.3**	**1705.2**	**1773.8**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

جدول 24: توزيع ودائع العملاء

	2006				2007				2008
	ربع 1	ربع 2	ربع 3	ربع 4	ربع 1	ربع 2	ربع 3	ربع 4	ربع 1
حسب التوزيع الجغرافي%									
الضفة الغربية	76.6	77.7	77.6	78.2	78.8	82.1	82.5	82.8	83.3
قطاع غزة	23.4	22.3	22.4	21.8	21.2	17.9	17.5	17.2	16.7
حسب الجهة المودعة%									
قطاع عام	9.7	8.4	9.6	9.0	9.3	9.5	10.1	9.9	9.8
قطاع خاص مقيم	88.1	89.5	88.2	88.9	88.6	88.4	87.8	87.8	88.0
قطاع خاص غير مقيم	2.2	2.1	2.2	2.2	2.1	2.1	2.1	2.3	2.1
حسب نوع الوديعة %									
جاري تحت الطلب	35.1	33.4	34.2	33.4	32.9	34.1	35.9	35.0	35.6
توفير	20.9	22.3	21.7	22.1	21.7	22.0	21.3	22.3	23.6
لأجل	44.0	44.3	44.1	44.5	45.4	43.9	42.8	42.7	40.8
حسب نوع العملة %									
دولار أمريكي	53.2	53.7	54.2	54.9	54.1	52.3	51.5	51.5	48.9
دينار أردني	25.1	25.9	25.2	25.6	25.6	25.5	24.7	24.6	24.7
شيكل إسرائيلي	16.7	15.5	15.4	14.4	15.0	16.7	17.6	17.9	20.4
عملات أخرى	5.0	4.9	5.2	5.1	5.3	5.5	6.2	6.0	6.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: سلطة النقد، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة

جدول 25: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسب الشيكات المعادة منها

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد/المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد %	القيمة %
الربع الثاني 06	583,983	1,293.4	109,581	104.6	19	8.1
الربع الثالث 06	583,073	1,337.0	99,987	115.5	17	8.6
الربع الرابع 06	571,844	1,312.1	97,415	139.8	17	10.7
الربع الأول 07	547,498	1,359.6	87,026	125.3	15.8	9.2
الربع الثاني 07	585,426	1,399.3	79,778	117.3	13.6	8.4
الربع الثالث 07	639,617	1,588.6	80,020	119.0	12.5	7.5
الربع الرابع 07	640,108	1,705.2	83,216	124.7	13.0	7.3
الربع الأول 08	603,281	1,935.3	75,649	136.4	12.5	7.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

6- سوق فلسطين للأوراق المالية

بدأ العام 2008 بحالة من التفاؤل بين المستثمرين في السوق، مفادها أن العام الحالي سوف يشهد تصحيحاً للأوضاع المالية في السوق بعد التراجع العام الذي كان الصفة الغالبة لمعظم المؤشرات المالية، نتيجة الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها

الساحة الفلسطينية، والتي أثرت بشكل سلبي على أداء السوق المالية العام، حيث أغلق مؤشر القدس عند 527.26 نقطة في نهاية العام 2007 مقارنة بـ 605 نقطة في نهاية العام 2006.

ومع بداية العام الجديد، بدأ مؤشر القدس بتعويض جزء من خسارته التي اختتم بها العام السابق، فقد سجل 596.09 نقطة مع نهاية شهر كانون الثاني 2008، مرتفعاً بنسبة 13% مقارنة بشهر كانون الأول العام 2007. ويأتي هذا الارتفاع على خلفية ارتفاع كل من مؤشرات قطاعات التأمين والاستثمار والخدمات، في حين تراجعت مؤشرات قطاعي البنوك والصناعة.

وقد لعبت عملية الإفصاح دوراً مهماً في استمرار تحسن مؤشر القدس خلال شهر شباط 2008، حيث أغلق مؤشر القدس في نهاية الشهر عند مستوى 655.22 نقطة، مرتفعاً بنسبته 9.26% مقارنة بشهر كانون الثاني. فمع انتهاء الفترة القانونية المتاحة لتقديم الشركات بياناتها المالية الختامية للسنة المالية 2007، وذلك بتاريخ 2008/2/15، كانت كل الشركات المدرجة (وعددها 35 شركة) قد قدمت بياناتها الختامية للسوق، التي كانت نتيجتها تحقيق 26 شركة أرباحاً خلال السنة، في حين أن 9 شركات منيت بخسائر بواقع 3 شركات في كل من قطاع الاستثمار والخدمات والصناعة، وبذلك يكون الربع الأول من العام 2008، قد سجل أول إفصاح سنوي تلتزم فيه جميع الشركات المدرجة في السوق ضمن الفترة القانونية للإفصاح. ويأتي ارتفاع مؤشر القدس على خلفية الارتفاع الذي شهدته كل من مؤشرات قطاعي البنوك والصناعة.

هذا وشهدت نهاية الربع الأول للعام 2008 قفزة نوعية على مستوى قيم التداول وأحجامه، كذلك في مؤشر القدس الذي أغلق لشهر عند مستوى 655.22 نقطة (نهاية شهر آذار 2008)، مرتفعاً بنسبته 9.26% على ما وصل إليه نهاية الشهر السابق، ما وضع سوق فلسطين للأوراق المالية في مقدمة الأسواق المالية العربية الأكثر ارتفاعاً خلال الربع الأول. ويأتي هذا الارتفاع على خلفية ارتفاع كل من مؤشرات قطاعات البنوك والتأمين والخدمات، مع أن قطاعي الخدمات والاستثمار تراجعا مقارنة بالشهر السابق.

شكل 5: مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربع الأول من العام 2008

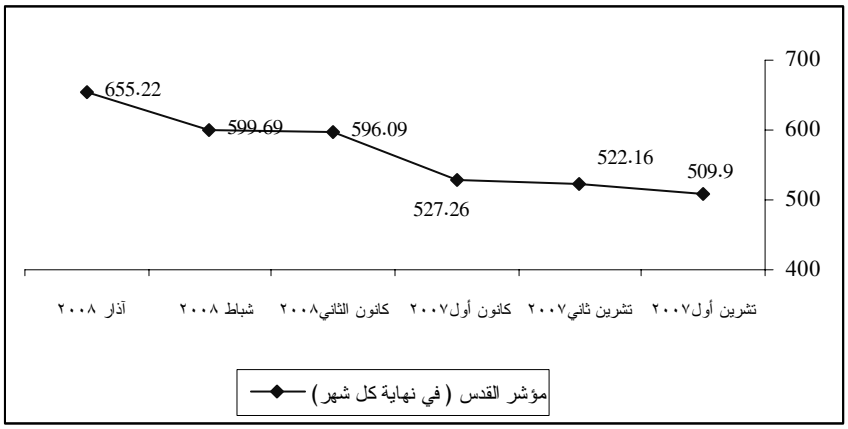

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وبشكل عام، شهد الربع الأول ارتفاعاً ملحوظاً في معظم المؤشرات المالية للسوق، حيث بلغ مجموع جلسات التداول خلال الربع الأول من العام 2008 (60) جلسة تداول مقارنة بـ 63 جلسة تداول في الربع الرابع من العام 2007، تم خلال هذه الجلسات تداول 105 ملايين سهم، مقارنة بـ 63 مليون سهم تم تداولها خلال الربع الرابع من العام 2007، وقد بلغ حجم التداول 346 مليون دولار، مقارنة بـ 183.7 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2007.

شكل 6: أداء مؤشرات القطاعات خلال الربع الأول 2008
مقارنة مع الربع الرابع 2007

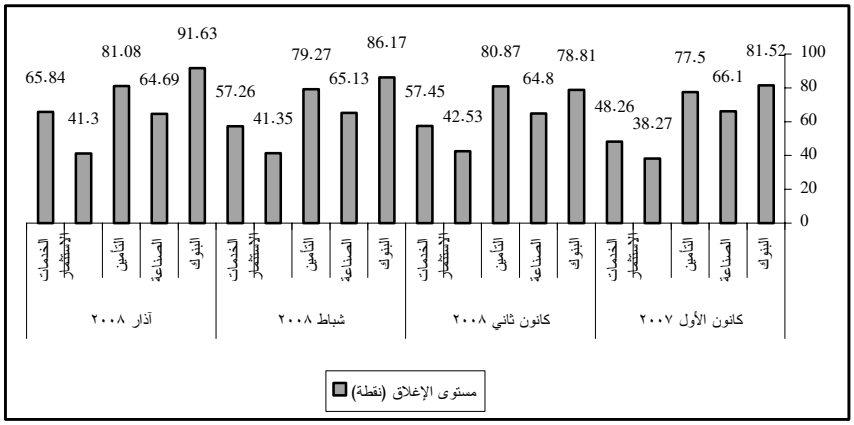

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

هذا، وبلغت القيمة السوقية المسجلة في الربع الأول من العام 2008 (2.9) مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً نسبته 7.4% مقارنة بـــ 2.5 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2007.

من جانب آخر، لم يرتقِ حجم التداول عبر الإنترنت إلى المستوى المطلوب بعد، وذلك منذ انطلاق هذه الخدمـــة مـــن قبـــل السوق. وبشكل عام، كان هناك تراجع خلال الربع الأول من العام 2008 من حيث مستوى نسبة التداول عبر الإنترنت مـــن إجمالي قيم التداول وأحجامه في السوق.

جدول 26: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية
خلال الربع الأول من العام 2008

الفترة	القيمة السوقية (مليار دولار)	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) مليون دولار	عدد الأسهم المتداولة (مليون)
كانون الثاني	2.7	19	596.09	140	37
شباط	2.7	20	599.69	78	23
آذار	2.9	21	655.22	128	45
الربع الأول 2008	2.9	60	655.22	346	105
الربع الرابع 2007	2.5	63	527.6	183.7	63

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com

7- الأسعار والقوة الشرائية

عملاً بالتوصيات الدولية، فيما يخص تحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004، وقد تم اختيار تلك السنة على أساس أنها الأكثر استقراراً من بين السنوات التي تمت دراسة أوزانها خلال سنوات انتفاضة الأقصى. كما تم استخدم تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر

مجموعات، إضافة إلى توزيع السلع داخل بعض المجموعات بأسلوب جديد يعتمد تصنيف السلع حسب الغرض من استخدامها.

وقد اتسم الربع الأول من العام 2008 باستمرار الارتفاع في أسعار المستهلك، وبشكل أكثر حدة مما شهده النصف الثاني من العام 2007، وهذا ما يزيد من تفاقم مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، حيث استمر الارتفاع في معدل أسعار المواد الاستهلاكية خلال الربع الأول من العام 2008. فبينما انتهى العام 2007 برقم قياسي يساوي 114.48، واصل ارتفاعه ليصل مع نهاية الربع الأول من العام 2008 إلى 118.69 (سنة الأساس 2004 = 100). ومع استمرار هذا الارتفاع في الأسعار بشكل متزامن مع استمرار مشكلة البطالة، فإن الاقتصاد الفلسطيني أصبح يعاني من المشكلة المزدوجة: كساد–تضخم (Stagflation)، التي تضيف أعباءً جديدة وقاسية على كاهل المواطن الفلسطيني.

7-1 الأسعار

بعد استقرار نسبي في النصف الأول من العام 2007، تميز الربع الرابع من العام 2007 بتسجيل قفزة حادة في ارتفاع الأسعار، ومع استمرار موجة الارتفاع في الأسعار العالمية، استمر ارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية ليسجل قفزات أخرى متتابعة خلال الربع الأول من العام 2008. كما استمر تركيز الارتفاع في أسعار معظم السلع الضرورية، وبالتحديد السلع الغذائية، بالإضافة إلى الوقود الذي يستحوذ الإنفاق عليه على أكبر نسبة من سلة المستهلك الفلسطيني، ما يضاعف من معاناته. وشهدت هذه السلع، المستوردة والمحلية الصنع، ارتفاعات متتالية في أسعارها، كما أن طبيعة السلع التي ارتفعت أسعارها تقود إلى سلسلة من التأثيرات التراكمية في كثير من أسعار السلع الأخرى، حيث أن استمرار الارتفاع في أسعار الطحين والأرز والوقود والطاقة واللحوم يؤدي إلى تأثير مضاعف في أسعار منتجات المخابز والحلويات وخدمات المواصلات.

تشير إحصاءات الربع الأول من العام 2008 إلى حدوث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقاسه بالشيكل في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفعت بنسبته 2.72% بالمقارنة مع متوسط الربع الرابع من العام 2007، وبنسبة 8.51% بالمقارنة مع متوسط الربع المناظر له من العام 2007. وعند مقارنة شهر آذار 2008 مع آذار 2007، نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع عما كان عليه بنسبة 10.3% (انظر جدول 27).

جدول 27: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير
تشرين الأول 2007	113.38	1.25
تشرين الثاني 2007	114.25	0.63
كانون الأول 2007	114.48	0.34
كانون الثاني 2008	115.78	1.13
شباط 2008	116.77	0.85
آذار 2008	118.69	1.64

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كان ارتفاع الأسعار أكثر حدة في قطاع غزة، وذلك بسبب الأوضاع السياسية وتفاقم حدة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وتشير الأرقام القياسية إلى أن متوسط ارتفاع الأسعار خلال الربع الأول من العام 2008 مقارنة مع الربع الأخير من العام 2007، ارتفع بنسبة 4.01% في قطاع غزة، وبنسبة 10.3% عن الربع المناظر من العام السابق. أما في باقي

الضفة الغربية، فكانت النسبة 2.99% مقارنة مع الربع الأخير من العام 2007، وبنسبة 8.68% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2007. أما في القدس الشريف، فكانت نسبة ارتفاع الربع الأول من العام 2008 مقارنة مع الربع الأخير من العام 2007، 1.61%، وعن الربع المناظر من العام السابق بلغت النسبة 7.24%. أما بالنسبة لأنواع السلع، فقد كان ارتفاع أسعار السلع الغذائية المحرك الأساسي في ارتفاع الأسعار (انظر جدول 28).

جدول 28: متوسط ارتفاع الأسعار على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية 2008 (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الأول 2008 عن الربع الرابع 2007	نسب الربع الأول 2008 عن الربع الأول 2007
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	5.18	14.40
المشروبات الكحولية والتبغ	1.19	10.91
الأقمشة والملابس والأحذية	(1.39)	(1.25)
المسكن ومستلزماته	2.82	8.28
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.53	4.73
الخدمات الطبية	1.76	9.06
النقل والمواصلات	2.46	7.04
الاتصالات	(0.26)	3.06
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(0.94)	2.46
خدمات التعليم	0.03	(4.85)
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.92	8.61
سلع وخدمات متنوعة	0.33	(0.53)
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**2.71**	**8.51**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

شكل 7: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع للعامين 2007 و2008

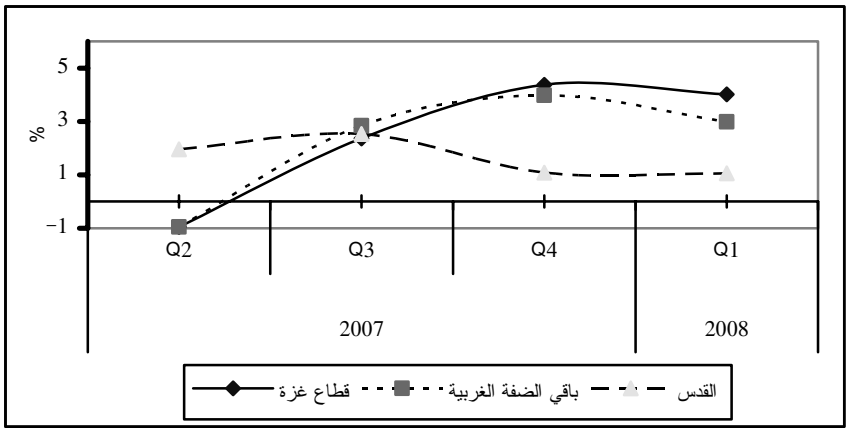

المصدر: حسبت من قبل "ماس" بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

وعند المقارنة على مستوى المجموعات الرئيسية، كانت مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة هي السبب الرئيسي وراء الارتفاع الحاصل في الأسعار، حيث ارتفعت بنسبة 5.18% خلال الربع الأول من العام 2008 بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2007، كما ارتفعت مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 2.82% خلال الربع الأول من العام 2008، ومجموعة النقل والمواصلات ارتفعت بنسبة 2.46% عن الفترة نفسها.

أما على مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، فيلاحظ أن مجموعة المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 6.67% في قطاع غزة خلال الربع الأول من العام 2008 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2007، وذلك بسبب الارتفاع الذي طرأ على مستوى أسعار السلع الأساسية. وفي باقي الضفة الغربية ارتفعت مجموعة المواد الغذائية بنسبة 5.64% (انظر جدول 29). كما سجلت مجموعة النقل والمواصلات في قطاع غزة ارتفاعاً وصل إلى 2.52% خلال الربع الأول من العام 2008 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2007، وفي باقي الضفة الغربية ارتفعت بنسبة 3.09% عن الفترة نفسها.

كذلك، سجلت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته ارتفاعاً في قطاع غزة بنسبة 1.51%، خلال الربع الأول من العام 2008 مقارنة بالربع الأخير من العام 2007. فيما سجلت أسعار مجموعة المسكن ارتفاعاً ملحوظاً في باقي الضفة الغربية بنسبة 4.16%.

جدول 29: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الأول 2008 مقارنة بالربع الرابع 2007

المجموعة السلعية	الأراضي الفلسطينية %	باقي الضفة الغربية %	قطاع غزة%	القدس%
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	5.18	5.64	6.67	4.03
المشروبات الكحولية والتبغ	1.19	0.01	3.15	1.23
الأقمشة والملابس والأحذية	(1.39)	(0.29)	1.00	(3.72)
المسكن ومستلزماته	2.82	4.16	1.51	1.84
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.53	(1.12)	4.45	(0.17)
الخدمات الطبية	1.76	0.36	(1.21)	2.73
النقل والمواصلات	2.46	3.09	2.52	0.87
الاتصالات	(0.26)	(0.93)	0.08	(0.13)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(0.94)	(1.67)	1.26	(1.33)
خدمات التعليم	0.03	(1.24)	4.52	(0.90)
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.92	2.25	7.39	(0.85)
سلع وخدمات متنوعة	0.33	0.30	0.69	1.23
الرقم القياسي العام لأسعار	2.71	2.99	4.01	1.61

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية

تظهر البيانات في جدول 31 أن أسعار معظم السلع قد شهدت ارتفاعاً، ولكن بشكل متفاوت خلال الربع الأول من العام 2008 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2007، مع العلم أن الأسعار خلال الربع الرابع من العام 2007 هي بالأساس أسعار متضخمة، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد المستوردة نتيجة ارتفاع أسعارها عالمياً،

ومنها الطحين، والأرز، والمحروقات. وفيما يلي ملخص لحركة أسعار بعض المجموعات السلعية نهاية الربع الأول من العام 2008 مقارنة بالربع الرابع من العام 2007:

أسعار مجموعتي الطحين والأرز:

واصلت أسعار كل من مجموعتي الطحين والأرز ارتفاعهما خلال الربع الأول من العام 2008 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2007، حيث وصلت نسبة الارتفاع في قطاع غزة إلى 5.16% و0.87% للسلعتين على التوالي، في حين ارتفعت أسعار مجموعتي الطحين والأرز في الضفة الغربية بنسبة 10.25%، و0.88% للسلعتين على التوالي خلال الفترة نفسها.

أسعار المحروقات:

ارتفعت أسعار المحروقات في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2008، وذلك نتيجة لاستمرار الارتفاع في أسعار النفط العالمي، حيث ارتفعت أسعار المحروقات في كل من باقي الضفة الغربية بنسبة 2.02%، وقطاع غزة بنسبة 4.29%. كما ارتفعت أسعار الغاز المستخدم كوقود منزلي خلال الفترة نفسها بنسبة 5.89% في باقي الضفة الغربية، و3.19% في قطاع غزة.

أسعار الزيوت والدهون:

طال ارتفاع الأسعار موادً أساسية أخرى كأسعار الزيوت والدهون، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع أسعار مجموعة الزيوت والدهون خلال الربع الأول من العام 2008 بنحو 7.78% في باقي الضفة الغربية، في حين كان ارتفاعها في قطاع غزة بنسبة 4.04%.

جدول 30: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية
من السلع حسب الربع للعامين 2007 و2008

الصنف	وحدة الشراء	باقي الضفة الغربية		قطاع غزة	
		الربع الرابع 2007	الربع الأول 2008	الربع الرابع 2007	الربع الأول 2008
خبز أبيض كماج- محلي	1 كغم	3.83	4.18	2.57	2.58
طحين أبيض – زيرو–حيفا	كيس 60 كغم	191.81	208.32	183.33	193.33
أرز حبة قصيرة–صن وايت–أستراليا	كيس 25 كغم	104.44	108.13	107.17	115.05
بيض دجاج – محلي	2 كغم	13.36	14.28	12.11	13.11
سكر أبيض – كريستال –بريطانيا	50 كغم	130.93	125.67	160.00	156.21
بنزين 96 أوكتان	1 لتر	5.90	5.99	5.89	6.25
أسطوانة غاز	أسطوانة 12 كغم	53.33	56.47	51.50	53.14
زيت ذرة – شقحة –إسرائيل	علبة 3 لترات	23.72	26.31	24.33	25.83
زيت زيتون	1كغم	22.98	23.90	25.33	27.83

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007.

7-3 أسعار العملات

استمر الانخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، وقد أوضحنا في العدد السابق من المراقب العديد من الأسباب وراء هذا الانخفاض؛ مثل العجز الكبير في ميزانية الحكومة الاتحادية الأمريكية، وعجز ميزان المدفوعات التجاري الأمريكي، وأزمة الرهن العقاري.

وبالنسبة للدينار الأردني فهو، كما هو معروف، عملة مرتبطة بشكل مباشر وكلي مع الدولار الأمريكي، وبالتالي فإنها تتأثر بنسبة الانخفاض في الدولار نفسها تقريباً. ومن الملاحظ أن قيمة الشيكل الإسرائيلي قد ارتفعت مقابل عملات أخرى غير الدولار الأمريكي.

إذا ما نظرنا إلى أسعار صرف الدولار مقابل الشيكل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2008 (انظر جدول 31)، فإننا نلاحظ أن الدولار في نهاية آذار 2008 قد انخفض عما كان عليه في نهاية العام السابق بنسبة 9.9%، وهو أكثر من ضعف الانخفاض الذي تم في الربع الرابع من ذلك العام.

جدول 31: متوسط أسعار صرف الدولار الأمريكي
مقابل الشيكل الإسرائيلي حسب الشهر

الشهر	متوسط السعر	التغير عن الشهر السابق
تشرن الأول 2007	4.019	(1.53)
تشرين الثاني 2007	3.9235	(2.38)
كانون الأول 2007	3.8902	(0.85)
كانون الثاني 2008	3.7460	(3.70)
شباط 2008	3.6095	(3.64)
آذار 2008	3.5212	(2.46)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وكذلك، فإن الدينار الأردني انخفض سعر صرفه مقابل الشيكل الإسرائيلي خلال الربع الأول من العام 2008 بما يعادل10.01% (انظر جدول 32)، وهو كذلك أكثر من ضعف مجمل انخفاضه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2007 (الربع الرابع من العام 2007 كان مجموع الانخفاض يعادل 4.73%).

جدول 32: متوسط أسعار صرف الدينار الأردني
مقابل الشيكل الإسرائيلي حسب الشهر

الشهر	سعر الصرف	التغير عن الشهر السابق
تشرن الأول 2007	5.7269	(0.85)
تشرين الثاني 2007	5.5542	(3.02)
كانون الأول 2007	5.5064	(0.86)
كانون الثاني 2008	5.2972	(3.79)
شباط 2008	5.0954	(3.81)
آذار 2008	4.9728	(2.41)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

4-7 القوة الشرائية

تعرّف القدرة الشرائية للمواطن بأنها "قدرته على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه من نقود". وتعتمد هذه القدرة الشرائية على دخل المستهلك وعلى التغير في أسعار "سلة" من السلع والخدمات الأساسية، الذي يتم قياسه عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI). وباعتبار أن المواطن الفلسطيني يستخدم عملات الشيكل، والدولار، والدينار، في حين يقاس CPI بالشيكل، فإن سعر صرف العملتين (الدولار والدينار) مقابل الشيكل يلعب دوراً في تحديد القوة الشرائية أيضاً.

يرتبط مقياس (CPI) والقدرة الشرائية بعلاقة عكسية؛ أي أنه كلما ارتفع (CPI) انخفضت القدرة الشرائية للمواطن، وأصبح دخله أقل قدرة على شراء الكمية نفسها من "سلة" السلع والخدمات. كما يرتبط سعر صرف العملة والقوة الشرائية بعلاقة طردية؛ حيث أنه كلما زاد سعر صرف الدولار على سبيل المثال، فإن ذلك يزيد من قدرته الشرائية (يستطيع شراء كمية أكبر من السلع والخدمات).

في المحصلة، فإن القدرة الشرائية للدولار أو الدينار تعتمد على عاملين اثنين بافتراض ثبات الدخل؛ الأول هو التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالشيكل الإسرائيلي (CPI)، والثاني هو سعر صرف العملة مقابل الشيكل الإسرائيلي، بحيث تصبح معادلة القوة الشرائية للعملة هي كالتالي: **نسبة التغير في سعر صرف العملة – نسبة التغير في (CPI).**

يعرض جدول 33 التغير في القدرة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية للأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2007، والأشهر الثلاثة الأولى من العام 2008، وقد تم احتساب التغير حسب المعادلة الواردة أعلاه. كما أنه بالإمكان احتساب تغير القدرة الشرائية بين الأرباع لكل من الدولار والدينار بجمع نسب التغير للأشهر الثلاثة المكونة للربع.

جدول 33: تغير القوة الشرائية للدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير 2007 والربع الأول 2008 حسب الشهر

الشهر	التغير في CPI[13] (%)	العملة	التغير في سعر صرف العملة (%)	تغير القوة الشرائية للعملة (%)
تشرين الأول	1.25	دولار	(1.53)	(2.78)
		دينار	(0.85)	(2.1)
تشرين الثاني	0.76	دولار	(2.38)	(3.14)
		دينار	(3.02)	(3.78)
كانون الأول	0.21	دولار	(0.85)	(1.06)
		دينار	(0.86)	(1.07)
كانون الثاني	1.13	دولار	(3.70)	(4.83)
		دينار	(3.79)	(4.92)
شباط	0.85	دولار	(3.64)	(4.49)
		دينار	(3.81)	(4.64)
آذار	1.64	دولار	(2.46)	(4.10)
		دينار	(2.41)	(4.05)

المصدر: تم احتساب الأرقام من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

ويتضح بشكل جلي أن الربع الأول من العام 2008 قد شهد انخفاضاً قوياً في القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار، فقد انخفضت القوة الشرائية للدولار بنسبة 13.42%، والدينار بنسبة 13.61%، مقارنة بانخفاض القوة الشرائية للدولار بنسبة 6.98%، والدينار بنسبة 6.95% في الربع الرابع من العام 2007. ويعود الانخفاض الكبير في القوة الشرائية لكلتا العملتين إلى الهبوط الكبير في قيمة سعر الصرف خلال الربع الأول من العام 2008؛ فقد انخفض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2008 بنسبة 9.8%، مقارنة مع 7.38% خلال سنة 2007 بأكملها، كما انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 10.01%، مقارنة مع 7.12% خلال سنة 2007.

[13] تم احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) باعتماد سنة 2004 كسنة أساس

ويمكن ملاحظة تطور التغير في القوة الشرائية للدولار والدينار بالنظر إلى الشكلين 8 و9.

شكل 8: تطور التغير في القوة الشرائية للدولار
في الأراضي الفلسطينية حسب الأشهر (%)

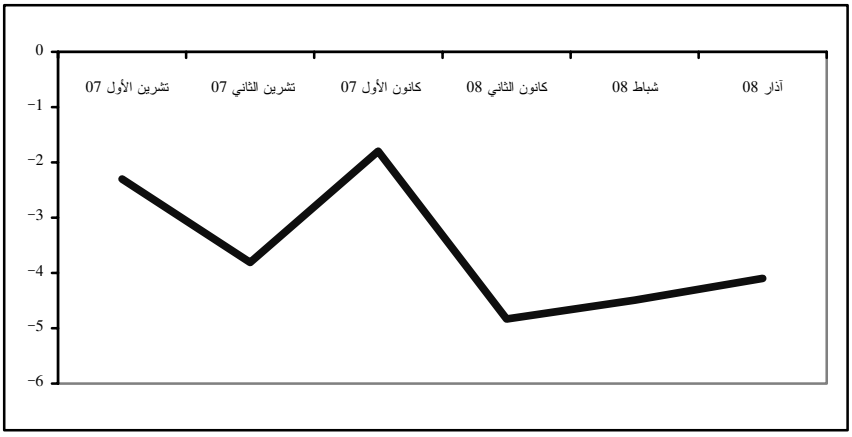

المصدر: تم احتساب الأرقام من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

شكل 9: تطور التغير في القوة الشرائية للدينار في الأراضي الفلسطينية حسب الأشهر (%)

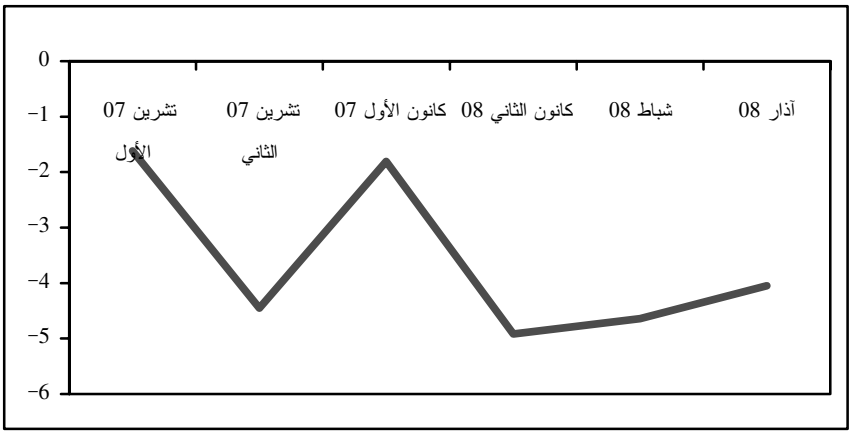

المصدر: تم احتساب الأرقام من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

8- السياحة

طرأ بعض التحسن على النشاط السياحي في الربع الأول من العام 2008، وكان ذلك استمراراً للتحسن البطيء الذي حدث في العام 2007. والقطاع السياحي، بشكل عام، لا يزال يعاني من الانكماش الناجم عن استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية والاضطرابات الأمنية. ومن الطبيعي أن يكون التحسن في الدرجة الأولى من نصيب القدس، وبعض التحسن الطفيف في باقي الضفة الغربية، أما قطاع غزة فإن أوضاعه الصعبة لا تسمح بأي تحسن.

أهم مؤشرات النشاط الفندقي خلال العام 2007:[14]

بلغ عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 116 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة حسب الشهر، حيث كان في شهر كانون الأول 2007 ما مجموعه 82 فندقاً عاملاً، وبلغ متوسط عدد الغرف فيها خلال العام 2007 ما متوسطه 4,109 غرفة تتضمن 9,088 سريراً.

بلغ عدد النزلاء في جميع الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية ما مجموعه 315,866 نزيلاً خلال العام 2007، وبلغ إجمالي عدد ليالي المبيت في جميع الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 673,458 ليلة مبيت، في حين بلغ متوسط عدد العاملين في الفنادق العاملة 1,263 عاملاً، منهم 1,094 ذكراً و169 أنثى، وكان يُشغّل ما متوسطه 1033.3 غرف فندقية يومياً، بنسبة 25.1%، وبلغ متوسط مدة الإقامة في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.1 (ليلة/نزيل).

8-1 النشاط الفندقي خلال الربع الأول 2008

بلغ عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 118 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 82 فندقاً عاملاً في شهر آذار 2008، تتوفر فيه 3,957 غرفة، وتضم 8,704 أسرّة، وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2008 ما مجموعه 86,684 نزيلاً، في حين بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 207,809 ليالٍ خلال الربع الأول من العام 2008.

شكل 10: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الأول، 2005-2008

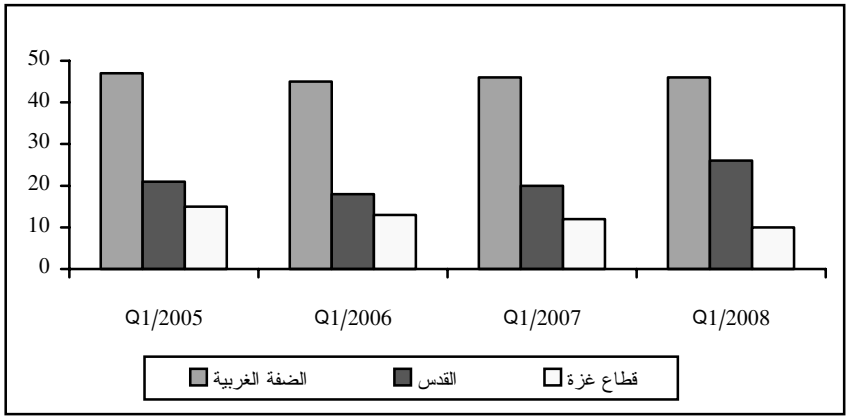

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,371.6 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 33.9% من الغرف المتاحة.

يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 43.6% من مجموع النزلاء، تليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 27.8% و26.6% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية، فقد بلغ 1.3%، في حين بلغت 0.7% في فنادق قطاع غزة.

---

[14] **متوسط إشغال (الغرف، الأسرّة):** عبارة عن حاصل مجموع عدد (الغرف، الأسرّة) المشغولة مقسوماً على عدد أيام الإشغال.
نسبة إشغال (الغرف، الأسرّة): تمثل حاصل متوسط إشغال (الغرف، الأسرّة) مقسوماً على عدد (الغرف، الأسرة) المتاحة مضروباً في العدد مائة.
معدل مدة الإقامة: تمثل مجموع عدد ليالي المبيت حسب الجنسية مقسوماً على عدد نزلاء الجنسية ذاتها.

شكل 11: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الأول للأعوام (2005- 2008)

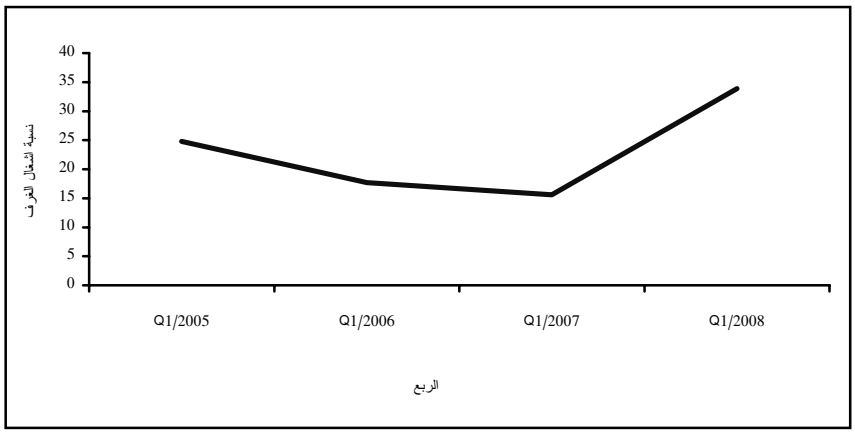

وبلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 207,809 ليال خلال الربع الأول من العام 2008، حيث شكلت ليـــالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 15.5%، وللنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي 43.6% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 8.4%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع ذات الربـــع من العام 2007 يتبين أن هناك ارتفاعاً بعدد ليالي المبيت بنسبة تصل إلى 0.96%.

وبلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الأول من العام 2008 في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.4 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 7.1 ليلة لكل نزيل، وذلك في قطاع غزة، أما في مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، فقد بلغ معدل مدة الإقامة 2.2، و1.8، و2.7 ليلة لكل نزيل على التوالي، وأما في منطقة القدس فقد بلغ معدل مدة الإقامة 3.0 ليلة لكل نزيل.

ويبين جدول 34 النتائج الأساسية لأهم مؤشرات النشاط الفندقي للربع الأول من العام 2008، مقارنة مع نتائج الربع الأول والربع الرابع من العام 2007، وذلك للتعرف على مدى التغير الذي طرأ على أهم المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية.

جدول 34: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الأول 2008، مقارنة مع الربع الرابع 2007 والربع الأول 2007

المؤشر	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الرابع 2007	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الأول 2007
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	0.0	5.1
متوسط عدد العاملين خلال الربع	-2.9	-4.7
عدد النزلاء	-2.5	75.9
عدد ليالي المبيت	4.4	96.0
متوسط إشغال الغرف	17.3	117.1
متوسط إشغال الأسرة	5.5	93.6
نسبة إشغال الغرف %	21.1	117.3
نسبة إشغال الأسرة %	8.0	90.4

9- تسجيل الشركات

تقوم دائرة تسجيل الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية -بموجب قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964[15]- بعمليات التسجيل للشركات الفلسطينية المختلفة، حيث يتم تسجيل اسم الشركة والوضع القانوني لها، بالإضافة إلى قيمة رأسمال الشركة، وبيانات التسجيل الأخرى. ومع أن مشروع قانون الشركات الجديد ما زال يدور في أروقة ذوي العلاقة، فإن "قرار بقانون" قد صدر واحتوى على تعديلات لقانون الشركات الأردني 1964، وقد تضمنت هذه التعديلات إضافة أنواع جديدة من الشركات، كالشركات الحكومية والشركات القابضة والشركات غير الربحية، بالإضافة إلى تعديلات حول رأس المال عند التسجيل.

يعمل المراقب الاقتصادي على جمع المعلومات الخام من وزارة الاقتصاد الوطني وتحليلها بشكل ربعي من زوايا عدة، وبخاصة فيما يتعلق بعدد الشركات المسجلة ورأس المال المسجل، كما يتم التحليل القطاعي للشركات المسجلة ووضعها القانوني؛ حيث تقوم دائرة تسجيل الشركات بتقسيم الشركات إلى ثلاثة أنواع: الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخصوصية، الشركات العادية، وأخيراً الشركات الأجنبية المساهمة والعادية. ويستشف المراقب من بيانات الشركات المسجلة، فكرةً، ولو بشكل غير مباشر، على طبيعة الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات في البلد، بالإضافة إلى أن تلك البيانات تعتبر مؤشراً لجاذبية البلد في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وعلى الرغم أن الربع الأول من العام 2008 شهد انخفاضا طفيفاً (5%) في عدد الشركات المسجلة، حيث تم تسجيل 247 شركة من بداية العام إلى نهاية آذار مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً واضحاً (36%) عن الربع الأول من العام السابق، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2008 لم تشهد تسجيل أي شركة جديدة في قطاع غزة -كما كان الوضع في الشهرين الأخيرين من العام 2007- وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة في القطاع. وفي الاتجاه نفسه، فقد وصل رأس المال المسجل في الربع الأول من العام 2008 إلى 25.1 مليون دينار، منخفضاً بنسبة 56% عن الربع الذي سبقه، ويعود هذا الانخفاض إلى عدم وجود شركة أو شركات ذات رأسمال ضخم كما كان في الربع الرابع من العام 2007، الذي شهد تسجيل شركة المساهمة العامة (بيتي)، التي شكل رأس المال المسجل لها (17 مليون دينار) حوالي 30% من إجمالي رأس المال المسجل في ذلك الربع (انظر جدول 35 وشكل 12).

جدول 35: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأرباع

الربع	عدد الشركات
2007 Q1	387
2007 Q2	288
2007 Q3	260
2007 Q4	261
المجموع	**1196**
2008 Q1	247

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2007 و2008.

[15] ينطبق هذا على الضفة الغربية، أما قطاع غزة فيعمل تحت قانون الشركات رقم 18 للعام 1929، وقانون الشركات العادية رقم 19 للعام 1930.

شكل 12: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية بالدينار الأردني حسب الربع

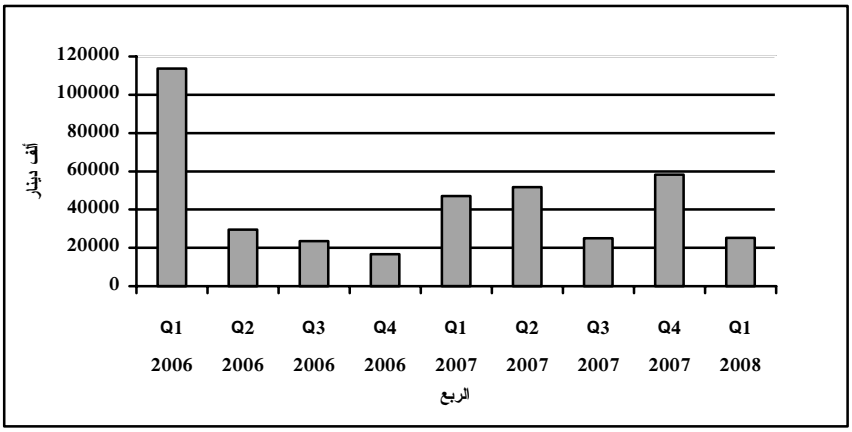

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2006، 2007، و2008.

يظهر شكل 12 أن قطاعي التجارة والخدمات قد استحوذا على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الأول من العام 2008، وذلك بنسبة 33.7% و31.3% على التوالي. وقد شهد هذا الربع مجموعة من التغيرات في التوزيع القطاعي للشركات المسجلة؛ فقد انخفضت حصة قطاع الخدمات من 66% إلى 31%، وقد توزعت هذه الحصة بشكل واضح في قطاعات التجارة (من 16% إلى 34%) والإنشاءات (من 7% إلى 16%) والسياحة (من 0.5% إلى 5.4%). وقد يكون "الاستثمار" في قطاعي السياحة والإنشاءات مؤشراً إيجابياً، وبخاصة بعد التوقعات ببدء العمل في مشاريع البنية التحتية كمشروع المدينة الجديدة "روابي" وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عدد كبير نسبياً من شركات التعهدات والمقاولات.

شكل 13: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2008 (%)

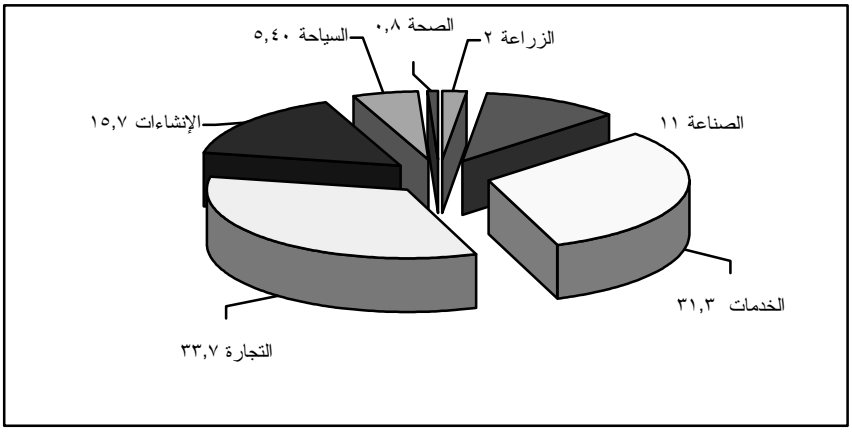

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2008.

كما ذكرنا، فإن بيانات الشركات تعتبر مؤشراً ليس للاستثمار فحسب، وإنما أيضاً للتوجهات والوضع القانوني للشركات في فلسطين، وعند مقارنة الشركات المسجلة في الربع الأول من العام 2008 حسب الوضع القانوني، فإننا لا نلاحظ تغيراً ملحوظا في توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالفترات السابقة. فالنسبة الأكبر (55.2%) كانت من

حصة الشركات المساهمة الخصوصية مقارنة مع 36.5% للشركات العادية العامة، وحوالي 7% للشركات المساهمة العامة؛ فقد تم تسجيل شركة مساهمة عامة واحدة وهي شركة توزيع كهرباء الشمال.

جدول 36 : توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في الضفة الغربية[16]
حسب الهيئة القانونية

(دينار أردني)

السنة	الهيئة القانونية							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
2006	16,860,520	65,671,920	22,030,691	7,680,000	0	0	150,000	**112,393,131**
2007	48,283,720	85,301,070	17,675,000	15,059,470	0	0	0	**166,319,260**
Q1 2008	9,180,000	13,899,700	1,739,343	162,000	0	0	160,000	**25,141,043**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007.

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية[17]

أظهرت نتائج المسح أن هناك تخوفاً لدى أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها من عدم القدرة على الحصول على المواد الخام. ويبدو بشكل واضح أن توقعات الصناعيين في الضفة الغربية بالنسبة للمستقبل القريب أفضل من توقعات الصناعيين في قطاع غزة. وفيما يلي ملخص لنتائج المسح:[18]

10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام

أظهرت نتائج المسح أن 22.8% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها في الأراضي الفلسطينية، يجدون أن الأداء العام لمنشآتهم قد تحسن خلال شهر شباط 2008، بينما أفاد 24.1% منهم بأن أداء المؤسسات قد ساء للفترة نفسها. ويتوقع 58.4% من أصحاب المنشآت ومديريها في الأراضي الفلسطينية أن الأداء العام للمنشآت سيكون أفضل خلال الأشهر الستة اللاحقة لشهر شباط 2008.

10-2 الإنتاج

أشار 21.4% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى أن وضع الإنتاج قد تحسن خلال شهر شباط 2008 مقارنة بالشهر السابق. من جهة أخرى، أشارت النتائج إلى أن 27.0% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها أفادوا بأن وضع الإنتاج قد ساء خلال الفترة نفسها، كما أظهرت النتائج أن 16.4% منهم أفادوا بأن المنشآت الصناعية تواجه صعوبة أكبر في الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج. في حين أشار 6.3% فقط من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى تحسن القدرة على الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج خلال شهر شباط 2008.

---

[16] لم يتم تسجيل شركات جديدة في قطاع غزة أثناء الربع الأول من العام 2008.

[17] يعتمد هذا الجزء من المراقب على "مسح اتجاهات أصحاب (مديريها) المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية"، وهذا المسح الذي جرى خلال الفترة 3-2008/3/23 يمثل شهر شباط 2008 مقارنة بشهر كانون الثاني 2008.

[18] تم اعتماد عينة المسح الصناعي العام 2004 كإطار للمعاينة الأولية للعينة، ومن ثم تم حصر المؤسسات الصناعية التي تساهم بما نسبته 70% من إجمالي الإنتاج الصناعي، مستثنياً منها المؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من 20 عاملاً.

10-3 التشغيل

أشار 10.7% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى وجود تحسن في مستوى التشغيل، مقابل 13.4% يعتقدون أنه ساء خلال شهر شباط 2008. أما فيما يتعلق بإنتاجية العاملين، فقد أشار 21.7% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى أن إنتاجية العاملين قد ساءت، مقابل 16.7% يعتقدون بتحسنها خلال شهر شباط 2008. أما بالنسبة للتوظيف، فيلاحظ أن 6.4% فقط من أصحاب المنشآت الصناعية، قد قاموا بتشغيل عاملين لديهم خلال شهر شباط 2008، في المقابل قام 6.7% بتسريح عاملين في الأراضي الفلسطينية. أما من حيث الانتظام في العمل، فقد أشار 28.3% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى أنهم يتوقعون تحسناً في الانتظام في العمل خلال الشهور الستة التي تلي شهر شباط 2008.

وتشير نتائج توقعاتهم إلى أن 45.8% منهم يتوقعون تحسناً في إنتاجية العاملين، و23.8% يتوقعون تحسناً في عملية شحن المنتجات الجاهزة إلى الأسواق خلال الأشهر الستة التي تلي شهر شباط 2008.

10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل من خلال الاقتراض

أشار 64.6% من أصحاب المؤسسات الصناعية ومديريها إلى أن الأوضاع المالية الخاصة، لم يطرأ عليها أي تغير خلال شهر شباط 2008 مقارنة بالشهر السابق في الأراضي الفلسطينية، فيما يعتقد 23.4% منهم أنها ازدادت سوءاً، وأشار 4.5% إلى أن التسهيلات المصرفية ازدادت سوءاً مقابل الغالبية (93.4%) التي اعتقدت أنه لم يطرأ عليها أي تغير.

أما التوقعات المستقبلية لهم، فتشير إلى أن 37.9% منهم يتوقعون تحسن الأوضاع المالية الخاصة، و6.4% فقط يتوقعون تحسن التسهيلات المصرفية خلال الأشهر الستة التي تلي شهر شباط 2008.

10-5 المبيعات والمنافسة

أفاد 32.1% من أصحاب المنشآت الصناعية بأن قيمة المبيعات كانت أسوأ خلال شهر شباط 2008 مقارنة بما كانت عليه في الشهر السابق في الأراضي الفلسطينية. وأفاد 67.6% من أصحاب المنشآت الصناعية بأنهم يتوقعون ارتفاع مستوى المبيعات خلال الأشهر الستة التي تلي شهر شباط 2008 في الأراضي الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالمنافسة، فإن 90.3% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها يجدون منافسة محلية وأجنبية للمنتج الرئيسي لديهم، حيث أشار 76.7% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى وجود منافسة محلية على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث ترتفع النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 100.0%، مقابل 72.7% في الضفة الغربية، كما يرى 23.3% وجود منافسة أجنبية على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث نجد من خلال النتائج أن المنافسة الأجنبية للمنتج الرئيسي تتركز في الضفة الغربية مع انعدامها في قطاع غزة.

11- القسم الاجتماعي

11-1 الفلسطينيون بعد 60 عاماً من النكبة

قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين في العالم بحوالي 10.5 مليون فلسطيني منتصف العام 2008؛ أي أن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف 7.5 مرة منذ أحداث نكبة 1948، حيث بلغ عددهم 1.4 مليون نسمة العام 1948.

وتظهر التقديرات أن ما يزيد على نصف الفلسطينيين لاجئون. فقد أظهرت سجلات وكالة الغوث (أونروا) أن عدد اللاجئين المسجلين لديها 4.6 مليون فلسطيني نهاية العام 2007،[19] موزعين على كل من الأردن وسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية.

شكل 14: توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، نهاية العام 2007

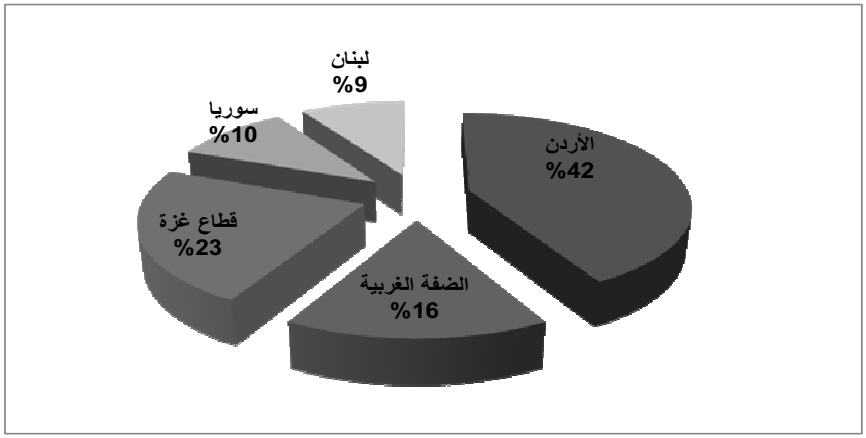

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. تقرير بمناسبة ذكرى النكبة. رام الله– فلسطين.

ويعيش حوالي ثلث اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في 58 مخيماً معترفاً بها من قبل الأونروا، موزعة ما بين الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة (انظر جدول 37). ويظهر من الجدول أن نسبة الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا متفاوتة، فهي مرتفعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومتوسطة في سوريا والأردن، ومتدنية في لبنان. وقد يعود تدني نسبة الزيادة في لبنان إلى ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون هناك. وبالنسبة لحجم الأسرة، فإن معدل عدد أفراد الأسر الفلسطينية اللاجئة أقل من معدل أفراد الأسرة الإجمالي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينطبق ذلك أيضاً على اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بلغ معدل حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية 5.8 فرد للأسرة الواحدة نهاية العام 2007، بواقع 6.5 فرد في قطاع غزة، و5.5 فرد في الضفة الغربية. ويحتاج تدني معدل حجم الأسرة في أوساط اللاجئين عن المعدل العام إلى تفسير، وبخاصة أن معدلات الإنجاب لدى اللاجئين لا تختلف عن مثيلتها لدى غير اللاجئين، حيث بلغت معدلات الخصوبة الكلية 4.6 مولود لكل امرأة. وربما يعود ذلك إلى آلية تكوين الأسر، وتحديداً انتشار الزواج المبكر كآلية للتكيف مع ظروف المخيمات الصعبة، وربما بهدف الاستمرار في الحصول على المساعدات الدورية من الأونروا. بالإضافة إلى فرص الهجرة المتاحة للاجئين مقارنة بغير اللاجئين.

وأظهرت الإحصاءات الرسمية أن عدد الفلسطينيين المقيمين في فلسطين بحدودها الانتدابية بلغ نهاية العام 2007 حوالي 5.0 مليون نسمة مقابل نحو 5.5 مليون يهودي، وهذا الواقع الديموغرافي حصيلة للصراع الفلسطيني الصهيوني الذي يمتد إلى أكثر من قرن. وفي ضوء المراجعة الجديدة لعدد السكان، بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، فإنه من المتوقع أن يتساوى عدد الفلسطينيين واليهود في فلسطين بحدودها الانتدابية بحلول العام 2016.[20]

[19] أظهرت بيانات سابقة للأونروا، أن حوالي 30% من اللاجئين غير مسجلين (إحصاءات الأونروا للعام 1999).

[20] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. تقرير بمناسبة ذكرى النكبة. رام الله– فلسطين.

جدول 37: بعض المؤشرات الديموغرافية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا حسب أماكن تواجدهم، منتصف العام 2007

البيان	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
اللاجئون المسجلون	1,903,490	413,962	451,467	745,776	1,048,125	4,562,820
نسبة الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين	2.4	1.4	2.1	3.2	3.3	2.6
النسبة من مجموع اللاجئين المسجلين	42	9	10	16	23	100
معدل عدد الأفراد في الأسرة*	5.1	3.8	4.1	3.9	4.6	4.5
عدد المخيمات (المعترف بها من قبل الأونروا)	10	12	10	19	8	58
نسبة اللاجئين في المخيمات من مجموع اللاجئين المسجلين	18	53	27	26	47	30

المصدر: رئاسة الأونروا (غزة)– المكتب الإعلامي، 2008. الأونروا بالأرقام.

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. ت قرير بمناسبة ذكرى النكبة. رام الله– فلسطين.

وفي هذا السياق، لا يمكن إهمال تأثير السياسة الإسرائيلية الحالية على اتجاهات تطور الواقع الديموغرافي في فلسطين على المديين المتوسط والبعيد. وتحتل سياسات الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري أهمية خاصة في هذا المجال. وهما يؤثران بشكل مباشر وغير مباشر على المعادلة السكانية في فلسطين، فهما أداة مهمة للسيطرة على الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، والتحكم في كمية وكيفية انتفاع الفلسطينيين منها. كذلك هما أداة فعالة للحد من حرية حركة الفلسطينيين، وبمعنى أدق، فهما تعطيان قوات الأمن الإسرائيلية فرصة التحكم في متى، وكيف، وإلى أين يتحرك الفلسطينيون في الأماكن التي ترى إسرائيل أن لها أهمية خاصة في مخططاتها المتعلقة بخلق أغلبية يهودية ساحقة فيها، مثل القدس، والأغوار، والمناطق المحاذية للجدار، والمناطق التي تقع غربه.[21] ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الإجراءات على احتمالات هجرة الفلسطينيين الداخلية والخارجية. يضاف إلى ذلك تركيز المستوطنين اليهود في الأماكن ذات الأولوية في السياسة الإسرائيلية، وهي القدس الشرقية وضواحيها، والكتل الاستيطانية التي يعلن الساسة الإسرائيليون عن نيتهم ضمها إلى إسرائيل في إطار الحل مع السلطة الفلسطينية.

وتشير المعطيات المتعلقة بالاستيطان إلى أن الغالبية العظمى من المستوطنين يقيمون في القدس. فقد بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية 144 مستعمرة، يسكنها نحو نصف مليون مستوطن في نهاية العام 2007. ويعيش في محافظة القدس 54.6% من هؤلاء المستوطنين، منهم 42% في الجزء الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية في العام 1967. وأعلنت المؤسسات الإسرائيلية الرسمية عن عطاءات بآلاف الوحدات السكنية في القدس الشرقية وضواحيها، بهدف تعزيز الوجود اليهودي في القدس الشرقية، وإضفاء طابع يهودي عليها. ويتضمن جدول 39 قائمة بالعطاءات التي نشرتها المؤسسات الإسرائيلية (بلدية القدس ووزارة الإسكان) خلال الفترة من كانون الأول 2007 وشباط 2008. ويأتي تركيز الاستيطان في القدس الشرقية في إطار خطة إسرائيلية متكاملة تسعى إلى إضفاء طابع يهودي على المدينة، وتخفيض نسبة السكان العرب إلى الحدود الدنيا. وتشمل إجراءات الحكومة الإسرائيلية في القدس، بالإضافة إلى الاستيطان، بناء مؤسسات حكومية، ومرافق عامة، مثل المنتزهات، والمتاحف وما إلى ذلك مستغلة الأرض المتاحة للبناء بما يخدم تهويد المدينة، ويحرم الفلسطينيين من الاستفادة منها. ويترافق ذلك مع قيود مشددة على البناء العربي في القدس، واستمرار سياسة هدم المنازل غير المرخصة، حيث تشير البيانات إلى أن 20 ألف بيت مهدد بالهدم في القدس وفقاً لمعطيات مركز أبحاث الأراضي في جمعية الدراسات العربية، علماً أن الاحتلال الإسرائيلي هدم أكثر من 8500 وحدة سكنية في القدس منذ العام 1967.

[21] وهي تجمعات ذات أهمية إستراتيجيه بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي، فبعضها يقع على الحوض المائي (مثل منطقة سلفيت)، أو تقع في مناطق تسعى إسرائيل إلى ضمها، أو استخدامها لشرذمة الضفة الغربية، تسهيلاً للسيطرة عليها.

جدول 38: العطاءات الصادرة للبناء في مستوطنات القدس الشرقية،
كانون الأول 2007–شباط 2008

اسم المستوطنة	عدد الوحدات السكنية	التاريخ
هار حوما	307	4 كانون الأول 2007
جبل المكبر	150	15 كانون الأول 2007
عين يائيل	7000	15 كانون الأول 2007
عطاروت – إعطاء الضوء الأخضر للبدء بإجراءات التخطيط	11000	18 كانون الأول 2007
هار حوما ومعاليه أدوميم	740	23 كانون الأول 2007
شرق تل بيوت	440	30 كانون الأول 2007
سلوان	احتلال 11 منزلاً فلسطينياً في سلوان	6 كانون الثاني 2008
رأس العمود	60	8 كانون الثاني 2008
بسغات زئيف، هار حوما، نيفيه يعقوب، راموت، جيلو	7300	23 كانون الثاني 2008
الشيخ جراح	200	28 كانون الثاني 2008
جفعات هماتوس	4000	12 شباط 2008
هار حوما	350	12 شباط 2008
بسغات زئيف	750	12 شباط 2008
31990	**المجموع**	

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج).

وبالنسبة لجدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل في الضفة الغربية، فقد التهم نحو 15% من مساحة الضفة الغربية، وأنجز الاحتلال الإسرائيلي بناء أكثر من نصف الجدار الذي من المخطط أن يبلغ طوله حوالي 770 كم. ويعزل الجدار ما مساحته 733 كم2 من الأراضي، ويقدر طول الجدار الشرقي الذي يمتد من الشمال نحو الجنوب بحوالي 200 كم، حيث تعزل وتستولي السلطات الإسرائيلية من خلال الجدار الشرقي على منطقة الأغوار التي تعتبر سلة فلسطين الغذائية.[22]

وقد تضرر نتيجة بناء الجدار في الضفة الغربية 180 تجمعاً سكانياً حتى شهر أيار 2008، الغالبية العظمى منها تم اكتمال أعمال البناء فيها، مثل التجمعات الواقعة في شمال الضفة الغربية، ومحافظة القدس، ومنها ما زالت أعمال البناء جارية على أراضيها في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة الخليل. وعزل الجدار العديد من التجمعات السكانية داخل أسواره، مثل برطعة، ومدينة قلقيلية، وبعض التجمعات السكانية المحيطة بالقدس، ويفرض على سكان بعض القرى استخدام بوابات تفتح في ساعات محددة، ولا يستطيعون مغادرة قراهم أو العودة إليها إلا بموجب تصاريح خاصة.

وبالنسبة للقدس، فإن للجدار وظيفة محددة فيما يتعلق بتهويد المدينة، فقد أدى الجدار مباشرة إلى فصل تجمعات فلسطينية مكتظة بالسكان عن القدس، مثل مخيم شعفاط، وسميراميس، وكفر عقب، ويقدر عدد سكانها بحوالي 30 ألف نسمة من حملة الهوية المقدسية.

[22] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. تقرير بمناسبة ذكرى النكبة. رام الله– فلسطين.

الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي

شكل الاعتقال التعسفي واحداً من الأساليب التي اعتمدتها حكومة الانتداب البريطاني في قمع نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال، وبخاصة خلال سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى العام 1936. وقد ورثت إسرائيل منذ قيامها العام 1948 هذا الأسلوب وعملت على تطويره وتحديث وسائله القمعية من التعذيب الجسدي والنفسي بشكل منهجي ومستمر، وبخاصة في سنوات الانتفاضتين الأولى والثانية. وتقدر وزارة الأسرى والمحررين الفلسطينيين أن إسرائيل أقدمت منذ قيامها على اعتقال ما يقارب 800 ألف فلسطيني، وخلال الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) وحدها، قامت إسرائيل باعتقال ما يقارب 42 ألف مواطن، بعضهم اعتقلوا لفترات ثم أطلق سراحهم، والبعض الآخر لا يزال قيد الأسر، ليصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي وحتى نهاية العام 2007 ما يقارب 11,600 أسير، منهم 830 أسيراً من قطاع غزة، و10,085 أسيراً من الضفة الغربية، و485 أسيراً من القدس، و130 أسيراً من مناطق فلسطين المحتلة العام 1948 (والذين يحملون الجنسية الإسرائيلية)، بالإضافة إلى العشرات من الأسرى العرب من سوريا (تحديداً الجولان) ولبنان ومصر والسودان، وأسير سعودي واحد.

أما الأحكام التي تفرض على الأسرى، فبحسب تقرير صادر عن نادي الأسير، فإن هنالك 4970 أسيراً يقضون فترة محكوميتهم في السجن، في حين أن هناك 5630 أسيراً موقوفاً بانتظار المحاكمة، فيما يظل 1000 أسير كمعتقلين إداريين[23] دون تهمة، من بينهم 10 أطفال. وتقوم إسرائيل بتجديد الاعتقال الإداري لكثير من الأسرى ما يفوق خمس مرات دون معرفة التهم الموجهة إليهم. أما فيما يخص الحالة الاجتماعية للأسرى، فقد أفاد التقرير بأن من بين الأسرى 8395 أسيراً أعزب وأسيرة عزباء، أما المتزوجون فإن عددهم 3205 أسرى.

الأطفال الأسرى:

بلغ عدد الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال ما يزيد على 350 طفلاً أسيراً، تتراوح أعمارهم بين 13 إلى 18 عاماً، من بينهم أكثر من 100 طفل لم تتجاوز أعمارهم الخمسة عشرة عاماً. ويتوزع الأسرى الأطفال ما بين 318 طفلاً من الضفة الغربية، في مقابل 7 أطفال و25 طفلاً من كل من قطاع غزة والقدس على التوالي. ومن بين الأطفال الأسرى، 155 طفلاً محكوماً، في مقابل 187 طفلاً موقوفاً بانتظار محاكمة، و8 أطفال يخضعون للاعتقال الإداري دون أي تهمة.

ويعاني الأسرى الأطفال من أساليب التعذيب التي تستخدم ضدهم كتركهم مكبلين وجالسين لساعات عدة في البرد عند الاعتقال، والعزل الانفرادي، والتعرض للضرب خلال مراحل مختلفة من التحقيق، والصراخ عليهم وشتمهم وتهديدهم بضرب أفراد الأسرة وهدم بيوتهم. كما يعانون من عدم السماح لهم بالاستحمام أو تغيير الملابس لأيام عدة، وبذلك تنتشر الأمراض المعدية بينهم. بالإضافة إلى عدم تقديم الطعام لمدة تصل حتى 16 ساعة، أو تقدّم لهم وجبات الطعام السيئة كمّاً ونوعاً. ويعانى الأطفال الأسرى من الاكتظاظ داخل الغرف، ومداهمة الغرف بعنف بحجة التفتيش، حيث يتعرضون للتفتيش العاري بشكل مذل ومهين، ومنعهم من زيارة ذويهم، أو الاتصال بالعالم الخارجي، كما يتم فرض الغرامات الباهظة دون ذنب أو سبب، وترغم الإدارة أسر الأسرى على دفع الغرامات الباهظة.

الأسيرات:

اعتقلت إسرائيل منذ العام 1967 ما يزيد على 10000 امرأة فلسطينية، من بينهن حوالي 700 اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى، وثلاثة منهن وضعن مواليدهن داخل السجن. وحتى نهاية شهر آذار 2008، لا تزال تقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي 74 أسيرة، من بينهم مريم محمود صالح (55 عاماً) النائب في المجلس التشريعي. ومن بين الأسيرات 23 أماً، ومن بين الأمهات الأسيرات، أسيرتان يعيش مولوداهما معهما في السجن. كما أن من بين الأسيرات، 6 أسيرات

[23] الاعتقال الإداري: هو اعتقال دون تهمه أو محاكمة، ويعتمد على ملف سري وأدلة سرية لا يمكن للمعتقل أو محاميه الإطلاع عليها، ويمكن تجديده مرات غير محدودة حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية، حيث يتم استصدار أمر إداري لفترة أقصاها ستة شهور في كل أمر اعتقال قابلة للتجديد.

قاصرات لم يتجاوز عمرهن 18 عاماً. ويبلغ عدد الأسيرات المحكومات بأحكام متفاوتة 55 أسيرة، في حين أن 15 أسيرة موقوفة لا تزال تقبع في السجون الإسرائيلية دون حكم، بالإضافة لـــ 4 أسيرات يواجهن الحكم الإداري.

وتعاني الأسيرات من أوضاع اعتقالية صعبة، حيث يقدم لهن الطعام السيئ كمّاً ونوعاً، ولا يسمح لهن بإدخال الحاجيـــات التي تصلهن عن طريق زيارات الأهل، كما يمنع أطفالهن وذووهن من زيارتهن بحجة المنع الأمني، وبخاصة للأســـيرات من قطاع غزة، هذا بالإضافة إلى الوضع غير الصحي للغرف والزنازين، حيث الصراصير والفئران والرطوبة والإضاءة السيئة.

الوزراء والنواب الأسرى:

تطال الاعتقالات الإسرائيلية القيادات والشخصيات السياسية الفلسطينية، فقد قامت قوات الاحتلال وبخاصة بعد أسر الجندي الإسرائيلي (جلعاد شاليت) في تموز 2006 بحملة اعتقالات واسعة طالت وزراء في الحكومة الفلـــسطينية، ونوابـــاً فـــي المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث لا يزال ثلاثة وزراء من أصل عشرة رهن الاعتقال، وثمانية وأربعون نائبـــاً (بيـــنهم امرأة واحدة) من أصل مئة واثنين وثلاثين نائباً، قابعين في سجون الاحتلال، خمسة عشر من هـــؤلاء النـــواب انتخبـــوا كأعضاء في المجلس التشريعي أثناء تواجدهم في السجون.

الأسرى القدامى:

يقبع في السجون الإسرائيلية نحو 710 أسرى محكومون بالسجن مدى الحياة مرة واحدة أو مرات عدة. وعلى الرغم مـــن أن غالبية المعتقلين الحاليين في السجون الإسرائيلية قد اعتقلوا بعد العام 1993، فإنه لا يزال قيد الأسر مـــا يقـــارب 350 أسيراً اعتقلوا قبل توقيع اتفاقية أوسلو العام 1993، من ضمنهم 17 أسيراً مقدسياً من حملة بطاقة الهوية الإسرائيلية ودون جنسية إسرائيلية (المقيمين في القدس)، و23 أسيراً من أراضي الـــ 48 من حملة الجنسية الإسرائيلية، بالإضافة إلى تسعة أسرى من باقي الدول العربية. ومن هؤلاء الأسرى القدامى 212 أسيراً أمضوا في الاعتقال أكثر من خمسة عشر عامـــاً حتى الآن، في حين أن 65 أسيراً أمضوا أكثر من عشرين عاماً، وثمانية أسرى آخرين قد أمضوا أكثر مـــن ربـــع قـــرن أقدمهم الأسير سعيد وجيه العتبة الذي اعتقل منذ منتصف العام 1977، وأمضى أكثر من ثلاثين عاماً في سجون الاحتلال.

الأسرى المرضى:

يعيش الأسرى الفلسطينيون في معتقلات الجيش الإسرائيلي ظروفاً صحيّة صعبة، وتشير الإحصائيات إلى أنه في ســـجون الاحتلال ما يفوق الـــ 1000 حالة مرضية، 50% منها تحتاج لعلاج فوري وعمليات جراحية، حيث أن بعضهم مـــصاب بإصابات خطيرة تهدد حياتهم بالموت، فيما يقيم 32 أسيراً مريضاً إقامة دائمة في مشفى ســـجن الرملـــة بـــسبب تـــردّي أوضاعهم الصحية.

إن من بين الأسرى المرضى أكثر من 90 طفلاً يعانون من أمراض مختلفة وبحاجة إلى علاج، ومحرومين من الرعايـــة الصحية. فيما يبلغ عدد الأسيرات المريضات 25 أسيرة، حيث يعانين بسبب الإهمال الطبي، وعـــدم مراعـــاة حـــاجتهن لطبيبة نسائية ومتخصصة بسبب إصابة بعضهن بأمراض نسائية كتضخم الصدر والالتهابات، بالإضافة لمعانـــاتهن مـــن أمراض مختلفة، أهمها الروماتيزم، ومرض السكري والضغط، وضعف الدم. وبعض الأسيرات يـــشتكين مـــن أزمـــات التنفس والقرح في المعدة، إلى غير ذلك من الأمراض النفسية والعصبية بسبب ظروف الاعتقال السيئة. أما نواب المجلس التشريعي القابعون في سجون الاحتلال، فإن غالبيتهم يعانون من مرض أو أكثر، بحكم أن غالبيتهم من كبار السن، ولا تتم مراعاة ظروفهم الصحية الصعبة.

شهداء الحركة الأسيرة:[24]

بلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ العام 1967 وحتى الآن 195 شهيداً، استشهد 70 أسيراً منهم نتيجة التعذيب القاسي، و70 آخرين استشهدوا نتيجة القتل المتعمد بعد الاعتقال، منهم 19 شهيداً خلال انتفاضة الأقصى، فيما استشهد 48 أسيراً نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

المعتقلات الإسرائيلية:

يتوزع الأسرى الفلسطينيون والعرب على 28 سجنا مركزيا ومركز توقيف، وهذه المعتقلات والمراكز هي:

1. مراكز التوقيف: بنيامين– رام الله، حوارة– نابلس، سالم– جنين، عتصيون– بيت لحم.
2. أقبية التحقيق: المسكوبية– القدس، عسقلان– شمال قطاع غزة، بيتح تيكفا– تل ابيب، الجلمة– شمال مناطق الـ 48.
3. السجون المركزية التابعة في إدارتها لمصلحة السجون الإسرائيلية (الشاباس):

- ✧ سجون الشمال: هداريم للرجال، الشارون للأطفال، الشارون للرجال (ريمونيم)، تلموند للنساء، مجدو، شطة، جلبوع، كفار يونا، الدامون.
- ✧ سجون الوسط: الرملة نيتسان، الرملة إيالون، الرملة مجين، الرملة مراش (مستشفى السجن)، عوفر المركزي.
- ✧ سجون الجنوب: عسقلان، ريمون، نفحا، هولي كيدار بئر السبع، ايشل بئر السبع، النقب.

11-2 التعليم

يجلس حوالي 30% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على مقاعد الدراسة، بمن فيهم الأطفال في الروضات. وتشرف على العملية التعليمية وزارة التربية والتعليم العالي، التي تدير بشكل مباشر معظم المدارس في التعليم العام، وبعض مؤسسات التعليم العالي. وتشرف على أكثر من 53 ألف عامل وموظف موزعين على وزارة التربية والقطاع الخاص. وهذا يجعلها أكبر وزارة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتشير البيانات الكمية إلى تحقيق إنجازات مهمة في هذا المجال، حيث ضمنت السلطة الفلسطينية مقعداً دراسياً لكل طالب في التعليم العام، فمعدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي مرتفعة، فقد بلغت نسبة الالتحاق الإجمالية للذكور في المرحلة الأساسية 88.6% العام الدراسي 2007/2006، بينما بلغت 90.0% بين الإناث في العام نفسه. وتظهر معدلات الالتحاق الإجمالية في المرحلة الثانوية الميل نفسه، فقد بلغ هذا المعدل 70.3% بين الذكور، و81.6% بين الإناث خلال العام الدراسي 2007/2006. وتنسجم هذه البيانات مع تدني معدلات التسرب في كلتا المرحلتين: الأساسية والثانوية (حوالي 1%).

وتستقبل المدارس 40 ألف طالب جديد سنوياً، يجري توفير احتياجاتهم التربوية من قبل الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني، والأونروا. ويجري بناء 58 مدرسة حكومية بالمعدل سنوياً، في حين ينشئ القطاع الخاص ما معدله 12 مدرسة خاصة في السنة.

وتجدر ملاحظة أن 65% من مدارس السلطة الفلسطينية لديها مختبرات للحاسوب العام الدراسي 2008/2007، ويشكل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالوضع العام الدراسي 2000/1999، حيث كان 28% من المدارس فيها مختبرات حاسوب. وتعكف وزارة التربية والتعليم حالياً على دراسة تجارب لقياس مدى مساهمة التعليم الإلكتروني في تحسين نوعية التعليم واستثمار الطاقات، وفقاً لما صرحت به وزيرة التربية والتعليم العالي.

[24] يقصد بشهداء الحركة الأسيرة، عدد الشهداء الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967، الذين استشهدوا وهم قابعون في زنازين الاحتلال.

ويشمل التحسن في تجهيزات المدارس الحكومية كذلك مختبرات العلوم والمكتبات المدرسية، فقد زادت نسبة المدارس التي يتوفر فيها مختبر علوم من 42% العام الدراسي 2000/1999 إلى 61% العام الدراسي 2007/2006. وكذلك زادت نسبة المدارس التي تتوفر فيها مكتبة مدرسية خلال الفترة نفسها من 40% إلى 65%.[25]

وتسعى وزارة التربية والتعليم العالي في خطتها الخمسية الجديدة إلى تطوير نوعية التعليم الفلسطيني من خلال التركيز على الأهداف الرئيسية التالية: الالتحاق لجميع قطاعات التعليم في جميع المراحل، والنوعية في التعليم، وتأهيل المعلمين وتدريبهم، وتطوير المناهج الفلسطينية.

وحسب تعبير وزارة التربية والتعليم، فإن "الهدف من بناء الخطة الخمسية التطويرية الثانية 2007-2011 وهو الانتقال بالتعليم الفلسطيني من مرحلة إعادة البناء لما دمره الاحتلال، ووقف التدهور في العملية التعليمية، إلى مرحلة التخطيط الشامل الذي يعنى بنوعية التعليم إلى جانب العناية بالكم، والربط بين الحاجات التربوية وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[26] ويتطلب هذا التخطيط العمل بالتوازي على تطوير مهارات المعلمين، وتحسين التجهيزات التعليمية، وتطوير المنهاج التربوي.

وبشكل عام، فإن العمل على تطوير العملية التربوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجري في ظل سياسة الاحتلال التي تعمل على عرقلة العملية التعليمية، من خلال إعاقة حركة الطلاب والمعلمين، نتيجة لنشر مئات الحواجز في الأراضي الفلسطينية، وبناء الجدار، وعزل القدس، واستهداف العملية التعليمية فيها، وحصار غزة المزمن.

11-3 مستويات المعيشة

يعيش الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في أوضاع صعبة. فما زالت الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية المتواصلة منذ سبع سنوات ونصف تلقي بظلالها على مختلف نواحي حياتهم. وهي تتفاقم في ظروف قيود شديدة القسوة تتصف بالتدمير المتكرر للمقومات والأصول المادية الخاصة بالفلسطينيين. ومن نتائج الأزمة المباشرة، ارتفاع معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، وهبوط كبير في مستويات دخل الأسر الفلسطينية.

وبعد سيطرة "حماس" على السلطة في غزة في حزيران 2007، أخذ تفاعل الأزمة وتيرة مختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تسود حالة من التدهور الحاد في قطاع غزة، بينما تستمر حالة الانكشاف التام في الضفة الغربية.

فمن جهة، خفت ضغوط المانحين على السلطة الفلسطينية، وسمح بإعادة المساعدات لها، وأتاح ذلك الفرصة للعودة إلى دفع الرواتب كاملة للعاملين في القطاع العام (في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة). لكنه ترافق مع تشديد للحصار الإسرائيلي على سكان غزة البالغ (1.5مليون شخص). فمنذ أواسط حزيران، ظلت معابر غزة الرئيسية التي تمر عبرها حركة الناس والبضائع مغلقة، وفرضت قيود مشددة على عبور البضائع، باستثناء السلع المتعلقة بالمعونات الإنسانية، ومن خلال معابر بديلة غير مجهزة على النحو الكافي. ونتج عن ذلك أن عدداً كبيراً من السلع الأساسية أصبحت غير متوفرة أو متواجدة بأسعار تفوق القدرة الشرائية لمعظم السكان، بما في ذلك بعض الأدوية والمستلزمات الطبية. ولجأت إسرائيل إلى تقليص إمدادات الكهرباء والوقود للسكان المدنيين في غزة كجزء من رزمة من العقوبات الاقتصادية المتصاعدة، وتسبب ذلك في إرباك الحياة اليومية بشكل يصل أحياناً إلى الشلل الكامل، بما في ذلك عجز الأونروا عن توزيع مساعداتها للسكان المحتاجين بسبب عدم توفر الوقود لسياراتها.

---

[25] المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2007. التقرير التربوي السنوي 2007/2006، رام الله- فلسطين. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2007. تشخيص الواقع التربوي. رام الله- فلسطين.

[26] الصفحة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية WWW.MOHE.GOV.PS، 2008/6/11.

ومع التحسن النسبي في مستويات المعيشة في الضفة الغربية، فإن الاستمرار في بناء الجدار والنظام التابع له يتسبب بمزيد من التفتيت الجغرافي، ويترافق ذلك مع ارتفاع في عدد الحواجز الإسرائيلية، وتشديد القيود المفروضة على الحركة. وبالتالي فإن فرص التأهيل والنمو تتقوض بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، من خلال القيود على الحركة، واستمرار السيطرة على الأراضي والموارد الفلسطينية، ومصادرة الممتلكات.

ومن المهم في هذا المجال دراسة فرص الحصول على الخدمات والسلع في الأراضي الفلسطينية. فتوفر الخدمة أو السلعة لا يعتبر مؤشراً على حصول المواطن عليها. وفي الأراضي الفلسطينية يوجد عائقان أمام حصول المواطن على الخدمة أو السلعة. ويتمثل العائق الأول في فقر السكان، أو عجز فئات واسعة من السكان عن دفع تكاليف السلعة أو الخدمة المناسبة، وينتج عن ذلك إما عدم حصول جزء كبير من السكان على عدد كبير من السلع والخدمات وإما حصولهم على السلع والخدمات بنوعية غير ملائمة. أما العائق الثاني فيتمثل في الحواجز وفي السياسات الإسرائيلية التي تحد من حرية حركة الفلسطينيين. وهذه الحالة تؤدي إلى خلق تجمعات سكانية مهمشة، أو محرومة من حرية الوصول إلى الخدمات الملائمة، وفي الوقت المناسب.

فحسب تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، أقيم ما بين 4 أيلول 2007 و29 نيسان 2008 حوالي 41 حاجزاً جديداً، ليبلغ عدد الحواجز والعقبات 607 مقابل 566 سابقاً. وأوضح التقرير أن تلك الزيادة حدثت من خلال إقامة 144 حاجزاً جديداً وإلغاء 103. كما رصد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية قيام الجيش الإسرائيلي بإقامة حواجز متنقلة (الحواجز الطيارة) بمعدل 79 حاجزاً في الأسبوع في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2008. وتؤثر هذه الحواجز والعقبات يومياً على حرية تنقل الفلسطينيين، وهي تمثل نقاط احتكاك يومي مع الجيش الإسرائيلي، ما يقود إلى تعطيل فرص النمو الاقتصادي للضفة الغربية. وفي تقرير نشر في نيسان، اعتبر البنك الدولي أنه على الرغم من وعود المساعدات الدولية، فإن النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية سيكون صفراً في العام 2008 بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل.

وبالنسبة لحالة الفقر المستشرية في الأراضي الفلسطينية، فلا تتوفر بيانات رسمية حول معدلات الفقر مطلع العام 2008. لكن المؤشرات العامة حول الأوضاع المعيشية للفلسطينيين، تشير إلى بقاء معدلات الفقر مرتفعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فمثلاً، قدرت الأونروا أن 80% من الفلسطينيين في قطاع غزة و47% في الضفة الغربية يعيشون تحت خط الفقر.[27] وتشير بيانات برنامج الغذاء العالمي إلى أن حوالي 80% من الفلسطينيين في قطاع غزة يعتمدون في معيشتهم على المساعدات المقدمة من الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي.

وأشارت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام 2007 وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية، قد بلغ 31.5%، بواقع 20.4% في الضفة الغربية و51.4% في قطاع غزة. في حين أن 58.3% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، بواقع 46.5% في الضفة الغربية، و79.3% في قطاع غزة.[28]

وعلى الرغم من التحسن النسبي في الضفة الغربية، فإن الأوضاع الاقتصادية لم تعاود الانتعاش بصورة واضحة بعد. ووفق تقرير البنك الدولي حول التطورات الاقتصادية في الربع الأول من العام 2008، فإن معدلات الفقر والبطالة ما زالت مرتفعة. ويشير التقرير إلى أن 70% من الأسر في قطاع غزة و56% في الضفة الغربية كانت تحت خط الفقر خلال العام 2007. ويرى التقرير أن الأوضاع في الضفة الغربية تحسنت قليلاً، لكن هذا التحسن ملجوم بالإجراءات الإسرائيلية التي تعيق

[27] وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، 2008. النداء الخاص بصندوق الأونروا 2008-2009.

[28] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. تقرير عن أوضاع الفلسطينيين في الذكرى الستين للنكبة.

الحركة. في المقابل، ازداد الوضع الإنساني صعوبة في قطاع غزة، أي أن من المتوقع أن تتراجع معدلات الفقر في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2008 مقابل زيادتها في قطاع غزة. وينسجم هذا مع نتائج مسح نفذته شركة الشرق الأدنى للاستشارات الذي أفاد بأن 66% من سكان فقطاع غزة تحت خط الفقر، و34% يعانون من الفقر المدقع.[29]

إن اعتماد المجتمع الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، على المساعدات الدولية بصورة رئيسية قد يكون مقبولاً لفترة زمنية محدودة، لكن تحول هذه الظاهرة إلى حالة مستدامة ولفترة طويلة يعني ترسيخاً لحالة العجز والاعتماد على الخارج في المجتمع الفلسطيني. وهو ما سيكون له آثاره السلبية على المدى المتوسط والبعيد، وعلى مختلف المستويات؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

11-4 المساعدات الاجتماعية

تشير البيانات المتوفرة في مطلع العام 2008 إلى أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين تلقوا مساعدات، وبخاصة في قطاع غزة. فقد أوضحت نتائج استطلاع شركة الشرق الأدنى أن 36% من أهالي غزة يعتمدون على المساعدات إلى حد كبير، و50% يعتمدون على المساعدات إلى حد ما، و6% لا يستطيعون العيش دون مساعدات. وحسب استطلاع شركة الشرق الأدنى، فإن المساعدات الغذائية تشكل 88% من مجموع المساعدات. وبالنسبة إلى الجهات التي تقدم المساعدات، تأتي وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في المرتبة الأولى وبنسبة 74%. وأشارت النتائج إلى أن 69% ممن يتلقون المساعدات في غزة يحصلون عليها كل 3 أشهر و21% كل 6 أشهر، وفقط 10% كل شهر. وأفاد 48% ممن يتلقون المساعدات بأنهم راضون عن الجهات التي تقدم لهم المساعدة وعن المساعدات التي يحصلون عليها.[30]

وفي السياق نفسه، توضح بيانات برنامج الغذاء العالمي أن 850 ألف من اللاجئين في قطاع غزة يتلقون مساعدات غذائية من الأونروا، و300 ألف من غير اللاجئين يتلقون مساعدات غذائية من برنامج الغذاء العالمي (WWW.WFP.ORG 15-2-2008).

وتتراجع قدرة المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة على إيصال المساعدات الغذائية للمحتاجين لها. وحسب برنامج الغذاء العالمي، فإن احتياطي المواد الغذائية غير كاف، وتحتاج إلى إدخال 20 شاحنة محملة بالغذاء يومياً حتى يستطيع برنامج الغذاء العالمي والأونروا الإيفاء باحتياجات السكان من الغذاء (WWW.WFP.ORG 15-3-2008). وتجدر الإشارة إلى اضطرار المؤسسات الدولية في بعض الأحيان، بما فيها الأونروا، إلى تعليق توزيع مساعداتها لعدم توفر الوقود لسياراتها.

وبصورة عامة، فقد تراجعت وتيرة تقديم المساعدات الطارئة في الضفة الغربية بسبب وصول الأوضاع المعيشية في قطاع غزة إلى درجة كارثية، وضرورة تركيز الدعم الإغاثي فيها. وتقدم جهات عديدة مساعداتها الإغاثية في قطاع غزة، بالإضافة إلى برنامج الغذاء العالمي، والأونروا، مثل الدعم المقدم من جهات عربية عديدة، أو من جمعيات خيرية محلية.

المساعدات الدورية

لم يطرأ تغير يذكر على المساعدات الدورية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تقدم مساعدات نقدية دورية أو مساعدات على شكل تأمين صحي لحوالي 47 ألف أسرة في الأراضي الفلسطينية في إطار برامجها المتعددة. كذلك لم يجرِ تغيير في حجم وآليات المساعدات المقدمة من قبل مؤسسة أسر الشهداء والجرحى، أو من قبل وزارة شؤون الأسرى، التي تقدم مساعدات نقدية لحوالي 41 ألف أسرة من الأسر المعتمدة في سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية بواسطة الآلية

[29] نفذ المسح في شباط 2008 على 500 شخص من قطاع غزة عبر الهاتف.

[30] شركة الشرق الأدنى، 2008. نتائج استطلاع بواسطة الهاتف في قطاع غزة.

الأوروبية. وتلقى هذه الأسر مساعدة نقدية بقيمة 1000 شيكل في فترات غير منتظمة. كما يستفيد حوالي 2500 من المساعدات المقدمة في إطار برنامج الحماية الاجتماعية، وكذلك من المتوقع أن تستفيد 12 ألف أسرة من برنامج الرائد الممول من البنك الإسلامي للتنمية. وترعى وزارة الشؤون الاجتماعية 5000 يتيم من خلال برنامج كفالة الأيتام الممول من الهلال الأحمر الإماراتي.[31]

أما بالنسبة للجان الزكاة، فقد جرى تغيير جذري في آلية عملها بعد إعادة تشكيلها وتشديد رقابة صندوق الزكاة على عملها. وتوجد أرقام جزئية حول المساعدات المقدمة من قبل الصندوق، مثل توزيع المساعدات على المستفيدين من لجنة زكاة نابلس مباشرة من بنك الأقصى بالاتفاق مع وزارة الأوقاف، وتوزيع مساعدات للمستفيدين من لجنة زكاة الخليل. ومن المبكر الحكم على نتائج الآلية الجديدة وانعكاساتها على المساعدات المقدمة من قبل لجان الزكاة الجديدة.

وبالنسبة للأونروا، فقد قدمت مساعدات دورية لحوالي 126 ألف فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية العام 2007، منهم نحو 95 ألفاً في قطاع غزة. وشكل هؤلاء ما نسبته 9% من مجموع اللاجئين في قطاع غزة، و4% من اللاجئين في الضفة الغربية.[32]

وبصورة عامة، فإن مشهد المساعدات الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية يظهر اتجاهين متناقضين: الأول ينحو باتجاه مأسسة نظام المساعدات الاجتماعية، وإدماجه في نظام وطني للحماية الاجتماعية، وربطه بتوجهات ذات بعد تنموي، والسعي نحو تعزيز موارد الفقراء وتعزيز اعتماد الأسر الفقيرة على نفسها. وهذا التوجه تقوده وزارة الشؤون الاجتماعية، بالشراكة مع مؤسسات دولية وعربية. أما التوجه الآخر، فهو يعود بنظام المساعدات الاجتماعية إلى مزيد من التشتت، وإلى التركيز على البعد الإغاثي. وهذا التوجه ثمرة مباشرة لحالة الصراع والانقسام السياسيين القائمة في المجتمع الفلسطيني من جهة، ولحالة التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في قطاع غزة من جهة أخرى.

11-5 حصار غزة: كارثة إنسانية

فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار الشامل على قطاع غزة بتاريخ 2007/6/15، وأغلقت معابره الدولية، واستخدمت معابر بديلة وغير مجهزة لإدخال المساعدات الإنسانية، وبعض السلع المصنفة سلعاً ضرورية. وأصبح سكان قطاع غزه البالغ عددهم 1.5 مليون نسمة في سجن كبير محاصر من جميع الجهات. ويعتمد قطاع غزة بشكل شبه كامل على استيراد البضائع من إسرائيل وعبرها؛ أي أن معابره مع إسرائيل هي الرئة التي تغذيه، وهي نافذة غزة على العالم الخارجي. وقد تسبب الحصار في شلل المرافق الاقتصادية، وترك آثاراً اجتماعية سلبية وضاعف المشكلات الاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية للفلسطينيين في قطاع غزة.

وقدر تقرير صادر عن الغرفة التجارية في غزة الخسائر الاقتصادية المباشرة في قطاع غزة بمليون دولار يومياً نتيجة إغلاق المعابر التجارية، يضاف إلى ذلك خسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبذكر أن إسرائيل ألغت الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة بتاريخ 2007/6/21، ما يعني إنهاء الاستيراد المباشر، وإلغاء الوكالات والعلامات التجارية الخاصة بمستوردي قطاع غزة والعودة للمستورد الإسرائيلي، ما يتسبب في ضياع إيرادات السلطة من الجمارك المحصلة من الاستيراد المباشر.[33]

---

[31] مؤتمر صحافي لوزير الشؤون الاجتماعية محمود الهباش، 18 أيار 2008.

[32] الأونروا، 2008. الأونروا بالأرقام – 31 كانون الأول 2007.

[33] الطباع، ماهر (2008). **حصاد عام على حصار غزة**. غزة- الغرفة التجارية.

وتمت إعادة افتتاح معبر صوفا (المخصص لدخول مواد البناء) بتاريخ 2007/7/12؛ أي بعد شهر من الإغلاق المتواصل، وذلك لدخول المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية والفواكه والمستلزمات الطبية، ولكن المعبر لا يفي بالاحتياجات المطلوبة، حيث أن المعبر غير معد لاستقبال البضائع، وكان يستخدم في السابق لدخول مواد البناء فقط. كذلك تمت إعادة افتتاح معبر كرم أبو سالم لدخول المواد الأساسية والمساعدات فقط. ويستوعب المعبران من 70–100 شاحنة في اليوم، علماً بأن حاجة قطاع غزة اليومية من 150 – 200 شاحنة لتلبية الاحتياجات الأساسية والإنسانية فقط.[34]

وتوقفت جميع المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة ومشاريع البنية التحتية نتيجة عدم وجود مواد البناء، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية التي تنفذها الأونروا، والتي تقدر تكلفتها بحوالي 93 مليون دولار. وتسبب الحصار في حرمان القطاع الصناعي من وصول المواد الخام الضرورية، وحرم من تصدير منتجاته. وتسبب ذلك في توقف 95% من المنشآت الصناعية عن العمل. أما المنشآت الصناعية الباقية، فتعمل بطاقة إنتاجية متدنية. ويهدد الحصار النشاط التجاري بالشلل نتيجة تقليص عدد السلع المسموح دخولها إلى قطاع غزة، حيث تقلص عدد السلع إلى 20 صنفاً من المواد الغذائية الأساسية جداً والمستلزمات الطبية، مقابل ما يزيد على 9000 صنف كانت ترد عبر المعابر المختلفة قبل فرض الحصار، وكذلك بسبب احتجاز بضائع التجار في الموانئ الإسرائيلية. وقد نتج عن كل ذلك أن تعاظم خطر الانهيار الكامل للقطاع الزراعي، وبخاصة النشاط الزراعي الموجه للتصدير، وكذلك قطاع صيد السمك.[35]

ودون شك، فإن تأثير الحصار السلبي على قطاع غزة يتجاوز الآثار الاقتصادية المباشرة، فقد تسبب الحصار في إحداث تشويه بنيوي من الصعب إصلاحه على المدى القريب، وبخاصة فيما يتعلق بمواد المستثمرين المحليين التي جرى تدميرها أو تآكلت بفعل الشلل الذي أصاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وكذلك الأضرار التي لحقت بالبيئة الاستثمارية في القطاع، والتي تجعل الاستثمار هناك مغامرة كبيرة.

قطاع الصحة

ترك الحصار آثاره الواضحة على قدرة القطاع الصحي على تقديم خدماته في قطاع غزة، وذلك نتيجة المماطلة الإسرائيلية في إدخال الأدوية، ونتيجة مباشرة لأزمة الوقود والكهرباء، ومنع المرضى من مغادرة قطاع غزة لتلقي العلاج اللازم خارجه.

وقد أشارت تقارير وزارة الصحة إلى نفاد عدد كبير من الأدوية الأساسية. فقد بلغ عدد السلع الدوائية التي وصلت في آذار إلى 55 من بين 416 سلعة على قائمة الأدوية الضرورية، مقارنة مع 85 سلعة في شباط 2008. ومن ناحية أخرى، فإن عدد السلع الطبية التي وصل تخزينها إلى مستوى الصفر في آذار بلغ 142 سلعة، من بين 596 سلعة على قائمة التوريدات الطبية الضرورية مقارنة مع 231 في شباط.[36]

كذلك منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي مئات المرضى الذين يحتاجون تلقي العلاج خارج قطاع غزة من مغادرته. وأفادت تقارير منظمة الصحة العالمية أن مئات الحالات المرضية الحرجة التي تحتاج إلى عمليات جراحية متخصصة، وتحديدا المخ والأعصاب والعظام وعلاج من أمراض مثل السرطان والكلى والقلب، لم تتمكن من السفر للخارج لغرض العلاج. وسجلت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار وفاة حوالي 120 مريضاً حتى آذار 2008 بسبب عدم توفر العلاج المناسب لهم في قطاع غزة، وحرمانهم من تلقي العلاج في مؤسسات صحية خارجه، أو بسبب فقدان الأدوية الضرورية لهم.[37]

---

[34] المصدر السابق.

[35] المصدر السابق.

[36] http://www.ochaopt.org/documents/HM_Mar_2008_Arabic.pdf، راصد الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

[37] تشير التقارير إلى وفاة حوالي 185 مريضاً في قطاع غزة بسبب الحصار حتى بداية حزيران 2008، وهم المرضى الذين جرى منعهم من السفر لتلقي العلاج في الخارج، أو لعدم توفر علاجاتهم الضرورية.

المواد الغذائية

تشير تقارير المنظمات الدولية إلى توفر معظم السلع الغذائية في أسواق غزة خلال الربع الأول من العام 2008، على الرغم من النقص في اللحوم الطازجة والمجمدة والسمك. وتؤثر أزمة الوقود على إمكانيات نقل المواد الغذائية، وتحد من قدرة المنظمات الإنسانية من إيصال مساعداتها للمحتاجين لها.[38]

وتسبب الضرر الذي لحق بالأنشطة الاقتصادية نتيجة للحصار بارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة (35.5% في الربع الأول من العام 2008)، إضافة إلى تدني مستويات المعيشة وارتفاع نسبة الفقر على الرغم من وجود المعونات الإنسانية والتنموية المقدمة لقطاع غزة. وكذلك الارتفاع الكبير في الأسعار. كل هذه العوامل تساهم في الحد من قدرة شرائح واسعة من السكان على الحصول على السلع الضرورية.

وحسب برنامج الغذاء العالمي، فإن 62% من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، صرحت عن انخفاض في الإنفاق، وأن نسبة 93,5% منهم تحدثوا عن تخفيض إجمالي على شراء الغذاء، ما أدى إلى تخفيض بنسبة 98% في شراء اللحوم، وانخفاض بنسبة 86% في شراء منتجات الألبان.[39]

وبصورة عامة، فإن ما يجري في قطاع غزة يعمق من حالة إفقار الأفراد والمجتمع على حد سواء، ويعزز من حالة العجز والاعتماد على المساعدات الخارجية، وبخاصة مساعدات الإغاثة.

[38] http://www.ochaopt.org/documents/HM_Mar_2008_Arabic.pdf، راصد الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

[39] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على قطاع غزة، آذار 2008. تقرير عن الحصار الإسرائيلي منذ شهر حزيران 2007 وحتى نهاية شباط 2008.

Palestine Monetary Authority
(PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics
(PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute
(MAS)

Economic & Social Monitor

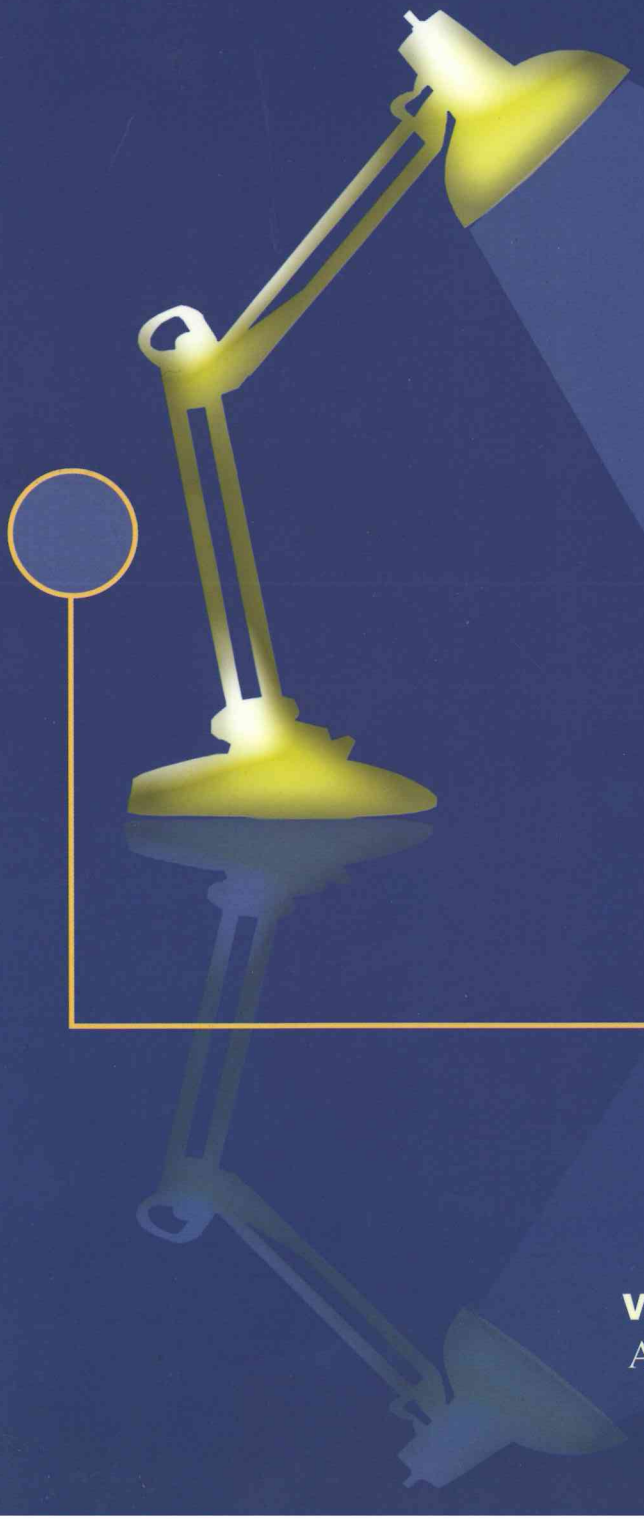

Volume (13)
August 2008

Participated in this issue:

Fadle Mustafa Naqib (*Editor*)
Muhannad Hamid (*General Coordinator*)

Research Team:

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Muhannad Hamid (*Coordinator*)
Hassan Ladadweh Ibrahim Shikaki Asrar Zahran
Riyad Al-Halees Wajeeh Amer Obaida Salah

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):
Amina Khasib (*Coordinator*)
Ashraf Samarah Ahmad Omar Fathi Frasin
Saadi Al-Masri

From Palestine Monetary Authority (PMA)
Mohammad Atallah (*Coordinator*)
Mutasem Abu Daqa

Copyright
© 2008 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org

© 2008 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2406340
Fax: +972-2-2406343
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps

© 2008 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma-palestine.org

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* was funded by Palestine Monetary Authority, the German Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ) through the German Technical Cooperation (GTZ), and the Core Funding Group (CFG) of the PCBS

August, 2008

FOREWORD

This issue of the monitor illustrates the socioeconomic developments in the West Bank and Gaza Strip, particularly in the first quarter of 2008. Most alarmingly of these developments is the separation between the Hamas-dominated de facto government in Gaza and the PA caretaker government in Ramallah since June 2007. Not only did this separation threaten the Palestinian national project of freedom and independence, it furthermore did have a catastrophic economic impact particularly in Gaza Strip. The situation in Gaza, during the first quarter of the year, is characterized by a slow down in economic activity to unprecedented low levels, creating mass unemployment and dangerous spread of poverty.

Continuing the practice started in the previous issue, special boxes have been devoted to important topics related to local, or regional, or international events. This issue contains three such boxes: the first commemorates the passage of 60 years on the Palestinian catastrophe (Alnakba) of 1948. It identifies certain important key factors in the Arab-Israeli conflict, and the resistance of the Palestinian people to the Zionist project. The second box presents a quantitative description of the Palestinian prisoners of war in Israeli prisons and their human suffering. The third box deals with the recent amendments introduced to the Palestinian Income Tax Law, and their expected short and long terms impacts on economic activity.

In closing, we would like to renew our commitment to continuing communication with our readers, with the purpose of acting upon their comments and suggestions for developing the various aspects of the monitor so as to suit their wants and needs. Our thanks go to the taskforces in the three intuitions responsible for preparing and editing the monitor.

Mohammad Nasr	**Luay Shabaneh**	**Jehad Alwazir**
Director General	*President*	*Governor*
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)	*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*	*Palestine Monetary Authority (PMA)*

EXECUTIVE SUMMARY

Economic Activity: Palestinian GDP witnessed an overall decrease of 2.1% in the first quarter of 2008 compared to the last quarter of 2007. Consequently, GDP per capita also decreased by 7.4% for the same period. Initial estimates of GDP for 2008 show that it forms only 70% of that of the year 1999.

Labour Market: Participation in the labour force fell to 40.6% in the first quarter of 2008 compared to the previous quarter, accordingly unemployment rate increased to 22.6%. In the same period average daily wages increased by 7.3%, and vacancies advertised in newspapers increased by 26%.

Public Finance: Total government revenues totaled $372 million in the first quarter of 2008, 28.1% of those where domestic revenues. While current expenditure reached $705 million, an increase of 29% from the planned budget for the year. Almost 68% of current expenditure was salaries and salary arrears.

Banking: Banks' assets increased by 6.7% in the first quarter of 2008 compared to the last quarter of 2007 arriving at $7471.9 million, the value of credit facilities formed 23.7% of total assets, while private sector deposits formed 63.9% of total liabilities. External investments of banks totaled 42.9% of total assets.

Palestine Securities Exchange: The Al-Quds index of leading shares increased by 9.26% in March 2008 compared to February, this was due mainly to the increase in the banking, insurance and service sectors' companies. 105 million shares where traded throughout the first quarter of 2008, with a trading value of $ 346 million. Market value of listed companies also increased by 7.4% compared to the fourth quarter of 2007.

Prices and Purchasing Power: when comparing the average CPI in the first quarter of 2008 compared to the average of the previous quarter, CPI has increased by 2.72%, while the increase would reach 10.3% compared to the first quarter of 2007. The major soaring in prices originated from the Gaza strip (4.01%) due to the rise in food expenditure group. Also, exchange rates of the US dollar decreased by 9.9% in the first quarter, leading to a decrease in purchasing power in the US dollar (13.4%) and Jordanian Dinar (13.6%).

Tourism: 82 hotels operated in the Palestinian Territory during the first quarter of 2008 with a total of 86,684 visitors, 43.6% of them stayed in Jerusalem hotels. The number of employees fell by 2.9% for the same period compared to the previous quarter.

Company Registration: The number of newly registered companies decreased in the first quarter of 2008 by 5%, totaling 247 companies, all of these were registered in the West Bank while none were so in the Gaza Strip. On another level, trade and services companies claimed the highest share of capital for newly registered companies, achieving 33.7% and 31.3% respectively.

Industry Expectations: 22.8% of owners and managers of industrial firms believed that their companies' general performance improved during February, 58.4% expected it to improve in the following six months. While 21.4% saw that production improved, and 10.7% that employment did.

Palestinian after 60 years of the catastrophe (Alnakba): Data showed that half of the Palestinian population are refugees. The Separation wall confiscated more than 15% of the West Bank area, affecting 180 populated areas until May 2008. Moreover, there are more than 144 Israeli settlements on the lands of Palestinian in the West Bank.

Education: Almost 30% of the Palestinian population in the West Bank and Gaza strip go to school –including kindergarten-. Male enrolment rates to basic stage (grades 1-10) reached 89%, while female enrolment reached 90%.

Living Standards: Poverty rates have been increasing constantly, more than 80% of Palestinians in Gaza and 47% in the West Bank live below the poverty line. 36% of Gazans depend immensely on aid , while 50% depend on aid moderately.

Gaza Siege: 1.5 million Palestinian live in the large Gaza "prison", 95% of their industrial plants have stopped working. Products entering the Gaza strip decreased from 9000 before the siege to only 20 items.